" الإطار الطبيعي،
البيئة والمجالات الترابية "

تشكيلة المجموعة المكلفة بموضوع الإطار الطبيعي، البيئة والمجالات الترابية

المنسق	عبد العظيم لحافي
المقررون	عبد العظيم لحافي محمد بدراوي عمر امحيريت

المهام	**الأعضاء المساهمون**
1 الموارد المائية، السقي والأحواض المائية	علي أكومي عبد الحفيظ الدباغ
2 المعارف واستعمال موارد التربة	محمد بدراوي
3 المنظومات البيئية الزراعية والرعوية	حميد نرجيس
4 المنظومات البيئية الغابوية والشبه غابوية	عمر امحيريت فيصل بنشقرون
5 التنوع اللا حياتي والتوازنات البيئية	أحمد بيروك محمد منيوي عبد اللطيف براحو
6 الساحل المغربي : الوسطين الساحلي والبحري	عبد الله لعوينة عبد اللطيف براحو
7 تنمية الطاقة	عبد الفتح منير الدباغ
8 الموارد المعدنية	أمينة بنخضرا أحمد العباوي
9 تنمية الصناعة الفوسفاطية	محمد كسيكس

الفـهـرس

تقديم 9
ملخص 11
لائحة الجداول والأشكال، والإطارات 15
تنظيم العمل 16

1 . مقدمة 16

2 . المنهجية 02

1.2 . وحدات المنظومات البيئية المغربية 20
1.1.2 المنظومات البيئية البرية 20
1.1.1.2 المنظومات البيئية الغابوية والسهوبية 20
2.1.1.2 المنظومات البيئية الصحراوية 21
3.1.1.2 المنظومات البيئية الزراعية 21
2.1.2 . المنظومات البيئية للمياه القارية 21
1.2.1.2 . البحيرات 21
2.2.1.2 . المجاري المائية، العيون والمغارات 22
3.1.2 . المنظومات البيئية البحرية والساحلية 22
1.3.1.2 المنظومات البيئية البحرية 22
2.3.1.2 المنظومات البيئية الساحلية الحبيسة 23

2.2 إدماج موضوع الإطار الطبيعي والبيئة والمجالات الترابية في مقاربة التنمية البشرية 23

3.2 مقاربة تحليل الرهانات والتحديات 24

3 . المنظومات البيئية الطبيعية والموارد: واقع الحال 26

2.3 موارد الماء والتربة 26

2.3 موارد الطاقة والموارد المعدنية 29

3-2-1 موارد طاقة محدودة 29

3-2-2 موارد معدنية يطغى عليها الفوسفاط 31

3.3 المنظومات البيئية الغابوية والرعوية 33

4.3 المنظومات الزراعية 35

5.3 الساحل : الأوساط الساحلية والبحرية 39

6.3 التنوع الحياتي والتوازنات البيئية 41

4 . تحليل المنظومات البيئية وتطور السياسات المتعلقة بها 43

1.4 تطور الاستراتيجيات 43

1.1.4 مجالات تم بناؤها على امتدادات زمنية 43

2.1.4 مرحلة 1956-1980: سياسة إرادية لتعبئة الموارد المائية والموارد المعدنية والطاقية ولتحديث الفلاحة 44

3.1.4 مرحلة 1981-1990: سياسة يهيمن عليها التقويم الهيكلي 45

4.1.4 مرحلة 1991- 2004: سياسة موجهة أكثر لتحقيق التنمية المستدامة 64

2.4 الأحداث الرابحة : نقط القوة والفرص المتاحة 49

3.4 الاكراهات: نقط الضعف والأخطار 55

4.4 خلاصات 62

5 . التوجهات الاستراتيجية في أفق 2025 : الآفاق والبدائل 64

1.5 استحقاقات هامة في الأفق 64

2.5 التحديات والرهانات 64

3.5 التوجهات الاستراتيجية 66

4.5 محاور توجيه العمل 67

الوثائق المعتمدة 71

الملحق : المقتضيات المرجعية 74

تقديم :

يلخص هذا التقرير أهم المواضيع التي تمت مناقشتها من طرف المجموعة المكلفة بموضوع"الإطار الطبيعي، البيئة، والوحدات والمجالات الترابية". وذلك على ضوء المساهمات التي قدمها الخبراء، والإطار الذي حدده دفتر التحملات الذي صاغته كل من اللجنة المديرية واللجنة العلمية، وبناء على المقتضيات المرجعية التي حددتها المجموعة لنفسها.
لقد تمت مفصلة الموضوع بناء على المسائل التي اعتبرت المجموعة بأنها تمثل النقط الأساسية التي ستشكل مقياسا لمدى النجاح أو الفشل أمام التحديات الراهنة والمستقبلية. قد يبدو أن بعض هذه المشاكل يندرج في باب التذكير فقط بالأولويات والأمور المستعجلة، التي تم التأكيد عليها دائما خلال العشريات الأخيرة، غير أن استمرارية المشاكل الكبرى، وفي ظل غياب تطبيق الحلول الملائمة، لا يجعلها تحتفظ بكامل وجاهتها فقط، بل إن مرور الزمن قد زادها تعقيدا، الأمر الذي جعل معالجتها تصبح أكثر صعوبة. فإذا كان تطبيق سياسات فعالة مسألة مستعجلة بالأمس، فإنها اليوم لم تعد اختيارا أو بديلا فقط، بل إنها تشكل الوسيلة التي لا مفر منها، لتجنب الشروخ، والتأثير على الإختيارات التنموية والتحكم في تطورها.

إن ترتيب المواضيع المعالجة، وتحقيبها على الخمسين سنة الأخيرة، يعطيان للتحليل إمكانية وضع السياسات والقرارات الكبرى في سياقها التاريخي الضروري، وذلك بهدف إبراز التمايزات، وجعل الحكم عليها أكثر موضوعية، واستخلاص الدروس الأكثر مصداقية، بهدف القيام بالتصحيحات والتقويمات الضرورية.

و تمت هيكلة هذا التقرير انطلاقا من الرغبة في إبراز الأولويات والقضايا المستعجلة، والتنبؤ بالشروخ، بهدف إطلاق نداء ملح لترجمة التوجهات الإستراتيجية إلى مخططات عمل جاهزة للتطبيق.

فانطلاقا من القضايا الكلاسيكية مثل الماء والعقار، وبالإضافة الى الدعوة لتطبيق السياسات التي يقترحها، فإن هذا التقرير يذكر بقوة بـ :

- الثمن الباهض للتقاعس والإنتظارية، وتكلفة انعدام التطابق وانفصام عمليات التدخل في الزمان والمجال، والتي غالبا ما لا يتم التساؤل حول مدى وجاهتها غير أن تطبيقها خارج منطق الإندماج المجالي والتراتبية الزمنية، لا يؤدي سوى إلى ارتياح تقني أو قطاعي دون طموح إلى مسلسل حقيقي للتنمية البشرية.

- إن الصراعات حول استغلال المجال ومؤهلاته، وتلك التي تدور بين حقوق الإستعمال وحقوق الملكية، وتلك التي تهم استغلال الموارد الطبيعية، غالبا ما يتم حلها حسب الظرفية، وبناء على موازين القوى السائدة، وهي حلول تكون دائما على حساب منطق التوازن، أي التوازن البيئي، حيث يطغى هاجس الحاضر على المستقبل، مما يهدد التنمية المستدامة.

- تنمية آلية حقيقية للتضامن وتحسين توازناته، كالتضامن بين الأجيال من خلال احترام الموارد الطبيعية والحفاظ على توازنها، والتضامن بين المجالات وبين الجهات، والتضامن بين العالية والسافلة في الأحواض المائية. وذلك بهدف توزيع أفضل للموارد، الذي يعتبر اللحمة الحقيقية للارتباطات المتبادلة، ولاقتسام الإحساس بالمصير المشترك.

- بروز حكامة ترتكز على ثقافة رباعية الأبعاد : المسؤولية، الإندماج، التعاقد "وتقديم الحساب"، إن اللامركز في البداية، ثم اللامركزية فيما بعد، قد عملا على تأكيد الأهمية القصوى للإندماج المجالي، الذي لم يعد مجرد عملية وضع مخططات قطاعية جنبا إلى جنب.

هذه التحديات لا يمكن رفعها من خلال تسطير جديد للأولويات، ولكن بواسطة طريقة عملية، يكون الهدف فيها مضبوطا كميا، ومندرجا في الزمن وقابلا للقياس بناء على مؤشرات ذات مصداقية، مما يسمح بعكس النزوعات (التوجهات)، واستخلاص مقومات التنمية المستدامة من التناقضات القائمة.

"الإطار البيئي والمجالات الترابية"
رؤية في أفق سنة 2025

ملخص :

يشكل موضوع "الإطار الطبيعي، البيئة والمجالات الترابية"، الأرضية الأساسية للتنمية البشرية. وبناء عليه، فإن له علاقات وطيدة مع المواضيع التي تشتغل عليها المجموعات الأخرى، من خلال مسائل ذات طابع أفقي مثل: قضايا المرأة، الإنصاف ومناهضة الإقصاء، الولوج إلى الخيرات والخدمات الأساسية، الهشاشة ، الحكامة الشاملة والقطاعية، البيئة وإطار العيش والقضايا الثقافية. لقد تم التعامل مع هذه القضايا كعوامل مفسرة من جهة، وكنتائج للوضعية القائمة ولنزوعات التوازنات بين الوارد الطبيعية والمجتمعات البشرية.

إن الهدف من هذا التقرير هو مقاربة التنمية البشرية من زاوية إعداد الموارد والمجالات الطبيعية. يتعلق الأمر إذا برصد حالة الموارد الطبيعية والبيئة بالمغرب، تقييم تطورها، وتحليل السياسات والإستراتيجيات والبرامج المطبقة، واقتراح الآفاق والتوجهات التي يمكن أن تساهم في التفكير الشمولي حول التنمية البشرية بالمغرب في أفق سنة 2025.

فمن خلال تحليل SWOT (مراكز القوة والضعف، والفرص، والأخطار)، أمكن التوصل إلى ملاحظة عامة يمكن إيجازها على الشكل التالي :

الأوراق الرابحة (الإمتيازات)

I مكنت السياسة المغربية في ميدان تعبئة وتدبير الموارد المائية والمعدنية من مراكمة تجربة كبيرة وصهر خبرة وطنية معترف بها جهويا ودوليا.
II استقرار عمليات التزود من أجل ضمان توفر مواد الطاقة.
III يتوفر المغرب على احتياطيات معدنية هامة، خاصة في قطاع الفوسفاط، الذي يمتلك فيه مؤهلات إنتاجية تجعله رائدا على المستوى العالمي.
IV تتميز المنظومات البيئية القارية والغابوية والرعوية، بحكم توزيعها المجالي في مختلف الأوساط الطبيعية والبيومناخية للبلد، بغنى وتنوع حيائتي كبيرين، سواء على المستوى المنظومي الخاص أوالوراثي.
V لا زال القطاع الفلاحي الوطني يمتلك هامشا مهما يمكن من بالزيادة في إنتاجيته.
VI تتميز المجالات الساحلية والبحرية بمساحتها الشاسعة، وغنى مؤهلاتها السمكية، مع تنوع بيولوجي مهم.

مكامن الخصاص

I معرفة غير مكتملة ومتفاوتة للمجالات والموارد الطبيعية.
II نذرة متزايدة بشكل كبير في المياه، وتدهور متواصل للموارد المائية المعبئة.

III تزايد استقطاب الساحل للسكان والأنشطة، والتمركز في جزء صغير منه، مع استمرار العمل بإطار تنظيمي متقادم وغير ملائم.

IV موارد طاقة محدودة، مما يؤدي إلى تبعية كبيرة للخارج في ميدان الطاقة .

V ضعف الإندماج في ميدان تدبير المجالات والموارد: سيادة النظرة القطاعية.

VI خلخلة التوازنات الإسكولوجية على مستوى تعايش الإستعمالات والموارد المتوفرة، بالنسبة للتقلبات/ والتغيرات المناخية.

VII تفاقم هشاشة ظروف عيش الساكنة المحلية وتزايد تبعيتها للموارد الطبيعية.

لا يمكن ضمان استدامة وتجدد المجالات والموارد لتكون في خدمة التنمية البشرية إذا لم تندرج برامج التنمية في إطار مشروع واعد يهدف إلى تحسين الأوضاع. هذا المشروع يجب أن يولي أهمية خاصة لسياسات اللامركزية واللاتمركز، وللإطار التشريعي، وللسياسات الجبائية، ولأنظمة إعادة تقسيم الموارد بين المناطق الغنية والمناطق الفقيرة والهامشية، كما أن عليه أن يعتمد مقاربات مندمجة وتشاركية في مختلف المستويات، وطنيا، جهويا، ومحليا. إن تكلفة التقاعس عن التدخل سوف تنعكس بتأخر هام للتنمية البشرية بالمغرب.

مكن تحليل عناصر التفكير الإستشرافي من مقاربة التحديات والرهانات المرتبطة بالإطار الطبيعي والموارد البرية والبحرية، وإبراز النزوعات الكبرى التي يتخذها التطور في هذه الميادين. كما أن نفس التحليل قد مكن أيضا من التأكيد على المؤهلات والفرص التي يمكن استثمارها من أجل استباق ومرافقة هذه التطورات.

فالرهانات الكبرى التي تم تحديدها هي :

- تدبير ناجع ومستدام لموارد الماء والتربة ؛
- إنتاج فلاحي مستدام وملائم لطبيعة الأراضي المستغلة ؛
- المحافظة على التنوع الحياتي الاحيائي والتوازنات الإيكولوجية ؛
- استغلال عقلاني ورشيد للساحل وللموارد البحرية ؛
- تامين الحصول على موارد الطاقة وتنويعها، لمواجهة تحديات العولمة والرهانات البيئية ؛
- ضمان استمرارية القطاع المنجمي لمواجهة تحديات العولمة ورهانات البيئة.

في أفق التنمية البشرية المنشودة، فإن التحدي الأكبر الذي يجب رفعه يكمن في البحث عن توازنات بيئية جديدة، توفق بين إعداد التراب، والتنمية الإجتماعية والإقتصادية والمحافظة على البيئة.

يجب على التوجهات الإستراتيجية التي تسمح بالإستجابة للتحديات المذكورة أعلاه أن ترتكز على :

- تقوية سياسة تعبئة وتدبير الموارد الطبيعية والتكيف مع النسق المناخي للمنطقة، والتطور المرتقب المرتبط مع بالتغير المناخي الشمولي الذي تعرفه الكرة الأرضية ؛

- ملاءمة استعمال المجال مع طبيعة الأراضي (فلاحة، تمدين، صناعة، سياحة، ...) وفي هذا الإطار، فإن الأرض يجب أن تعتبر كوسيلة إنتاج، عوض أن تبقى أداة للمضاربة، وذلك من خلال استعمال مختلف وسائل التشجيع (ضرائب، مساعدات مالية) ؛
- البحث عن طرق للحد من تأثير التقلبات المناخية وتدهور البيئة، وذلك عبر اعتماد تخطيط بيئي يرتكز على اختيار الأراضي، والتقنيات والمقاربات الإقتصادية الملائمة (تحويل زراعة الحبوب إلى أشجار مثمرة في حالة الأراضي الوعرة، تحويل المراعي الطبيعية للأغنام إلى أراضي مزروعة مثل حالة المغرب الشرقي، وإعادة التأهيل والمحافظة على المنظومات البيئية الطبيعية من خلال التشجير الإصطناعي ...) ؛
- اعتماد مبادئ اندماج السياسات والتدخلات، وربطها بالإطار الترابي، والمشاركة الفعلية لمختلف الفاعلين الإجتماعيين في مسلسل اتخاذ القرار وتدبير الموارد والمجالات ؛
- تحسين المعارف حول طرق سير المنظومات البيئية البرية والبحرية، والمحافظة على تنوعها البيئي وتثمينه، بالإضافة إلى تقوية القدرات البشرية اللازمة لهذا الغرض.

إن شروط نجاح هذه التوجهات تتطلب :

- القطيعة مع الإنتظارية التي تطبع عمل السلطات العمومية ؛
- الإندماج الترابي والزماني لعمليات التنمية القروية ومكافحة التصحر ؛
- إشراك السكان في مسلسل اتخاذ القرار، والتخطيط، والتطبيق، والتقييم ؛
- تحديث وإضفاء مرونة أكبر على مساطر التدبير الإدارية والمالية ؛
- تنمية آليات اقتصادية تسمح بتثمين أفضل للخيرات والخدمات التجارية وغير التجارية التي تنتجها المنظومات البيئية الطبيعية ؛
- الإقتصاد في الماء وفي الطاقة، وتثمين منتوجات الطاقة والمعادن، ومختلف المواد المستخرجة منها ؛
- تأهيل القدرات التشريعية والتنظيمية والتدبيرية لمختلف الوزارات المكلفة بالموارد الطبيعية القارية والبحرية؛
- تنمية البحث العلمي والتقني من أجل معرفة أفضل للموارد الطبيعية وسير المنظومات البيئية (حالتها، بنيتها، ديناميتها، واستعمالها ..إلخ). وكذلك وضع أنظمة للمعلومات متناسقة.

وقد تم اقتراح سبعة وعشرون توجها للعمل ذات صلة بالمحاور الإستراتيجية الستة التي تم تحديدها :

المحور 1 : التدبير الناجع والمستدام لموارد الماء والتربة

1.1 مواصلة سياسة تعبئة الموارد المائية. ؛

2.2 تقوية البرنامج الوطني لتهيئة الأحواض النهرية المائية والتضامن بين العالية والسافلة، وبين الجهات والفاعلين ؛

3.3 ملائمة الإختيارات السوسيواقتصادية الأساسية مع ندرة المياه وقحولة المناخ اللذان سيميزان العقود المقبلة ؛

4.4 إنعاش تحويل المياه بين الأحواض المائية من اجل الحد من الإستغلال المفرط للمياه الباطنية في الأحواض التي تتميز بالخصاص ؛

5.5 اعتماد مقاربات جديدة للتخطيط موجهة نحو تدبير الطلب ؛

6.6 إعطاء الأسبقية لمكافحة التلوث ومعالجة المياه المستعملة ؛

7.7 اللجوء بشكل أكبر إلى تعبئة المياه المرة والمالحة، بالخصوص عن طريق استخدام الطاقات المتجددة ؛

8.8 تحسين المعارف الخاصة بالدورة المائية، وذلك بارتباط مع التقلبات المناخية، وإنجاز جرد وخرائط لأنواع التربة ؛

يتطلب هذا الشق تنمية بحث علمي وتقني موجه نحو التدبير المستدام لهذه الموارد.

المحور 2 : إنتاج زراعي مستدام ومطابق لمؤهلات الأراضي :

9.1 استعمالات فلاحية ملائمة لمؤهلات الأراضي ؛

10.2 بنيات عقارية مساعدة على التكثيف الزراعي، وعلى تأمين الملكية والإستغلال ؛

11.3 فلاحة متنوعة، مستدامة، وقادرة على تنشيط الإقتصاد القروي ؛

12.4 بحث زراعي موجه لتقوية قدرات الإبتكار وتنمية التكنولوجيا.

المحور 3 : المحافظة على التنوع البيني والتوازنات الإيكولوجية في الوسط القرويالقاري :

13.1 تقوية التدبير المستدام للمنظومات البيئية ولتنوعها الحياتيالاحيائي ؛

14.2 تسريع وثيرة إعادة التشجير ؛

15.3 تحسين المعرفة بالمنظومات البيئية، خاصة آليات سيرها وتنوعها الحياتيالاحيائي ؛

16.4 التثمين الإقتصادي للمنتوجات سواء كانت خيرات أو خدمات.

المحور 4 : استغلال عقلاني للساحل وللموارد البحرية :

17.1 التحكم في الإستقطاب الساحلي وفي التعمير من خلال استراتيجية للتنمية المندمجة للساحل ولظهيره ؛

18.2 المحافظة على البيئة البحرية والساحلية وعلى مواردها ؛

19.3 وضع أدوات قانونية خاصة لاستعمال المجالات الساحلية والبحرية ومواردها.

المحور 5 : ضمان استمرار القطاع المنجمي لمواجهة تحديات العولمة والرهانات البيئية :

20.1 تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسساتي ؛

21.2 تقوية واستمرارية تمويل التنقيب عن المعادن والبترول ؛

22.3 اعتماد تدابير تشجيعية، خاصة على المستوى الجبائي، بهدف استقطاب أكبر عدد من الرساميل الأجنبية للعمل في ميادين التنقيب وتنمية الموارد المعدنية الوطنية ؛

23.4 المحافظة على أفضل موقع تنافسي للمعادن ومشتقاتها في السوق العالمية ؛

24.5 تقوية المحافظة على البيئة بارتباط مع استغلال المناجم.

المحور 6 : تأمين وتنويع موارد الطاقة لمواجهة تحديات العولمة والرهانات البيئية :

25.1 تأمين التزود في كل الظروف وبأقل تكلفة ممكنة ؛

26.2 تقوية الآليات المؤسساتية ؛

27.3 تقوية وسائل الرصد والتحليل بهدف ضمان اليقظة التكنولوجية وحماية البيئة.

لائحة الجداول والأشكال والإطارات :

الجـــداول :

جدول 1 المساحات المسقية بالمغرب.

جدول 2 هوامش التقدم لتأهيل الفلاحة المغربية.

جدول 3 الكلفة السنوية لتدهور البيئة بالمغرب.

الأشكـــال :

الشكل 1 تصميم لتحليل التحديات والرهانات ذات الصلة بالإطار الطبيعي والبيئة والمجالات الترابية.

الشكل 2 خريطة توزيع معدلات التساقطات السنوية بالمغرب.

الشكل 3 تطور كميات المياه المخصصة لكل فرد.

الشكل 4 تطور العرض والطلب للماء بين 1990 و 2020.

الشكل 5 إنتاج واستهلاك الطاقة في 2004 (باستثناء خشب الحطب) سنة 2004.

الشكل 6 طور إنتاج واستهلاك المحروقات بالمغرب.

الشكل 7 تطور إنتاج واستهلاك الفحم بالمغرب.

الشكل 8 تطور العجز الإجمالي للطاقة.

الشكل 9 مساهمة الطاقة الهيدروليكية في الإستهلاك الإجمالي.

الشكل 10 المناجم المعدنية بالمغرب.

الشكل 11 تذبذب إنتاج الحبوب بارتباط مع التساقطات السنوية.

الشكل 12 تطور نسبة الإنتاج الداخلي الخام الفلاحي في الإنتاج الداخلي الخام الإجمالي.

الشكل 13 تطور المساحة الإجمالية والمساحة المسقية لكل فرد.

الشكل 14 تطور المساحات الواقعة في سافلة السدود والمساحات المجهزة للسقي في المغرب.

الإطـــارات :

الإطار 1 النزوعات الكبرى، بذور التغيير ومحددات قطاع الماء والتربة.

الإطار 2 النزوعات الكبرى، بذور التغيير ومحددات قطاع الطاقة.

الإطار 3 التزود بخشب - الطاقة.

الإطار 4 التوجهات الكبرى، بوادر التحول ومحددات قطاع المناجم.

الإطار 5 النزوعات الكبرى، بذور التغيير ومحددات لمنظومات البيئية الغابوية والرعوية.

الإطار 6 النزوعات الكبرى، بذور التغيير ومحددات المنظومات الزراعية.

الإطار 7 النزوعات الكبرى، بذور التغيير ومحددات الأوساط الساحلية والبحرية.

الإطار 8 استراتيجيات، برامج وأدوات تفعيل سياسة الحكومة في ميدان الإطار الطبيعي البيئة والمجالات الترابية.

الإطار 9 تطور الإطار المؤسساتي لقطاع البيئة.

الإطار 10 استراتيجية خماسية المحاور للمكتب الشريف للفوسفاط من أجل الإستغلال والتثمين والمحافظة على البيئة.

الإطار 11 إشكالية التعرية المائية بالمغرب.

الإطار 12 الكوارث الطبيعية والأخطار الإيكولوجية الكبرى.

تنظيم العمل

نظمت المجموعة المكلفة بموضوع "الإطار الطبيعي، البيئة والمجالات الترابية"، منذ أبريل 2004 سلسلة من الإجتماعات، مكنتها من فهم طبيعة المهمة الموكولة إليها، وذلك من خلال دراسة دفتر التحملات المقترح من طرف اللجنة المديرية واللجنة العلمية، إعداد المقتضيات المرجعية لعملها، وتحديد دائرة تدخلها في هذا الموضوع، والإتفاق على منهجية وخطة العمل (أنظر في الملحق المقتضيات المرجعية للعمل).

كما شارك أعضاء المجموعة أيضا في عدة اجتماعات مع باقي المجموعات المكلفة بالمواضيع الأخرى، ومن ضمنها الورشة المنظمة من طرف مجموعة سالآفاق"، بإيفران يوم 9 يونيو 2004، وفي اجتماع لجنة الصياغة يوم 5 دجنبر 2004، حيث تم تقديم شبكة أولية للآفاق المسطرة من طرف المجموعة، كما شارك أعضاء الفريق أيضا في الورشة المنعقدة يوم 29 يناير 2005 المتعلقة بكيفية إدماج بعد التنمية البشرية في تقارير المجموعات الأخرى.

ونظمت المجموعة بالرباط في 20 يوليوز 2004 يوما دراسيا خصص لتقديم مساهمات الخبراء المنتمين لها. كما عقدت عدة اجتماعات للتشاور وتعميق التفكير حول عدة مواضيع منها بصفة خاصة قطاعات الماء والطاقة والمعادن والساحل. لقد سمحت هذه اللقاءات بإزالة نقط الخلاف و/ أو التداخلات بين التقارير التي قدمها المساهمون في المجموعة، والوصول إلى توافق لوجهات النظر الضروري لبلورة التقرير التركيبي.

وتشكلت لجنة لصياغة التقرير الموضوعاتي التركيبي، تتكون من السادة: عبد العظيم الحافي وعمر محيريت ومحمد بدراوي، وقد قامت بإنجاز جداول التحليل بناء على منهجية SWOT (نقط القوة، ومراكز الضعف، والفرص المتاحة، والمخاطر المحدقة).

أما صياغة التقرير التركيبي لمجموعة موضوع "الإطار الطبيعي، البيئة والمجالات الترابية"، فقد استلهمت عملها من مجموع مساهمات أعضاء الفريق، وكذلك من النقاشات التي جرت مع باقي المجموعات الأخرى. كما أخذت بعين الإعتبار أيضا الرسالة التوجيهية الصادرة عن اللجنة المديرية واللجنة العلمية بتاريخ 8 مارس 2005. و تم تحقيق هذه المهمة بفضل التواصل المستمر الذي تحقق منذ انطلاق الأشغال ما بين هيئة تنسيق المجموعة واللجنة العلمية ومجموعة "آفاق" وباقي الأعضاء المساهمين في المجموعة.

يشكل هذا العمل وثيقة تمت دراستها وتحليلها والمصادقة عليها من طرف كافة أعضاء المجموعة المكلفة بهذا الموضوع.

1 . مقدمة

التدبير العقلاني للموارد والمجالات الطبيعية أساس التنمية البشرية

إن تحسين ظروف ومستوى عيش مجموع السكان ليس فقط واجبا أخلاقيا، بل إنه شرط ضروري من اجل تدبير رشيد للمجالات والموارد الطبيعية، وكذلك من اجل حماية البيئة في أفق التنمية المستدامة. ويستمد المغاربة مجمل العناصر الضرورية لتحسين ظروف عيشهم وتنميتهم من هذه المجالات والموارد، والتي تتكون وبالأساس من الماء والتربة، والمعادن والطاقة والغابة والمراعي، والموارد السمكية، والتعدد الوراثي للأصناف والمشاهد الطبيعية.

وإذا كانت الموارد المعدنية والطاقية المستخرجة من الأرض أو من جوفها قابلة للإندثار، بمقياس التاريخ البشري، فإن الموارد البيولوجية تتميز بالمقابل بقدرتها على التجدد. وهي تشكل بالتالي الموارد الطبيعية الوحيدة الدائمة، شريطة استغلالها بطريقة عقلانية.

يعاني السكان القرويون من غياب التجهيزات القاعدية وضعف مستوى العيش، وهم يسكنون في مناطق هشة ويتوقفون في حياتهم اليومية على استغلال الموارد الطبيعية. إن تقاطع هذه الوضعية المتسمة بالهشاشة مع التقلبات للظروف المناخية يؤدي إلى نتائج بيئية يمكن أن تضر بشكل لا رجعة فيه بالمؤهلات الإنتاجية للمنظومات البيئية، بل أكثر من ذلك، بالتنمية المستدامة.

هناك علاقات متعددة تجمع بين البيئة والتنمية البشرية، ففي المغرب استفادت التنمية البشرية كثيرا من توفر الموارد وجودتها الفريدة. وعلى العكس من ذلك، فإن التحكم في التكنولوجيا من أجل الإقتصاد في الموارد وتجنب أخطار تدهورها، وكذا تحميل المسؤولية للفاعلين، كلها عناصر لا يمكن تصورها بدون استثمار مهم في الموارد البشرية.

تتجاوز النزوعات الحالية لاستغلال الموارد والمجالات الطبيعية بكثير قدراتها على التجدد. فالإستغلال المفرط للموارد المائية والسمكية وكذا تدهور جودتها، والرعي الجائر، والإستغلال المفرط للغابات واجتثاثها، وحرث الأراضي الهامشية، وتوسع التعمير على حساب أراضي ذات مؤهلات فلاحية عالية، كلها عوامل تؤدي ليس فقط إلى الحد من التنوع الحياتي الاحيائي في هذه المجالات، بل و أيضا الى الحد من قدرة الموارد على الإستجابة لحاجيات سكان يتزايدون باستمرار. كما أن بعض المنظومات البيئية الهشة، مثل الساحل والمناطق الرطبة، تعرف تمركزا بشريا مفرطا، وتمركزا كبيرا للأنشطة، مما يلحق الضرر بمواطن ومشاهد طبيعية ذات قيمة عالية.

تركزت التنمية الإجتماعية والإقتصادية بالمغرب منذ الإستقلال ويشكل إرادي على تنمية القطاع الفلاحي والأنشطة المرتبطة به. و شكل التحدي الذي أعلنه المرحوم الملك الحسن الثاني في 1967 من اجل سقي مليون هكتار، عاملا مشجعا للسلطات العمومية للبحث عن الوسائل التقنية والمالية الضرورية لرفع هذا التحدي. وارتكزت الإستراتيجية بشكل أساسي على تعبئة الموارد المائية عن طريق بناء السدود (أزيد من 100 سد حاليا) وتجهيز المدارات المسقية.

وإذا كانت سياسة السدود والسقي قد سمحت بتحسين ظروف عيش السكان بشكل ملموس في المناطق المسقية وفي الوسط الحضري، فإن تخلفا ملحوظا قد تراكم في ميدان التنمية البشرية في المجالات الأخرى. فبالرغم من المجهودات المبذولة، فإن الساكنة القروية عرفت تدهورا كبيرا لمستوى عيشها خلال العقود الثلاثة الأخيرة. كما أن العجز الواضح في ميدان التجهيزات الأساسية (الصحة، التعليم، الكهرباء، الطرق، الماء الصالح للشرب...) الذي يقابله نمو ديموغرافي، يشكل عائقا مهما للتنمية الإقتصادية والإجتماعية لهذه المجالات. هذه الوضعية أدت إلى النزوح الريفي، وإلى استقطاب المدن للمهاجرين بشكل عشوائي وتدمير الأراضي الفلاحية والغابوية، وإلى تعميق المشاكل الإجتماعية وتزايد الأنشطة الإقتصادية غير المهيكلةالمهيكلة، والهجرة نحو الخارج التي تتخذ في الغالب طابعا سريا.

إن سياسة الأوراش الكبرى التي تم نهجها خلال العشرية الأولى بعد الإستقلال، وما تبعها من سن الوسائل التشجيعية والتاطيرية (قانون الإستثمار الفلاحي) ستؤدي إلى اعتماد مجموعة من البرامج القطاعية) مخطط الحليب، مخطط السكر، مخطط الزيتون، مخطط اللحوم الحمراء ..إلخ). وبالرغم من المكتسبات الهامة التي تم تحقيقها على مستوى نقل التكنولوجيا، والتأطير والزيادة في الإنتاجية، فإن العمل بنظام الإقتصاد الموجه (تدبير طرق الحرث والتناوب الزراعي، وتحديد ثمن بيع المنتوج، التحكم في نظام التسويق ...إلخ) قد حد بشكل كبير من بروز فلاحة تنافسية تدمج في نفس الآن تكلفة الإنتاج والتناسق في التكاليف، واللجوء إلى منتوجات بديلة وإلى استغلال الإمتيازات المقارنة.

ولقد تم تصحيح نواقص هذا النظام للتدبير الموجه بشكل تدريجي خلال مرحلة سياسات التقويم الهيكلي (برنامج التقويم الهيكلي، برنامج التقويم الهيكلي الفلاحي .. البرنامج المندمج للتقويم الفلاحي)، حيث تم تحرير شبكات الإنتاج والتحويل والتسويق، مما سمح بالعودة إلى نوع من حرية المبادرة والبحث عن آليات جديدة للتنظيم. و تم تأكيد هذا التحول بفضل التزامات المغرب بأنظمة التجارة التحريرتحرير التجارة خلال الفترة التي تلت 1990، مما قلص من اللجوء إلى مخططات التنمية القطاعية التي كانت معتمدة في مرحلة سالفة شكل فيها تحقيق الإكتفاء الغذائي هدفا لسياسة التنمية الفلاحية، غير أن هذا التوجه الجديد، لم يعمل على إقامة الإندماج الضروري بين القطاعات واعتماد المقاربة الترابية، وتنسيق التدخلات في الزمان والمجال.

ومن شأن البحث عن استدراك التأخر الحاصل في ميدان البنيات التحتية والتجهيزات (الماء الصالح للشرب، الكهربة القروية، المسالك وفك العزلة عن البوادي) أن يساهم في تحسين مؤشر التنمية البشرية بالمغرب، غير أن هذه العملية لم تخضع دائما لمنطق الإندماج الترابي المنشود، حيث بقيت سجينة لمقاربة تبسيطية تقزم الإندماج في المخططات القطاعية، يخضع كل واحد منها لمنطقه الخاص.

تشكل المحافظة على الإطار الطبيعي إحدى مكونات التنمية المستدامة، إلى جانب النمو الإقتصادي والعدالة الإجتماعية وتوازن المجالات الترابية وجودة ظروف العيش. يفترض إن هذا الهدف الشمولي التمفصل ما بين الأمدين الطويل والقريب، من خلال الإستجابة للحاجيات الراهنة، مع اعتبار حاجيات الأجيال المستقبلية.

كما أنه يفترض كذلك التنسيق بين المستوى المحلي والشمولي وذلك بإدماج البعد الترابي في النظرة الشمولية للعولمة. وأخيرا، فإن الأمر يتعلق باعتبار طابع الترابط الموجود بين الظواهر، مع تصور وإنشاء مؤسسات تمتاز ببساطتها وسهولة تسييرها، ولكن أيضا بقدرتها على تدبير هذه الظواهر المعقدة.

تتطلب حماية التراث الطبيعي اعتماد نظرة مندمجة من خلال التركيز على الأنواع المهددة بالإنقراض والمستوطنات ذات القيمة الإستثنائية، إضافة الى اعتبار أيضا الأحواض النهرية الكبرى والأنظمة الهيدرولوجية والحصيلة الرسوبية، والأوساط الساحلية والغابات والتربة والفرشاة الباطنية وما يزخر به جوف الأرض، وهذه كلها حلقات أساسية للحفاظ على التوازنات الإيكولوجية الكبرى، كما أنها تمثل أسسا حيوية لتنمية المجموعات البشرية.

وعلى سياسة حماية التراث الطبيعي أن ترتكزعلى هيكلة للمجال تبعا لتنطيق مجالي "حسب الأهداف"، يوزع بشكل عقلاني المؤهلات المتوفرة وفقا للإكراهات المحلية والنسق الإيكولوجي والبشري والإقتصادي. كما أن اخذ رأي السكان المحليين يعتبر مسألة ضرورية، ذلك أن الأمر يتعلق "بخلق فضاء للحوار والتفاوض"، وليس بفرض نظرة تقنوقراطية. وفي هذا الإتجاه، فإن تحقيق تقدم فعلي على عدة واجهات في ميدان التنمية البشرية، هو الكفيل بضمان النجاح في المحافظة على الموارد الطبيعية وتوازن المجالات الترابية.

يشكل موضوع "الإطار الطبيعي، البيئة والمجالات الترابية"، الأرضية الأساسية للتنمية البشرية. وهو بذلك يرتبط ارتباطا وثيقا بالمواضيع التي تشتغل عليها المجموعات الأخرى، وذلك من خلال قضايا أفقية مثل: قضية المرأة، الإنصاف، ومحاربة الإقصاء، الولوج إلى الخيرات والخدمات الأساسية، الهشاشة، والحكامة الشمولية والقطاعية، البيئة وإطار العيش والمسألة الثقافية، سيتم التطرق لهذه العناصر في هذا التقرير إما باعتبارها عوامل مفسرة أو نتائج للحالة الراهنة ولنزوعات التوازنات بين الموارد الطبيعية والمجتمعات البشرية.

من المؤكد بأن التنمية في المغرب تتوقف في جزء كبير منها بمدى قدرة البلاد على التدبير الأفضل لمجموع الموارد والمجالات الطبيعية، إلا أن التحدي الذي يجب رفعه يكمن في التوفيق بين "التنمية والمحافظة على البيئة"، وذلك بهدف تحقيق تنمية بشرية مستدامة ومتوازنة في إطار وضعية بلد يتميز أساسا بالقحولة والنقص في موارد الطاقة، مع ارتفاع حاجيات ساكنة يزداد عددها باستمرار في ظل العولمة.

إن الهدف من هذا التقرير هو مقاربة التنمية البشرية من زاوية إعداد الموارد والمجالات الطبيعية، و يتعلق الأمر برصد واقع حال الموارد الطبيعية والبيئة بالمغرب، ومعرفة وتقييم تطورها، وتحليل السياسات والإستراتيجيات والبرامج المتعلقة بها، واقتراح الآفاق والتوجهات التي ستساهم في التفكير الشمولي حول التنمية البشرية بالمغرب في أفق سنة 2025.

2 . المنهجية

تتوخى التنمية المستدامة تحقيق الاستجابة لحاجيات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجياتها. وتؤكد أهداف الألفية الثالثة التي اعتمدها 189 بلدا سنة 2000، وكذا مخطط التفعيل في القمة العالمية للتنمية المستدامة المنعقد بجوهانيسبورغ في سنة 2002 على الطابع الإستعجالي لالتزام أكبر من أجل I / تقليص الفوارق ودعم التنمية بالبلدان الفقيرة، II/ تعديل أو تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير القادرة على الاستمرار، III/ حماية الموارد والتدبير المستدام للمجالات الطبيعية في أفق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، IV/ المحافظة على الصحة، V/ إدماج أفضل لهدف التنمية المستدامة في العولمة. وتشكل التنمية المستدامة في البلدان الصاعدة كالمغرب، شرطا ضروريا للتنمية البشرية. وترتكز هذه التنمية في جزء كبير منها على المحافظة على توازنات المنظومات البيئية وعلى الاستعمال الرشيد والعقلاني للموارد والمجالات الطبيعية.

وسنقدم بتركيز في الفقرات الموالية الأنواع الكبرى للمنظومات البيئية الطبيعية المغربية التي كانت موضوعا للتحليل في هذا التقرير.

1.2 . وحدات المنظومات البيئية المغربية

يتوفر المغرب، بفضل موقعه الجغرافي المتميز، على مجموعة متنوعة من الأوساط البيومناخية، تبدأ بالوسط الرطب وتنتهي بالوسط القاحل (الصحراوي). ويكتسي المناخ بالجبال العليا في الريف والأطلس المتوسط والأطلس الكبير، حيث يتجاوز الارتفاع على التوالي 2,500م، 3000م و4000 م، أهمية بيئية متميزة. ويصاحب هذا التنوع في التضاريس والمناخ، تنوع احياتي حيائي وبيئي كبير، بالإضافة الى عدد مهم من الأوساط الطبيعية، تندرج في نهاية المطاف في ثلاثة أنواع كبرى للمنظومات البيئية: المنظومات البيئية البرية، المنظومات البيئية للمياه القارية، والمنظومات البيئية البحرية والساحلية. أما موارد التربة والموارد الباطنية (المعادن ومصادر الطاقة المستحثة)، فيمكن العثور عليها في أحد أو كل هذه المنظومات البيئية السالفة الذكر.

1.1.2 . المنظومات البيئية البرية

1.1.1.2 . المنظومات البيئية الغابوية والمهوبية

تشمل المنظومات البيئية الغابوية مجموعة واسعة من الأوساط البيومناخية وفرعياتها، في إطار نظام للتساقطات السنوية تتراوح كميتها ما بين 50ملم و2000 ملم. وتنفرد هذه المنظومات البيئية بتشكيلات نباتية تتدرج ابتداء من مستوى البحر الى ارتفاع 2700م، وفق تعاقب أصيل يميز حوض البحر الأبيض المتوسط.

فهي تتشكل بالأساس من تشكيلات طبيعية نفضية (البلوط الأخضر، السنديان الفلين، السنديان القطني، الأركان...الخ.) وتشكيلات مخروطية (الصنوبر، العفصية، الأرز...الخ)، تنتشر على مساحة 719.5 مليون هكتار، ولكن أيضا من سهوب للحلفاء ممتدة على مساحة هامة (318.3 مليون هكتار). وإذا اقتصرنا فقط على التشكيلات النباتية الغابوية فهي تشمل ما يزيد عن 60 صنفا من الأنواع الشجرية.

2.1.1.2 . المنظومات البيئية الصحراوية

تنتشر هذه المنظومات بالأساس في المجالات المحاذية للصحراء(الشبه صحراوية) والمتكونة من الرق (مساحة مكسوة بالحصى والعرق (تراكمات رملية). أما التشكيلات النباتية الشجرية فهي بالأساس من صنف السنط الطلح (albida acacia radiana, a. chrensbergiana, a.) وبالرغم من محدودية النباتي المترتب عن ضعف التساقطات(أقل من 50 ملم)، فقد تم إحصاء 730 من الأصناف النباتية المختلفة، من ضمنها 60 نوعا متأصلا بهذه الأوساط، كما أنها تحتضن أكثر من 650 كائنا لا فقاريا، و أكثر من نصف الضفدعيات والزواحف بالمغرب(50)، جلها متأصل، وعلى الأقل 40 من الثدييات من الأصناف المهددة أكثر من غيرها بالانقراض في المغرب، وأكثر من 250 نوعا من الطيور...الخ.

3.1.1.2 . المنظومات البيئية-الزراعية

وهي منظومات بيئية تم فيها تعويض نباتات وحيوانات ذات أصل طبيعي بنباتات مغروسة وحيوانات دجنها وانتقاها الإنسان بشكل إرادي. وتشكل هذه المجالات المزروعة المساحة الزراعية النافعة(7.8 مليون هكتار)، وهي تتوزع على عدة نطاقات زراعية-بيئية مختلفة: نطاق الفلاحة المعتمدة على الأمطار(البورالملائم) (أكثر من 400ملم من الأمطار/سنويا) والبور الإنتقالي(300ملم الى 400ملم) والبور غير الملائم (200 الى 300ملم)، النطاق الجبلي(من 400 الى 1000ملم) ومجال الواحات (أقل من 200ملم).

2.1.2 . المنظومات البيئية للمياه القارية

حسب التقرير الوطني حول المناطق الرطبة، تصل المساحة الإجمالية لهذه المنظومات الى 200.000هكتار، بما في ذلك الأهوار(lagunes) ومصبات الأنهار(estuaires).

1.2.1.2 البحيرات

يتميز المغرب عن باقي بلدان المغرب العربي بتوفره على بحيرات دائمة حقيقية. وتتركز هذه البحيرات بالأساس في الأطلس المتوسط الذي يحتضن أكبرها، وهي بحيرة أكلمام سيدي علي، التي تبلغ مساحتها 300 هكتار، وعمقها 40 مترا. وتوجد بعض البحيرات في الأطلس الكبير التي تمتاز بعمق أكبر لمياهها، حيث تصل على سبيل المثال الى 61 متر على الأقل في بحيرة افني والى 92 مترا في بحيرة ايسلي. وبجانب البحيرات الطبيعية، يمكن أن نضيف الأوساط الإصطناعية التي أنشأها الإنسان في حقينات السدود والتي يتجاوز عددها 100 سد كبير.

2.2.1.2. المجاري المائية، العيون والمغارات

يتوفر المغرب على أهم الوديان والأنهار الدائمة بالمغرب العربي، والتي تتغذى من السلاسل الجبلية التي تعتبر خزانا حقيقيا للمياه. وهكذا فالأطلس المتوسط يغذي أهم الأنهار المغربية(واد ملوية، واد أم الربيع، واد سبو)، في حين يغذي الأطلس الكبير وديان دادس، غريس، كير، سوس، تانسيفت وزيز، وجزئيا واد درعة. ويغذي الأطلس الكبير أيضا الروافد الكبرى لأم الربيع (وديان العبيد، لخضر وتاساوت) وروافد واد سوس (أولوز، أسيف نايت موسى، أسيف نايت الحاج) ولتانسيفت (شيشاوة، نفيس، أوريكا)، وكذا بعض روافد ملوية. وتغذي جبال الريف وديان غيس، كرت، لاو، لوكوس وورغة. أما واد بهت، وهو رافد لنهر سبو، وواد بو رقراق وروافده فمنبعها يقع في الهضبة الوسطى.

أما العيون المعروفة بعذوبة واستقرار حرارة مياهها، فتتركز بالدرجة الأولى في الأطلس المتوسط، متبوعا بالأطلس الكبير وجبال الريف. وتنبثق هذه العيون بصفة عامة في ارتفاعات عالية، حيث تتميز تتسم كل عين بمميزات فيزيائية وكيميائية وبيولوجية خاصة بها، وهو الأمر الذي يفسر العدد الهام للأصناف المتأصلة والمرتبطة بكل عين من هذه العيون.

وتشكل المغارات نوعا آخرا متميزا للمنظومات البيئية الرطبة التي تساهم في إغناء المشهد البيئي للبلاد. فالمغرب يتوفر على أكثر من 60 مغارة. وتتمتع بعض هذه المغارات بقيمة ثقافية بسبب حمولتها التاريخية التي تعود الى ما قبل التاريخ، والتي تنضاف الى قيمتها الحياتية-البيئيةالاحيائية. هذه الأوساط، وبحكم استقرار بعض خصائصها المعاكسة لتطور أشكال الحياة(انخفاض درجات الحرارة، كميات ضعيفة من الضوء... الخ)، فهي تحتضن وحيشا متميزا، يتشكل أساسا من اللافقريات. كما أن بعض الأسماك والثدييات(بالأساس الخفافيش) يمكن أن تشكل مكونا مستقرا ومتميزا بهذه الأوساط.

2.1.3. المنظومات البيئية البحرية والساحلية

2.1.3.1. المنظومات البيئية البحرية

أظهرت الدراسة الوطنية حول التنوع الحياتي الاحيائي أن السواحل المغربية هي أكثر تنوعا وأكثر غنا من مجموع البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك البحر الأسود. فالمكونات الحياتيةالبيولوجية)تقريبا كل المجموعات الحيوانية، ومختلف أنواع الطحالب، النباتات الوردية أوالانشطارية البحرية...الخ وتقريبا كل المستوطنات التي تم التعرف عليها على الصعيد الدولي(قعور رملية، طينية، صخرية مع أو بدون تغطية خارجية، مفرزة لمادة المرجان...الخ) هي ممثلة في السواحل المغربية، بل أنها أحيانا تمتاز بتطورها الكبير.

إن الخصائص الفيزيائية- الكيميائيةالفيزيوكميائية والبيوجغرافية التي تميز الوسط البحري تجعل من المغرب أحد البلدان التي تتوفر على أحد الأوساط البحرية الأكثر غنى على الصعيد العالمي. فالتنوع الحياتي الاحيائي لمنظومات

البيئية البحرية يقدر حاليا بما يزيد عن 7140 صنفا حيوانيا و600 صنفا نباتيا(أساسا من فصيلة الطحالب). ومن ضمن هذه الأشكال الحياتية، هناك 724 صنفا يمكن أن يكون له وقع وانعكاسات على المستوى السوسيو-اقتصادي، في حين أن زهاء 270 منها مهددة بالانقراض، و262 خاضعة لنصوص قانونية وتنظيمية(وطنية ودولية)، وأكثر من 240 تعتبر متأصلة وهي من النوع المدجن.

2.3.1.2. المنظومات الساحلية الحبيسة

المنظومات البيئية الساحلية الحبيسة أي النطاقات الساحلية التي تقع بين اليابسة والبحر، سواء كانت مالحة ومغلقة أو مفتوحة على مياه قارية تساهم في تحليتها (مصبات الأنهار والأهوار بالأساس)، فهي تنتمي بدورها للمنظومات البيئية الساحلية، وذلك بالرغم من الخصوصيات التي تطبعها، وذلك بالنظر الى العديد الكبير لأشكال وأصناف الحياة التي تقبل عليها، إما للتطور أو للتوالد أو للتغذية، وأحيانا لمجرد الاختباء والراحة.

وتتشكل أهم المصبات النهرية بالمغرب من مصب واد ملوية على الساحل المتوسطي ومصبات وديان أم الربيع وسبو بالساحل الأطلنطي. كما يحتضن الساحل المغربي أيضا العدد من الأهوار والمرجات، ومن أهمها هور الناضور(115 كلم) الذي يمتد نحو الشرق بأحواض إنتاج الملح في قرية أركمان، وهور ريستينكا- سمير. أما على الساحل الأطلنطي فأهم المنظومات البيئية هي هور مولاي بو سلهام، ومرجة سيدي بوغابة، والمركب الهوري للواليدية-سيدي موسى وهور خنيفيس وخليج الداخلة.

2.2. إدماج موضوع الإطار الطبيعي، البيئة والمجالات الترابية في مقاربة التنمية البشرية

يتضح بأن تعبئة الموارد الطبيعية البرية والبحرية من أجل تغطية الحاجيات المتزايدة للاقتصاد والسكان، في ظل الوضعية الحالية للاستغلال، تسبب في دمار المجال الطبيعي والبيئة، بدون أن يؤدي ذلك الى حل مشكلة الفقر والفوارق الاجتماعية والاقتصادية التي تميز مختلف جهات البلاد.

ويبقى الفقر وهشاشة وضعية السكان الريفيين، التي ازدادت حدة بسبب تعاقب فترات الجفاف خلال العقود الأخيرة، أهم عوامل التدهور المستمر للموارد والمجالات الطبيعية. والفقر هو، في نفس الوقت، فقر نقدي، وفقر على مستوى التربية (بالخصوص أهمية الأمية)، وفقر على مستوى الخدمات الأساسية. لكن لا بد من أن نسجل المجهودات المبذولة مؤخرا من أجل تقليص التأخر في مختلف الميادين الاجتماعية، وفي مجال البنيات التحتية الأساسية، وهو ما يعكس الوعي وفهم أفضل للرهانات المطروحة على الاقتصاد الوطني وعلى التنمية البشرية.

في المنظومات البيئية الهشة أصلا أو التي أصبحت كذلك بفعل تدخل الإنسان، غالبا ما يكون مفعول الكوارث الطبيعية (الفيضانات، انزلاق التربة، عواصف، غزو الجراد، حرائق، تلوث المياه القارية...) أكثر خطورة على المستويات المادية والبشرية، بالمقارنة مع المستوى البيئي. وهذه الكوارث يمكن توقع حدوثها جزئيا، وغالبا ما يمكن تفاديها، إذا ما تم استعمال أنظمة للمراقبة والإستشعار المبكر. ولكن هناك كوارث أخرى، كالزلازل والتلوثات الكبرى للمجالات الساحلية والبحرية المترتبة عن الأنشطة البشرية، تسبب في انعكاسات وخيمة على التنمية البشرية.

إن الجوانب التي تمت معالجتها في إطار المجموعة المكلفة بموضوع الإطار الطبيعي والبيئة والمجالات الترابية هي ذات ارتباط وثيق بالتنمية البشرية من خلال عدد معين من المؤشرات الاقتصادية والسوسيو-ثقافية والبيئية. ولهذا الغرض، تعرضت مساهمات أعضاء المجموعة، للجوانب التالية: I) تدهور الموارد بسبب ظروف عيش السكان وهشاشة أوضاعهم، خصوصا في الوسط القروي (استعمال خشب الحطب، اجتثاث الغابات والمراعي من أجل استعمالها في الزراعات، وزراعة الأراضي الهامشية...الخ). II) مستوى تثمين الموارد الطبيعية) الماء، الخشب، المنتوجات غير الخشبية، الموارد السمكية، السياحة البيئية...الخ). III) مسلسلات التصحر والمشاكل المرتبطة بالدورة المائية، وبالمحافظة على التربة. IV) تدهور الساحل والانعكاسات على الصحة البشرية وعلى الموارد البحرية وعلى جودة المشاهد الجغرافية. V) انخراط الفاعلين الاجتماعيين في عمليات التدبير و VI) وقع السياسات والاستراتيجيات وبرامج العمل.

3.2. مقاربة تحليل الرهانات والتحديات

مكن تحليل عناصر المقاربة الاستشرافية من الإحاطة وفهم التحديات والرهانات المطروحة على الإطار الطبيعي وعلى الموارد البرية والبحرية، كما أنه سمح بإبراز النزوعات الكبرى (التوجهات) لتطورها، لكنه أبرز أيضا نقط قوتها والفرص التي يمكن تثمينها من أجل استباق ومرافقة هذه التطورات.

التحديات الكبرى التي تم ضبطها هي كالتالي :

- تدبير ناجع ومستدام للموارد المائية وللتربة ؛
- إنتاج فلاحي مستدام ومنسجم مع خصائص ونوعيةمؤهلات التربة ؛
- المحافظة على التنوع الحياتي الاحيائي والتوازنات البيئية ؛
- الاستغلال الرشيد والعقلاني للساحل وللموارد البحرية ؛
- تأمين وتنويع موارد الطاقة لمواجهة تحديات العولمة ورفع الرهانات البيئية ؛
- ضمان استمرارية القطاع المنجمي لمواجهة تحديات العولمة ورفع الرهانات البيئية.

وقد تم إنتاج وثائق تركيبية بالنسبة لكل التحديات التي تم تحديدها، انطلاقا من تقارير الأعضاء المساهمين في المجموعة. ومن دراسات أخرى ومعلومات خاصة، في إطار مقاربة ممنهجة للتحليل (الشكل رقم 1) ترتكز على :

- التطور التاريخي منذ الاستقلال، لاستخلاص المكتسبات والدروس من الماضي(الوضعية الراهنة، النزوعات الكبرى (التوجهات)، بذور التغيير والمحددات) ؛
- تحليل نقط القوة والضعف والفرص و الأخطار(SWOT) ؛
- تحليل الاستراتيجيات والسياسات ذات الطابع الأفقي والقطاعي من أجل استخلاص شروط النجاح والعوامل الحاسمة التي تسمح بتحقيقه.

وقد مكنت مجموع هذه التحليلات من إبراز التوجهات الإستراتيجية على المديين المتوسط والبعيد في إطار رؤية تمتد الى أفق 2025.

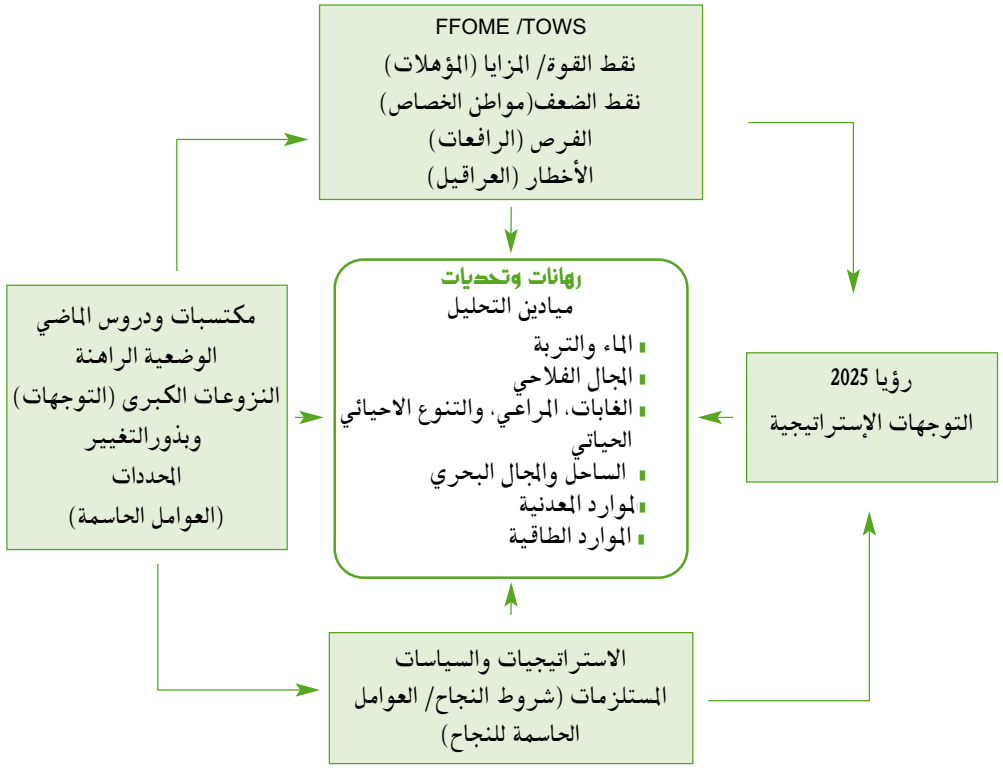

الشكل رقم 1 : تصميم تحليل التحديات والرهانات ذات الصلة بالإطار الطبيعي والبيئة والمجالات الترابية

3 . المنظومات البيئية والموارد الطبيعية: واقع الحال

1.3 . الموارد المائية والتربة

المغرب هو بالأساس بلد قاحل، حيث أن 93 ٪ من مساحة البلاد تقع في نطاقات مناخية شبه قاحلة وقاحلة ثم صحراوية(الشكل رقم 2). في ظل هذه الحيثيات، فان الموارد المائية التقليدية المتوفرة قليلة، فالتقديرات تحددها في 29 مليار متر مكعب/ سنويا، 70 منها عبارة عن مياه سطحية و30 ٪مياه باطنية.

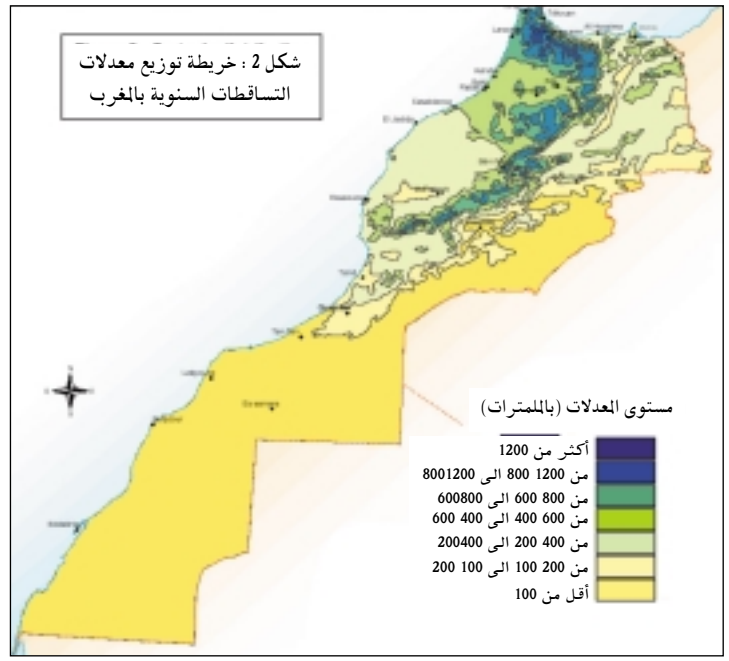

شكل 2 : خريطة توزيع معدلات التساقطات السنوية بالمغرب

تقدر الموارد المائية القابلة للتعبئة، في ظل الظروف التقنية والاقتصادية الراهنة، ب 21 مليار متر مكعب(72 ٪ مياه سطحية و28 ٪ مياه باطنية) أي 700 متر مكعب/لكل فرد في السنة. وتسمح لبنيات البنيات التحتية المائية الموجودة حاليا(106 سدا) من تخزين 5.14 مليار متر مكعب، وهو ما يوافق نسبة تصل الى 68 ٪ ، أي 483 مترا مكعبا/ لكل فرد في السنة. وإذا كانت المياه السطحية تتميز بصفة عامة، بجودتها الحسنة سواء كانت موجهة للماء الشروب أو للسقي، فان المياه الجوفية في المقابل تتوفر على جودة متباينة حسب الفرشات المائية ومدى تضررها من الأنشطة البشرية. لكن وبصفة عامة، فان المياه كانت سطحية أو جوفية، تتعرض لتدهور مستمر لجودتها بسبب صرف كميات هامة من المياه المستعملة والملوثة واستعمال مفرط أحيانا في بعض الدوائر السقوية للمواد الكيميائية ذات الأغراض الفلاحية.

وتقدر الموارد المائية غير التقليدية(المياه المستعملة) ب 500 مليون متر مكعب / في السنة، منها أقل من 5 ٪ هي التي تخضع حاليا للمعالجة والتنقية، وهو ما يظهر مدى تأخر المغرب في ميدان تنقية وإعادة استعمال المياه العديمة.

أما موارد التربة المزروعة، المعروفة تحت اسم المساحة الزراعية النافعة (SAU) ، فتقدر بـ 7.8 مليون هكتار، أي 13٪ من المساحة العامة للبلاد، وهو ما يوافق معدل مساحة مزروعة لكل فرد تصل الى 3.0 هكتار. لا تشكل المساحة المسقية سوى 2 ٪ من المساحة الوطنية الإجمالية، أي زهاء 500 متر متر مربع لكل ساكن. وتجدر الإشارة الى أن المناطق المسقية هي التي تتوفر على التربات الأكثر مردودية.

وقد مكن تحليل الوضعية الراهنة والتطورات التي حدثت مند بداية الاستقلال من إبرازالنزوعات الكبرى (التوجهات) وبذور التغيير والمحددات الأساسية لقطاع الماء والتربة (الإطار رقم 1)

الإطار رقم 1 : النزوعات الكبرى (التوجهات) وبذور التغيير ومحددات قطاع الماء والتربة

1 النزوعات الكبرى (التوجهات)

- التقلبات /التغيرات المناخية، مع النزوع نحو أحداث أو حالات قصوى) :الجفاف، الفيضانات)
- التطور نحو وضعية خصاص مائي سنة 2025 (المياه القابلة للتعبئة: 2800 مترا مكعبا سنة 1995 ستنتقل الى 580 مترا مكعبا لكل ساكن في السنةسنويا، سنة 2025 (الشكل 3).
- تدهور متزايد لجودة المياه، وتكلفة مرتفعة للمعالجة قبل الاستعمال.
- التعرية انجراف التربة وضياع خصوبة التربةخصوبتها.
- توحل حقينات السدود.
- ضغط قوي على الفرشات المائية الباطنية.

2 بذور التغيير

- خوصصة التدبير وتشجيع الاستثمار الخاص: التفويتات (concessions)
- إنشاء وكالات الأحواض المائية (قانون 10-95)
- التدبير التشاركي والتشاوري واللامركزي للماء في كل حوض مائي
- تدبير الطلب على الماء
- بداية معالجة تلوث المياه وإعادة استعمال المياه العديمة.
- إنعاش نظم السقي المقتصدة للماء (السقي الموطن)
- الإعداد المندمج للأحواض المائية

3 المحددات

- فوارق قوية في التقلبات المناخية: قدرة ضعيفة على تدبير الأخطار والحالات غير المتوقعة.
- اعتمادات هامة جدا من الميزانية (50 ٪ من الميزانية العامة للاستثمارات ما بين 1968-1972، و20 ٪ من الميزانية العامة للاستثمارات سنة 2000.
- انخراط القطاع الخاص في تدبير الماء.
- تضامن بين الجهات وتوزيع منصف للموارد المائية.

انتقلت المساحة المزروعة من 7 مليون هكتار سنة 1970 الى 7.8 مليون هكتار سنة 2000. وقد تحققت هذه الزيادة على حساب أراضي المراعي الجماعية وعلى حساب الغابات. ولكن معدل المساحة المزروعة لكل فرد استمرت في التراجع لنصل فقط الى 22.0 هكتار. وستتفاقم هذه الوضعية في 2025 بسبب تقلص كميات المياه المتوفرة، والتي ستؤدي الى وضعية خصاص في أفق سنة 2025 (شكل رقم 3) وبسبب ازدياد أهمية طلب الاستعمالات غير الفلاحية (شكل رقم 4)

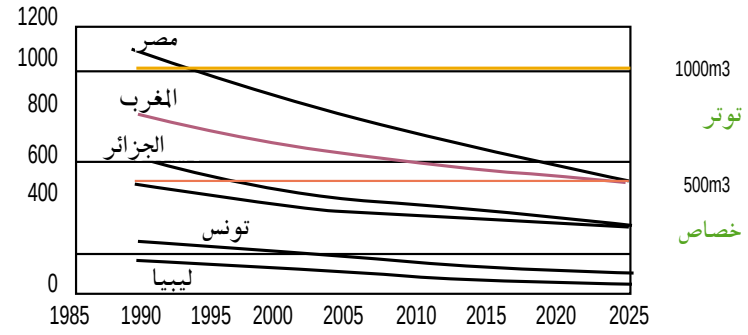

شكل رقم 3 : تطور كمية المياه المخصصة لكل فرد

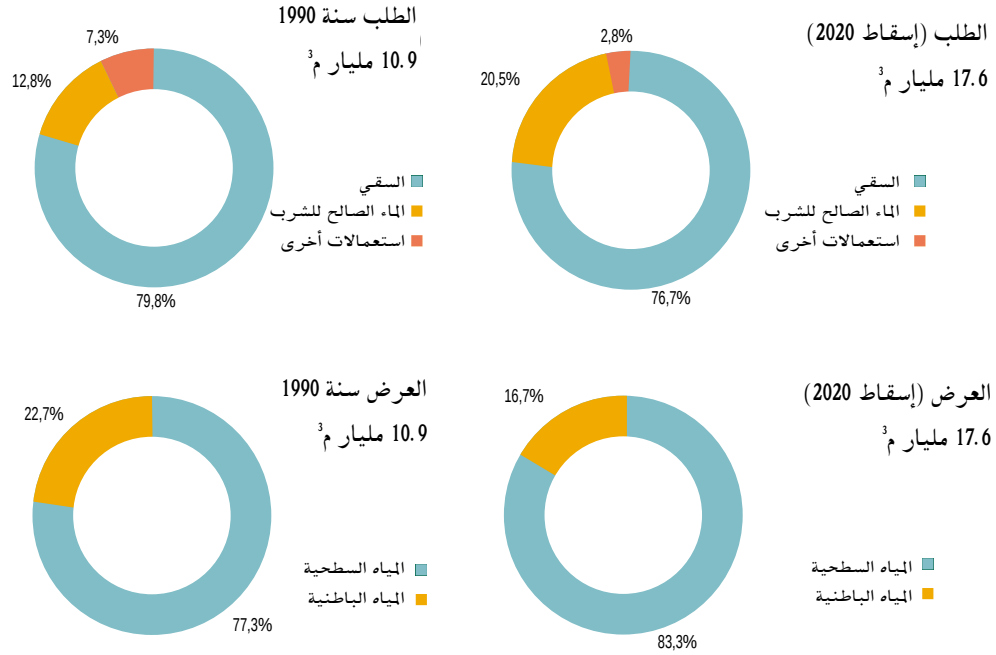

شكل رقم 4 : تطور العرض والطلب ما بين 1990 و 2020 (البلغيتي، 2004)

2.3 . موارد الطاقة والموارد المعدنية

1.2.3 . موارد طاقة محدودة

يقدر الإنتاج الوطني للطاقة سنة 2004 بـ484.3 مليون طن معادل للبترول سنويا، منها 3 ملايين طن معادل للبترول من خشب الحطب. أما الباقي (77 ٪) فيتشكل أساسا من الطاقة الهيدرو-كهربائية (شكل5)

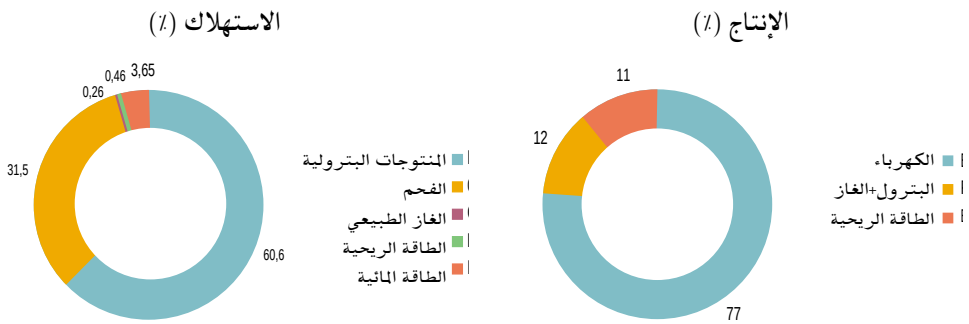

شكل رقم 5 : إنتاج واستهلاك الطاقة باستثناء خشب الحطب سنة 2004

خلال نفس هذه السنة ارتفع استهلاك الطاقة الى 4.11 مليون طن معادل للبترول، باستثناء خشب الحطب. وتمثل المنتوجات البترولية 6.60 ٪ في حين تصل نسبة الفحم الى 5.31 ٪ من هذا الاستهلاك. أما بقية الحاجيات (51.3 ٪) فتغطيها واردات الطاقة الكهربائية. وتترتب أهم القطاعات المستهلكة حسب أهميتها بالشكل التالي: الأسر (35 ٪)، النقل (20 ٪)، الصناعة (19 ٪)، القطاع الثالث (18 ٪)، والفلاحة (7 ٪). ويبقى الاستهلاك الإجمالي للطاقة ضعيفا نسبيا بالمقارنة مع دول المنطقة المتوسطية. وهكذا، فان معدل الاستهلاك السنوي لكل فرد يصل فقط الى 4.0 طن معادل للبترول مقابل 82.0 بتونس و73.0 بمصر،و15.1 بتركيا، و13.3 باسبانيا و25.4 بفرنسا.

وتتميز وضعية قطاع الطاقة بتبعيته القوية للخارج(تصل الى مستوى 95 ٪)، وهو ما يترتب عنه فاتورة مالية ارتفعت الى 26 مليار سنة 2004، بسبب ارتفاع أسعار البترول والفحم(6.19 مليار درهم سنة 2003 منها 96 ٪ للبترول والمنتوجات البترولية).

ويعتبر قطاع الطاقة محركا للتنمية، فهو يساهم بقسط وافر في الاقتصاد الوطني من خلال الاستثمارات (من 7 الى 10 مليار من الدراهم، منها 82 ٪ في الكهرباء و2 ٪ في الطاقات المتجددة والتحكم في الطاقة) ومن خلال المداخيل الجبائية (6.13 مليار درهم سنة 2001)، كما أنه يساهم بنسبة 8 ٪ في الناتج الداخلي الخام، كما يوفر حوالي 40.000 منصب شغل دائم.

مكن تحليل الوضعية الراهنة والتطورات التي حدثت مند بداية الاستقلال من أبراز النزوعات الكبرى (التوجهات)، وبذور التغيير، والمحددات الأساسية لقطاع الطاقة (الإطار 2 والأشكال 6 ،7 ،8 و9).

الإطار 2 : النزوعات الكبرى(التوجهات) وبذور التغيير ومحددات قطاع الطاقة

1 النزوعات الكبرى (التوجهات)

- ميزان طاقوي يعاني من عجز هيكلي(من 73 سنة 1970 الى 96 ٪ سنة 2004، باستثناء خشب الحطب.
- فاتورة الطاقة في ارتفاع مستمر: ارتفاع الطلب وارتفاع الأسعار.
- مداخيل جبائية متزايدة(من 6.6 مليار درهم سنة 1990 الى 6.13 مليار درهم سنة 2001.
- ارتفاع في واردات الفحم ابتداء من 1985
- مساهمة ضعيفة ومتراجعة للطاقة الهيدرو- كهربائية في الاستهلاك الإجمالي(من 21 ٪ سنة 1956 الى 6.3 ٪ سنة 2004)
- ضغط قوي على خشب الحطب.

2 بذور التغيير

- سياسة التحرير واللامركزية
- الخوصصة، وتشجيع الاستثمار الخاص وتنمية الشراكة(التدبير المفوض والإنتاج في إطار التفويت)
- ارتباط الشبكات الكهربائية مع الجزائر واسبانيا
- مجهود مهم لتطوير الطاقات المتجددة (الشمسية والريحية)
- تنمية تكنولوجيات اقتصاد الطاقة
- إستراتيجية جديدة في ميدان التنقيب عن البترول
- احتياطيات من الصخور النفطية

3 المحددات

- اتفاقيات التبادل الحر والشراكة والتعاون.
- ارتفاع التكلفة الإجمالية للمنتوجات البترولية.
- التحرير التدريجي لقطاع الطاقة.
- إصلاح التعريفات الجمركية والجبائية المتعلقة بمنتوجات الطاقة
- اقتصاد الطاقة في القطاعات الصناعية والقطاع الثالث
- سوق انبعاث غازات الإنحباس الحراري (GES)
- مؤشرات محتملة لاكتشاف المحروقات على المديين المتوسط والبعيد.

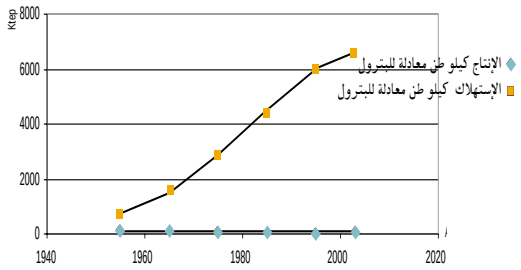

الشكل 6. تطور إنتاج وامتهلاك المحروقات بالمغرب

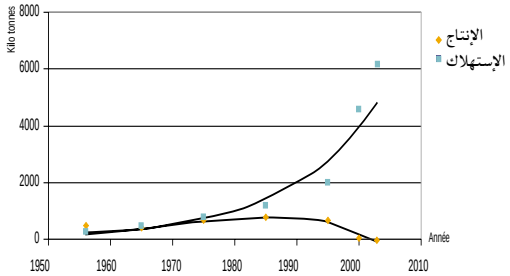

الشكل 7. تطور إنتاج وامتهلاك الفحم بالمغرب

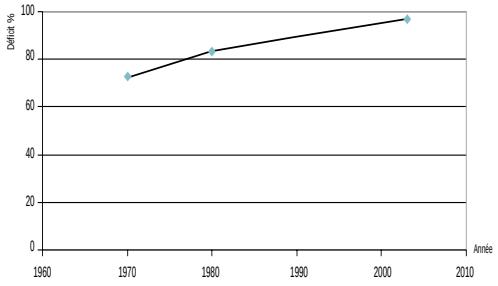

الشكل 8. تطور العجز الإجمالي للطاقة

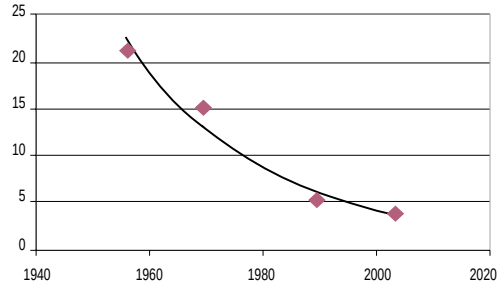

الشكل 9. مساهمة الطاقة الهيدرو-كهرابئية في الامتهلاك الإجمالي

2.2.3. موارد معدنية يهيمن عليها الفوسفاط

تتشكل الموارد المعدنية المغربية بالأساس من الفوسفاط الخام، إذ وصل إنتاج هذا المعدن الى 9.22 مليون طن سنة 2003، وهو ما يشكل حوالي 7.95 ٪ من الإنتاج الوطني للمعادن. ويحتوي باطن الأرض في المغرب زهاء..... ثلاثة أرباع (3/4) من الموارد العالمية من الفوسفاط الخام. كما أن القدرات الحالية لإنتاج المغرب تجعله يحتل المرتبة الثالثة في قائمة البلدان المنتجة للفوسفاط الخام، والمرتبة الأولى بالنسبة للبلدان المصدرة للفوسفاط والمنتوجات المحولة المتفرعة عنه. فصادرات الحامض الفسفوري من المغرب تغطي 50 ٪ من حاجيات السوق العالمية.

أما باقي المعادن (1,026 مليون طن خام تم إنتاجها سنة 2003 ، وهي تمثل 3.4 ٪ من الإنتاج المعدني الوطني) فتتشكل من الفضة، والرصاص، والزنك، والباريتين. أما إنتاج الفحم فقد توقف بعد إغلاق منجم جرادة (شكل 10).

الإطار 3 : التزود بخشب الطاقة

- تتميز الحصيلة الطاقية الوطنية بتبعيتها القوية للكتلة (الكمية) الاحيائية التي تساهم في تشكيلها بنسبة 30 ٪.
- تصل كميات خشب الطاقة المستهلك حاليا في كل سنة الى 3.11 مليون طن، منها 53 ٪ ذات أصل غابوي.
- يمثل استهلاك خشب الطاقة في الوسط القروي 89 ٪ من الاستهلاك الإجمالي، بـ 5.49 قنطارا لكل أسرة.

إن إغفال هذا المشكل في الوسط القروي، وبالخصوص في المناطق الجبلية، سيؤدي الى تطور اللاتوازنات التي ستتعمق بشكل متزايد، ما بين محصول خشب الطاقة وإمكانيات المورد الغابوي، وهو الأمر الذي سيسبب في مسلسلات محلية للتدهور لا رجعة فيها في مناطق شاسعة.

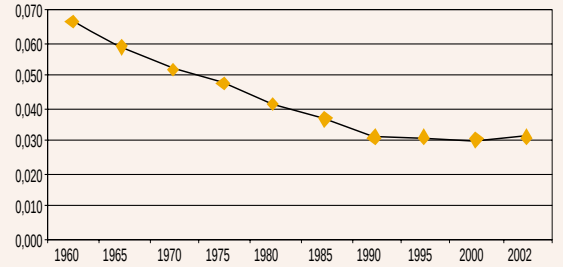

لكن، وإذا ما اعتبرنا تطور السكان، وبالتالي الطلب السنوي على خشب الطاقة، فسنلاحظ بالفعل أن العرض تراجع بشكل كبير وبالتالي فان الضغط على الغابة سيكون أكثر مما هو عليه الآن. فالعرض المحتمل انتقل من 07.0 متر مكعب معادل للخشب الدائري لكل ساكن في السنة، سنة 1960، الى 03.0 سنة 2002.

لا يمكن للمجالات الغابوية المغربية أن تتحمل بشكل دائم الاستهلاك المرتفع لخشب الطاقة، خصوصا في العالم القروي. وفي حالة غياب بدائل لطاقات تعويضية، فان المغرب سيعرف أزمة خشبية خانقة في المدى القريب. صدمة خشب الطاقة ستتفاقم أكثر

تتجلى الأهمية الاقتصادية للقطاع المنجمي في رقم المعاملات الذي حققه خلال سنة 2003، إذ وصل الى 62.17 مليار درهم (منها 96.13 مليار للفوسفاط) وفي نصيبه من الصادرات الوطنية الذي تصل الى 4.17 ٪ من حيث القيمة خلال نفس هذه السنة. كما يساهم هذا القطاع في مداخيل الخزينة العمومية (5.1 مليار درهم). ويمثل القطاع المعدني 70 ٪ من الرواج السككي والطرقي و75 ٪ من رواج الموانئ، كما أنه يضمن الشغل المباشر لأكثر من 35.000 شخصا ويلخص الإطار 4، النزوعات الكبرى (التوجهات) وبذور التغيير والمحددات الأساسية للقطاع المعدني.

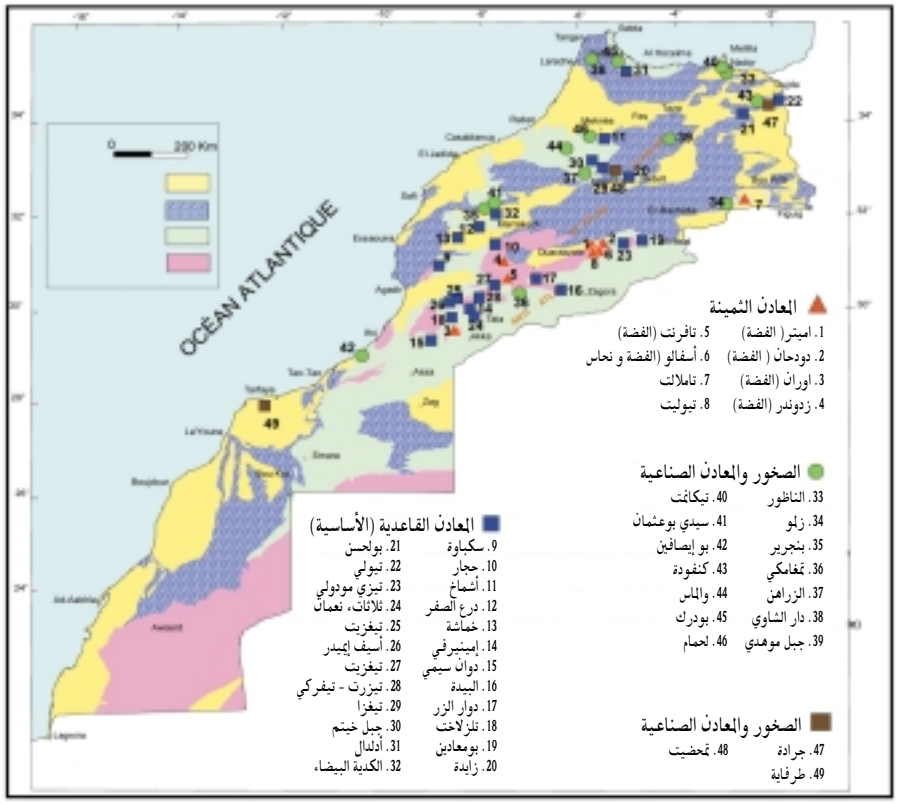

3.3. المنظومات الغابوية والرعوية

تغطي المنظومات البيئية الغابوية والحلفاوية التابعة للملك الخاص للدولة، مساحة 037.9 مليون هكتار، أي 7.12 ٪ من المساحة الاجمالية للبلاد. وتنتشر التشكيلات الغابوية الطبيعية فوق مساحة 719.5 مليون هكتار، أي بمعدل للتغطية الغابوية يصل الى 8 ٪، وهو أقل من نسبة 15 ٪ الى 20 ٪ التي تعتبر النسبة المثلى لتحقيق التوازن الإيكولوجي والبيئي للبلاد.

ويصل المخزون المتوفر من الأخشاب التي تتشكل من أشجار الغابات الى 161 مليون مترا مكعبا، يمثل فيها البلوط الأخضر 45 ٪، والأرز 15 ٪، والأركان 11 ٪. لكن مخزون الخشب من الأشجار في الهكتار يبقى ضعيفا، إذ يصل الى 200 متر مكعب/ للهكتار بالنسبة للأرز، ولا يتجاوز50 متر مكعبا للهكتاربالنسبة للأصناف الأخرى. واذا ما اعتبرنا مختلف المنتوجات الغابوية وأنواع الاستعمالات المخصصة لها، فان خشب الحطب يشكل 75 ٪ من المخزون، كما أنه يساهم ب 30 ٪ في الحصيلة الطاقية، أما الخشب الصناعي، الذي يتشكل بالأساس من الأرز والصنوبر، فهو لا يشكل سوى 24 ٪، في حين لا يتجاوز نصيب الخشب الموجه لإنتاج معجون الورق(أساسا أشجار الأوكاليبتوس) 2 ٪.

الإطار 4 : النزوعات الكبرى (التوجهات)، بذور التغيير ومحددات القطاع المعدني

1 النزوعات الكبرى (التوجهات)

- نمو متواصل للتثمين المحلي للفوسفاط من خلال صناعة منتوجات فرعية محولة (الحامض الفوسفوري والأسمدة) والاستمرار في احتلال المرتبة الأولى في تصدير الفوسفاط الخام على الصعيد العالمي، وهو ما مكن من دعم وتطوير نصيب المغرب في السوق العالمي للفوسفاط بمختلف أشكاله(الفوسفاط الخام والمنتوجات المحولة)
- النمو المطرد لتثمين المنتوجات المعدنية الأخرى (الفضة، الزنك ، والكوبالت.
- ركود إنتاج الرصاص
- زيادة نصيب الفوسفاط المغربي ومنتوجاته المحولة)الفرعية) في السوق العالمي مند 1986
- ارتفاع كلفة الإنتاج (زيادة عمق مكمن المناجم، واعتبار البعد البيئي في الإنتاج).

2 بذور التغيير

- سياسات التحرير واللامركزية واللا تمركز
- تنمية التعاون والشراكات، وتأمين منافذ تسويق الفوسفاط الخام ومنتوجاته المحولة
- الخوصصة وتشجيع الاستثمار الخاص وتنمية الشراكة والتعاون
- اعتبار القضايا البيئية المرتبطة باستغلال وتثمين المعادن
- مشروع قانون معدني جديد

3 المحددات

- اتفاقيات التبادل الحر والشراكة والتعاون
- ارتفاع التكلفة الإجمالية لمنتوجات الطاقة
- منافسة أشد في السوق العالمي للمعادن
- معارف جيدة وضبط أفضل لخصائص وطبيعة مناجم الفوسفاط المستغل والتحكم في المتطلبات التنظيمية والتجارية

وبالفعل، وعلى غرار الغابة في الحوض المتوسطي، فان قدرات إنتاج الخشب في المنظومات البيئية الغابوية المغربية محدودة نسبيا بالمقارنة مع الغابات الاستوائية وغابات النطاق المعتدل. ومن الأكيد أن المساهمة الأهم لهذه المنظومات البيئية في الاقتصاد الوطني تكمن في وظائفها لحماية الأوساط الطبيعية وإعادة تشكيلها وإحياء التراث، أكثر مما هي في إنتاج الخشب. وتغطي المجالات الرعوية المستغلة مساحة 21 مليون هكتار (30 ٪ من التراب الوطني)، وتمتد هذه المراعي على عشرة وحدات ايكولوجية. وتنتمي جل هذه المراعي الى أراضي الجموع، كما أنها تساهم بحوالي ثلث الحاجيات الغذائية الإجمالية للقطيع الوطني. ويساهم قطاع تربية المواشي ب 25 ٪ الى 42 ٪ من الناتج الداخلي الخام الفلاحي، وذلك حسب الظروف المناخية. كما أنه يوفر زهاء 20 ٪ من الشغل الفلاحي.

ويلخص الإطار 5 النزوعات الكبرى (التوجهات)، وبذور التغيير والمحددات الأساسية للمنظومات البيئية الغابوية والرعوية.

4.3 . المنظومات البيئية الزراعية

تمارس الفلاحة المغربية في إطار قطاعين فرعيين شديدي التضاد و التباين . الأول، تقليدي، يهم 9/10 من سكان الأرياف، ويتميز باعتماده على تقنيات فلاحية بدائية ، وبهيمنة الاستغلاليات المعاشية الصغيرة. والثاني، عصري، ينتشر تقريبا فوق 5.1 مليون هكتار، ويمتاز بالمكننة وبكثافة متوسطة للزراعات، وتوجيه منتوجاته للسوق والصناعة- الفلاحية. ويساهم هذا القطاع العصري في المعدل ب 45 ٪ في الناتج الداخلي الخام الفلاحي، وترتفع هذه المساهمة الى زهاء 70 ٪ في السنوات الجافة.

الإطار 5 : النزوعات الكبرى (التوجهات)، بذور التغيير ومحددات المنظومات البيئية الغابوية والرعوية

1 التوجهات الكبرى (النزوعات)

- تراجع الغابات والمراعي والمناطق الرطبة من حيث المساحة والتنوع الحياتيالاحيائي
- ضغط ديموغرافي متواصل على الموارد الطبيعية
- تقلبات مناخية مع نزوع نحو الجفاف.
- توسع الأراضي المزروعة على حساب الأراضي الرعوية والغابات (من 7 ملايين هكتار سنة 1970 الى 7.8 مليون هكتار سنة 2000)
- تطور التعمير على حساب المراعي والأراضي الغابوية (1500 هكتار سنويا)
- ذبول وموت الأشجار وحرائق الغابات

2 بذور التغيير

- سياسات التحرير واللامركزية واللا تمركز
- الخوصصة وتشجيع الاستثمار الخاص
- ظهور مؤسسات ووكالات التنمية وحركة جمعوية نشيطة تهتم بتدبير الموارد الطبيعية، وحماية البيئة والتنمية الاجتماعية.
- إنعاش المقاربة التي تولي اهتماما خاصا بقضايا المرأة (قانون الأسرة)
- إنعاش الطاقات البديلة وتكنولوجيات اقتصاد طاقة الكتلة- الحياتيةالاحيائية
- انطلاق جيل جديد من مشاريع التنمية القروية المندمجة والتشاركية المرتبطة بالمجالات الترابية

3 المحددات

- مشاركة السكان المحليين وتقبلهم تحمل المسؤولية في التدبير
- الإرادة السياسية والقدرة على ضمان سيرورة المنظومات البيئية
- تعبئة المجتمع المدني من أجل المحافظة على المنظومات البيئية وعلى محاربة التصحر.
- سلطة سيادية، بمساندة الدولة وقبول المجتمع المدني
- إمكانيات مالية ترقى الى مستوى رهانات المحافظة على الوظائف السوسيو- اقتصادية والبيئية للمنظومات البيئية الطبيعية
- رؤيا مندمجة للتدبير المستدام للموارد الغابوية والرعوية.

تنتشر الفلاحة المعتمدة على التساقطات (البورية) على حوالي 90 ٪ من المساحة الصالحة للزراعة، كما أنها تشغل 82 ٪ من السكان القرويين. وحسب نتائج آخر إحصاء فلاحي (الإحصاء العام الفلاحي لسنة 1994)، فان أغلبية المساحة الصالحة للزراعة مخصصة لزراعة الحبوب (7.67 ٪). أما القطاني والزراعات الزيتية، فهي لا تشغل بالتوالي سوى 8.2 ٪ و2.1 ٪. ويمتاز الإنتاج بهذا النوع من الفلاحة بتبعيته القوية لتقلبات المناخ (شكل 10)، وهو ما يترتب عنه الطابع المقلال للزراعات وهشاشة أنظمة الإنتاج الممارسة بهذه المناطق.

تقدر مساحة الأراضي المسقية بشكل دائم ب 36.1 مليون هكتار، وهو ما يمثل زهاء 15 ٪ من المساحة الصالحة للزراعة. بالإضافة الى ذلك، توجد حوالي 300,000 هكتار قابلة للسقي بطريقة موسمية، أو بواسطة انتشار مياه الفيضانات (جدول 1).

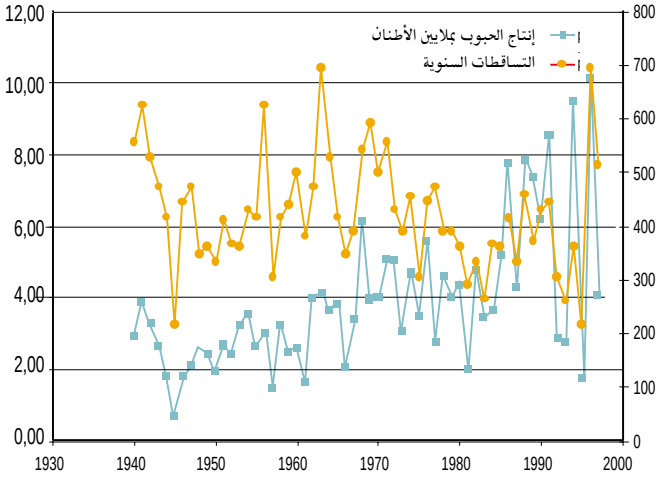

الشكل 11 : تقلبات إنتاج الحبوب وعلاقاتها مع التساقطات السنوية

جدول 1 : المساحات المسقية (بالهكتار)

نوع السقي	السقي الكبير		السقي الصغير والمتوسط		المجموع
	GH		PMH		
	بالهكتار	٪	بالهكتار	٪	بالهكتار
السقي الدائم	880,160	65	484,090	47	1,364,250
السقي الموسمي أو بانتشار مياه الفيضانات	300.000	100	300.000	-	-
المجموع	880,160	53	784,090	47	1,664,250

يمكن الجزم بأن الأراضي القابلة للسقي تبقى محدودة بالنظر لشساعة المناطق القاحلة، و لعدم الاستقرار الشبه البنيوي للإنتاج في مناطق البور.

وقد انتقلت المساحات المهيأة من طرف الدولة من 137,000 هكتار سنة 1967 الى أكثر من مليون هكتار حاليا. وهمت عمليات التهيئة الهيدرو- فلاحية المنجزة من طرف الدولة دوائر السقي الكبير 685.000) هكتارا) ودوائر السقي الصغير والمتوسط(334,000 هكتارا) موزعة على مجموع التراب الوطني. بالإضافة الى هذه الدوائر المهيأة من طرف الدولة، توجد مجالات أخرى مهيأة من طرف الخواص تبلغ مساحتها أكثر من 400,000 هكتارا مسقية أساسا بواسطة الموارد المائية الباطنية. ويستهلك السقي حاليا حوالي 85 ٪ من الموارد المائية المعبأة.

ولا زالت الفلاحة تشكل قطاعا حيويا وقطبا هاما للتنمية البشرية (الشكل 12)، فهي تساهم ب 13 ٪ الى 20 ٪ في الناتج الداخلي الخام، حسب المواسم الفلاحية، وتوفر 80 ٪ من الشغل القروي، وأكثر من 40 من الشغل على الصعيد الوطني. كما أن القطاع الفلاحي يلعب دورا هاما في التجارة الخارجية الوطنية. فخلال عقد التسعينات، مثلت الواردات الفلاحية في المعدل 19 ٪ من قيمة الواردات الإجمالية، بينما شكل نصيب الصادرات الفلاحية بالنسبة للصادرات الإجمالية 18 ٪.

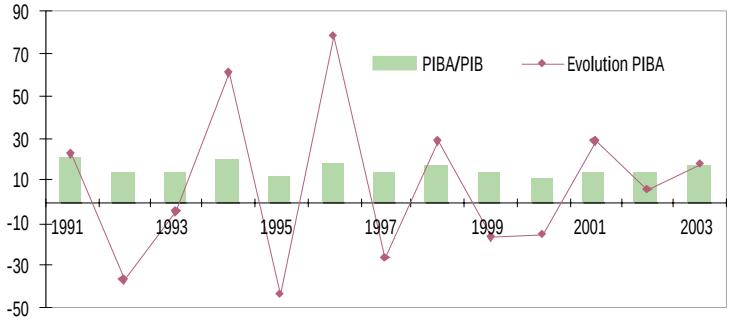

شكل 12 : تطور و نصيب الناتج الداخلي الخام الفلاحي
في الناتج الداخلي الخام الإجمالي بالنسبة المئوية (أقصبي، 2004)

مكن تحليل الوضعية الراهنة والتطورات التي حدثت مند بداية الاستقلال من إبراز التوجهات الكبرى، وبذور التغيير والمحددات الأساسية للقطاع الفلاحي (الإطار 6) .

الإطار 6 : النزوعات الكبرى (التوجهات)، بذور التغيير ومحددات المنظومات الزراعية

1 التوجهات الكبرى

- تقلص المساحة الصالحة للزراعة لكل فرد: من 0،72 هكتار سنة 1960 الى 0،22 هكتار سنة 2025 (شكل 13)
- تقلص المساحة الصالحة للزراعة المسقية لكل ساكن : من 1600 متر مكعب مربع سنة 1960 الى 250 متر مكعب مربع سنة 2020
- تفتت الملكية العقارية
- توسع الأراضي المزروعة على حساب الأراضي الرعوية والغابات)من 7 ملايين هكتار سنة 1970 الى 7،8 مليون هكتار سنة 2000
- تقهقر واحات وبساتين النخيل : من 15 مليون شجرة نخيل في بداية القرن الى 4،4 مليون نخلة في سنة 2000
- تدهور جودة التربة المزروعة (التعرية، الملوحة، تقلص المواد العضوية والخصوبة الكيميائية)
- تطور التعمير على حساب الأراضي الفلاحية ذات المؤهلات الزراعية العالية (4000 هكتار كل سنة)
- النزوح الريفي

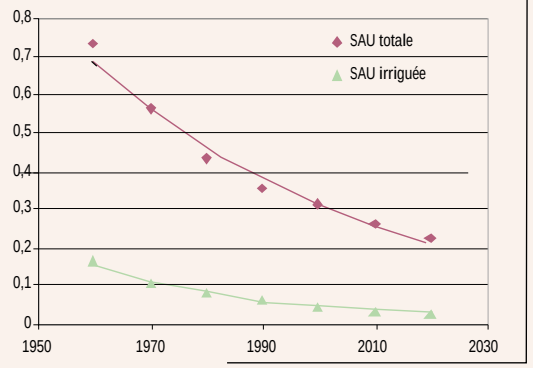

2 بذور التغيير

- تحرير التناوب الزراعي
- تفعيل سياسة الاستثمار الفلاحي في مناطق البور
- اعتبار التقلبات المناخية (التأمين الفلاحي)
- إنعاش أنظمة السقي المقتصدة على الماء (السقي الموطن)
- بداية عمليات كراء أراضي فلاحية جماعية وضم الأراضي في مناطق البور
- إدخال وتوسيع الزراعات التي تتميز بقيمة مضافة مرتفعة
- تفعيل برنامج القابلية الفلاحية للأراضي (انجاز الخرائط الأولى لقابلية الأراضي من طرف المعهد الوطني للبحث الزراعي)

3 المحددات

- اتفاقيات التبادل الحر، والشراكة والتعاون
- اعتمادات مالية مهمة للفلاحة المسقية (50 الى 60 ٪ من الميزانية العامة للاستثمار الفلاحي)
- امكانيات هامة لرفع المردودية في الفلاحة،
- مزايا تنافسية : مراحل مبكرة للانتاجالإنتاج في وقت مبكر،
- قدرات مالية وتقنية جيدة للفلاحين
- بنيات زراعية ملائمة للاستثمار الفلاحي
- بحث زراعي وأنظمة مراقبة ونقل للتكنولوجيا ذات مردودية حسنة.

5.3 . الساحل : الأوساط الساحلية والبحرية

يتوفر المغرب على واجهتين بحريتين: الأولى متوسطية يبلغ امتدادها حوالي 550 كلم، والثانية أطلنطية على امتداد يناهز 3000 كلم. ويشمل الساحل الملك البحري العمومي والسفوح التي تشرف عليه والتي تؤثر بوقعها المباشر على جودة الوسط البحري.

وظل الساحل المغربي لفترة طويلة مأهولا بأعداد قليلة من السكان. فتيارات النزوح نحو الساحل لم تبدأ إلا قبل 50 سنة تقريبا، وهي مستمرة بشكل مضطرد)منذ ذلك التاريخ. وتمثل الساكنة المستقرة بالساحل 35 ٪ من مجموع السكان، منها أكثر من 85 ٪ تعيش في الوسط الحضري. وانتقلت نسبة سكان الساحل الأطلنطي من 4.19 ٪ سنة 1936 الى 54 ٪ سنة 2000، بوثيرة تزايد تقدر ب 5 ٪. وتجمع ولايتي الدار البيضاء والرباط لوحدهما 62 ٪ من مجموع سكان الساحل المغربي، في حين عرفت فيه ساكنة الساحل المتوسطي زيادة أقل أهمية 2).3 ٪ خلال العقد الأخير، و3 ٪ ما بين 1960 و 1990). وتتركز بالساحل الأطلنطي الأنشطة الصناعية الأساسية للبلاد (النسيج، الصناعة الكيميائية، الصناعة الميكانيكية والكهربائية) حيث تتمركز به 77 ٪ من الوحدات الصناعية التي تستوطن أساسا بالمدن الكبرى لهذا الساحل. كما أن هذه المنطقة تستقبل 78 ٪ من الاستثمارات الصناعية بالمغرب.

أما الساحل المتوسطي، وإذا استثنينا جهات تطوان و الناظور، فان نموه كان ضعيفا بالمقارنة مع الساحل الأطلنطي. هذا التأخر في استقبال الأنشطة الاقتصادية هو نتيجة لصعوبات الولوج، فنسبة 80 ٪ من هذا الساحل لازالت خالية من الأنشطة الاقتصادية بسبب النقص الحاصل في البنيات التحتية للتنقل والتأخر في الكهربة وهزالة الموارد المائية المعبئة والموضوعة رهن إشارة الأنشطة التنموية.

يتوفر المجال البحري الوطني على موارد بيولوجية قابلة للاستغلال تقدر ب 500,000 طن من صنف أسماك عمق البحر و5،1 مليون طن من صنف أسماك السطح في أعالي البحار. وخلال سنة 1999 تجاوز إنتاج الأسماك 758,000 طن، مثلت قيمة مالية وصلت الى 4884 مليار درهم، منها 37 ٪ تعود للصيد الساحلي، و59 ٪ للصيد بأعالي البحار. وتجاوز إنتاج الأسماك مليون طن سنة 2000. ويتوجه الصيد الساحلي، الذي يشكل 85 ٪ من الإنتاج الوطني للأسماك، بالأساس الى استغلال سمك السردين، بينما يتوجه الصيد في أعالي البحار أساسا الى صيد الرخويات. هذا النوع الأخير من الصيد بالرغم من أنه لا يشكل سوى 15 ٪ من الإنتاج الوطني، فأهميته تكمن أساسا في رقم المعاملات التي يسمح بتحقيقه، إذ أنه يتجاوز 50 ٪ من رقم المعاملات الإجمالي للصيد .

بالرغم من توفر نشاط تربية الأسماك على مؤهلات حقيقية للنمو، فانه لا يساهم حاليا إلا بنصيب ضئيل في تنمية الموارد السمكية الوطنية(1،0 ٪ بالأطنان و 6،1 ٪ بالقيمة). واستطاع هذا النشاط من إنتاج حوالي 1200 طن سنة 1998، أفرزت قيمة مالية وصلت الى 87 مليون درهم. وبجانب الصيد الساحلي وفي أعالي البحار وتربية الأسماك، توجد أنشطة ساحلية أخرى كجمع الطحالب أو بعض الأصناف الحيوانية الأخرى كالبلح والقفالة...الخ. ويتميز استغلال هذه الموارد غالبا بكثافته وعدم مراقبته.

يلعب الساحل، وهو فضاء للتبادل والمنافسة الترابية، دورا مهيكلا في الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل التمركز الديموغرافي والصناعي (80 ٪ من مناصب الشغل الدائمة في القطاع الصناعي) والسياحي (53 ٪ من طاقة الإيواء والتجاري (92 ٪ من التجارة الخارجية). كما أن صادرات الموارد السمكية في حالتها الخامة (الأسماك الطرية) أو المحولة، سجلت زيادة ملحوظة، وأصبحت تمثل زهاء 15 ٪ من مجموع الصادرات المغربية الإجمالية، وحوالي نصف صادرات المغرب من المنتوجات الفلاحية- الغدائية. ويلخص الإطار 7 التوجهات الكبرى وبذور التغيير والمحددات الأساسية للأوساط الساحلية والبحرية.

الإطار 7 : النزوعات الكبرى (التوجهات) ، بذور التغيير ومحددات الأوساط الساحلية والبحرية.

1 النزوعات الكبرى (التوجهات)

- العولمة،التحرير، وسياسة سيادة القانون
- التلوث المترتب عن الأنشطة البشرية المتزايدة،
- التعمير السريع للمجالات الساحلية(1000 هكتار سنويا)
- تركز الأنشطة التجارية والصناعية والسياحية،
- تدهور بعض الموارد السمكية،
- تراجع التنوع الحياتي الاحيائي البحري
- تقلص وتدهور المناطق الرطبة الساحلية بسبب الأنشطة البشرية

2 بذور التغيير

- سياسات التحرير واللامركزية واللا تمركز
- الخوصصة وتشجيع الاستثمار الخاص
- بداية تخفيف التركز بمحور الجديدة- القنيطرة لفائدة الساحل الأطلنطي الجنوبي (الداخلة- آكدير) والساحل المتوسطي)طنجة-وجدة)
- تطور البنيات التحتية السياحية في المناطق الداخلية)نموذج: المخطط الأزرق)
- ازدياد الوعي بضرورة المحافظة على الموارد السمكية: مخططات إعداد المصايد الوطنية، تحديث وإعادة هيكلة أسطول الصيد ، إنشاء مركبات مندمجة.
- إنشاء قرى للصيادين، ونقط تفريغ مهيأة على الساحل، بما في ذلك ساحل الأقاليم الجنوبية
- تطوير صناعات محلية وتعمير متوازن

3 المحددات

- إطارات قانونية ومؤسساتية خاصة بتهيئة، وبشروط استغلال السواحل وأنماط تدبيرها
- اتفاقيات التبادل الحر والشراكة
- تنظيم وتحسيس الصيادين
- اعادة هيكلة وتحديث قطاع الصيد (انتقاء آلات الصيد، النقل، جودة المحافظة والتخزين، معايير جديدة لتصريف المياه العديمة)
- تثمين الموارد السمكية

6.3 . التنوع الاحيائي والتوازنات البيئية

يتسم التنوع الاحيائي الوطني بأهمية خاصة، فهو يتشكل من أكثر من 24,000 صنفا حيوانيا و 7000 صنفا نباتيا، تصل نسبة التأصل الدائم الإجمالي الى 11 ٪ بالنسبة للوحيش والى أكثر من 20 ٪ بالنسبة للنباتات القنوية (العرقية)، وهي نسب لا نجد لها مثيلا تقريبا في كل بلدان الحوض المتوسطي. وتتميز المنظومات البيئية بدورها بتنوع متميز، فبالإضافة الى المنظومات البيئية الساحلية والبحرية المتوسطية والأطلنطية، فقد تم التعرف على أربعين وسطا قاريا متميزا بتنوع احيائي غني، منها زهاء ثلاثة أرباع ممثلة بالمنظومات البيئية الغابوية الصرفة (الغابات) ومنظومات بيئية شبه غابوية وشبه سهوبية.

وتحتوي المنظومات البيئية البرية والمائية على مؤهلات احيائية- تراثية غير مرئية، يصعب تقدير قيمة استهلاكها أو استعمالها المباشر، أو قيم الخيارات التي توفرها: المؤهلات النباتية) الأعشاب الطبية، حزاز الصخر، نباتات عطرية، الخروب، بلوطة، الفطر الصالح للأكل، والفطر الطفيلي، الترفاس، البصل البري... الخ). المؤهلات الحيوانية (تربية النحل، الطرائد، الحلزونيات، السلاحف، الطيور، الصيد القاري، المخصبات العضوية للتربة...الخ)، المؤهلات الساحلية والبحرية (الطحالب البحرية، المرجان) السياحة البيئية)تنوع المنظومات البيئية والمشاهد) المؤهلات الوراثية (الأصناف المتأصلة، الأنواع والسلالات المحلية، الأصناف الفطرية المصاحبة للنباتات المزروعة). وتلعب هذه المكونات دورا لا يستهان به، إذ أنها تذر مداخيل يصعب في بعض الأحيان تقديرها بالمعايير الاقتصادية، لكن دورها الاجتماعي يبقى ذو أهمية كبيرة.

تهدد التنوع الاحيائي بالمغرب أخطار حقيقية، مترتبة بالأساس عن مختلف الأنشطة البشرية. فوقع هذه الأنشطة غالبا ما يكون مضرا بالتنوع الاحيائي، والمحافظة عليه ومعاكسا للتدبير الرشيد والعقلاني للموارد الطبيعية. فالمنظومات البيئية تصاب باختلالات مترتبة عن الأنشطة المباشرة أو غير المباشرة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والنمو الديموغرافي اللذان تعرفهما البلاد (زراعة مكثفة، الرعي الجائر، الاجتثاث الغابوي، الصيد المفرط، الصناعة والتلوث، التعمير). وفي بعض الحالات القصوى، يؤدي الوقع السلبي لهذه الأنشطة الى اندثار نهائي لأصناف حيوانية أو نباتية، والى تدهورات لا رجعة فيها لبعض المنظومات البيئية، كما حدث في الريف الأوسط حيث انقرضت بشكل شبه كامل المنظومة البيئية للسنديان-الفليني.

فعلى مجموع 7000 صنف التي تشكل الغطاء النباتي بالمغرب، هناك حوالي 1700 صنفا تعتبر حاليا بأنها ناذرة ومهددة بالانقراض، وهو ما يمثل خسارة محتملة لأكثر من 24 ٪ من ثروتنا النباتية. ويؤدي تدهور الغابات الى اندثار تدهور ما يعادل 31,000 هكتار من الغابات سنويا، يترتب عنها فيما بعد تدهور للمنظومات البيئية الغابوية والشبه غابوية. وفيما يتعلق بالوحيش، فالوضعية ليست أفضل. فالحيوانات تنقرض بسرعة مخيفة. فعدد مهم من الأصناف الحيوانية اندثرت اليوم بشكل نهائي، بالإضافة الى أن أكثر من 600 صنف مهددة بالانقراض.

كما أن وحيش حزاز الصخر مهدد بقوة، سواء في البحر أو في المياه العذبة. ويسجل الصيد البحري انخفاضا متواصلا للكميات المصطادة، أساسا بسبب الاستغلال المفرط للموارد السمكية. أما في المياه العذبة، فهناك أصناف كالشابل والأنقليس (النون) مهددة بسبب تلوث المجاري المائية، وخصوصا بسبب بناء السدود (بدون سلاليم لمرور للأسماك) التي تحول دون هجرة الأسماك الى مواطن توالدها. وهكذا اندثر بشكل كلي صنف الشابل الكبير من أغلبية المجاري المائية (سبو، أبو رقراق). ومن ناحية الطيور، نسجل انقراض ما لا يقل عن عشرة أصناف منذ بداية القرن 20، بالإضافة الى أن أكثر من عشرين صنفا آخر مهدد حاليا بالانقراض. ويمكن أن نرتب أسباب هذا الإندثار حسب أهميتها كما يلي : الاقتناص الاختلال البشري (القنص والقنص المحذور)، الإزعاج البشري (الترحال ، الرعي، السياحة) المبيدات الحشرية وتدهور الغابات.

يتوفر المغرب على تقاليد طويلة في ميدان حماية الطبيعة، تقاليد ربما لم تطبق دائما بنفس الصيغ وحسب المنظور الحالي للتنوع الاحيائ. فوجود ممارسات جماعية عريقة، وقدم بعض النصوص القانونية التي تعود الى سنة 1917 حول المحافظة واستغلال الغابات، وكذا إنشاء المنتزهات الوطنية منذ عقد الأربعينات من القرن الماضي، كلها إشارات تؤكد الوعي المبكر والقديم بهذا المشكل. ولكن بالرغم من أن السلطات المغربية بذلت مجهودات منذ بداية القرن 20 لحماية الموارد الطبيعية بصفة عامة والتنوع الاحيائيالحياتي بصفة خاصة، فمع الأسف هذه المجهودات لم تمكن من معالجة كافية لإشكالية الضغط المتزايد على الموارد البيولوجية.

وقد مكن ظهور المعاهدات البيئية المنبثقة عن مؤتمر ريو 1992، التي صادق عليها المغرب، من الإسراع في تنسيق وتفعيل مسلسلات المحافظة والاستعمال المستدام للموارد الطبيعية في إطار وطني، ولكن أيضا بتشاور وتناغم مع الانشغالات على الصعيد العالمي.

4. تحليل المنظومات البيئية وتطور السياسات المتعلقة بها

1.4 تطور الإستراتيجيات والسياسات

1.1.4 مجالات تم بناؤها على امتدادات زمنية

الإطار الطبيعي نظام مجالي مفتوح ومعقد، إنه عبارة عن مجموعة من العناصر الطبيعية والبشرية التي تجمع بينها تفاعلات متعددة تندرج في تطور دينامي. هذه المنظومة هي في نفس الآن مجال بيئي وثروة اقتصادية وخيرات اجتماعية توفر المنتوجات والموارد التي يحتاجها الإنسان في حياته ومن أجل نموه ورفاهيته (الماء، الغذاء، الطاقة، الأكسجين، الأدوية، الخشب و فضاءات الترفيه ..إلخ) وبناء عليه، فإن لكل واحد من المتدخلين إزاء هذا المجال مواقف وسلوكات وانتظارات وأنماط تدخل خاصة به. كما أن أشكال استغلال المجال تكون في الغالب هي السبب في الصراعات التي تنشأ بين الأنشطة البشرية الاكراهات المرتبطة بالبيئة.

وكما هو الشأن في كافة أنحاء منطقة البحر الأبيض المتوسط، فإن الإطار الطبيعي والبيئة و المجالات الترابية المغربية هي نتاج لمسلسل مخاض طويل من التفاعلات والتطور، حيث يلعب الإنسان دورا أساسيا من خلال العصور والحضارات التي عرفتها البلاد. وهكذا، فالمرحلة النيوليتيكية التي شهدت بداية تعاطي الإنسان للزراعة والرعي، وبالتالي بداية التأثير على الوسط الطبيعي من خلال عمليات الإجتثاث، تعود إلى الألفية الخامسة. و ستترك هذه المرحلة تأثيرا واضحا في كل أرجاء المغرب العربي، من خلال تحويل الأوساط الطبيعية بفعل التدخل البشري الناتج عن تعاقب عدة حضارات: الفينيقيية، الرومانية، القرطاجنية، والعربية. إن عمليات قلع الأشجار قد بدأت منذ حوالي 3000 سنة في الأطلس المتوسط والريف. ومنذ القرن العاشر، أدى توسع المدن الكبرى الغنية المكتظة بالسكان إلى تراجع كبير في غابات الأطلس، وإلى القضاء النهائي على أكبر جزء من الغطاء النباتي لمناطق الغرب وزعير والشاوية على سبيل المثال.

عرفت المرحلة الإستعمارية تطورات مهمة، ثم وصفها بدقة من حيث تنوعها وتعقدها. وعلى مستوى آخر تميزت هذه الحقبة، ا) بالإستغلال المفرط للغابة من أجل تزويد المشاريع الكبرى مثل السكك الحديدية، وحاجيات خشب الحطب، خاصة خلال سنوات الأربعينات، واا) استحواذ المعمرين بسرعة على أجود وأخصب الأراضي (المدارات السقوية الكبرى وسهول وهضاب المغرب الأطلنطي). هذا الاستحواذ دفع بالسكان المحليين نحو الأراضي الهامشية ذات الطبيعة الغابوية والرعوية، مما ادى في النهاية إلى اجتثاث كبير وعشوائي لهذه الأراضي، فتقلصت المساحة الغابوية والرعوية.

ومنذ الإستقلال، عرف المغرب انفجارا ديموغرافيا مهما، ذلك أن عدد السكان قد تضاعف، إذ انتقل من 11,7 مليون سنة سنة 1960 إلى 29,9 مليون نسمة 2004، منهم 45 يعيشون في الأرياف، ويرتبطون بشكل وثيق بالمجالات الفلاحية والرعوية والغابوية. غير أن الإنتاج الفلاحي وظروف العيش لم يساير وثيرة النمو الديموغرافي خلال هذه الحقبة. وأثرت هذه الوضعية بشكل كبير في هيكلة وديناميةوتطور أنظمة استعمال واستغلال المجالات ومواردها.

2. 1. 4. مرحلة 1956- 1980 : سياسة إرادية لتعبئة الموارد المائية والمعدنية والطاقية وعصرنة الفلاحة

انطلق خلال هذه الفترة مسلسل التخطيط للتنمية من طرف الحكومات الأولى بعد الإستقلال. هذا المسلسل،تم تدعيمه بمخططات اقتصادية واجتماعية مع تدخل كبير للدولة، سيترجم بمشاريع كبرى ذات طبيعة قطاعية. وقد تميزت هذه المرحلة بصفة خاصة بـ :

- الشروع في مجموعة من العمليات بهدف عصرنة الفلاحة، مثل عمليات "الأسمدة" و"البذور المختارة" و"الحرث". تمحورت هذه العمليات كانت تتمحور حول المكننة، وضم الأراضي وتأطير الفلاحين.
- مشروع "الديرو" الذي انطلق سنة 1965، من أجل التنمية القروية للريف الغربي.
- اعتماد سياسة السدود سنة 1967 بمبادرة من الراحل الملك الحسن الثاني، كقاعدة لعصرنة الفلاحة (تحدي المليون هكتار مسقي في أفق سنة 2000). وبهدف تلبية الحاجيات من المياه للشرب وللصناعة، خاصة بالنسبة للمدن المغربية الكبرى.
- خلق المدارات المسقية بهدف تطوير المزروعات الموجه للتصدير، وإنتاج المواد الغذائية المستوردة، والمحافظة على المياه والتربة.
- إصدار أول مدونة خاصة بالمحروقات سنة 1958.
- وضع برنامج للبحث والتنقيب المعدني، مع إنشاء وزارة للطاقة والمعادن، وإصدار قانون الإستثمارات المعدنية سنة 1977.
- المخطط الوطني لإعادة التشجير سنة 1970، والذي يهدف الى تلبية الحاجيات في ميدان المواد الخشبية، ومكافحة تعرية انجراف التربة، وخلق مجالات الترفيه.

و رافق سياسة الأوراش الكبرى التي تم العمل بها خلال العقد الأول من الإستقلال، وضع مجموعة من البرامج القطاعية (مخطط السكر، مخطط الحليب، مخطط الزيوت، مخطط اللحوم الحمراء...إلخ). وبالرغم من المكتسبات المهمة التي تم تحقيقها في ميادين نقل التكنولوجيا والتأطير والزيادة في الإنتاجية، فإن اعتماد سياسة الإقتصاد الموجه) تدبير المزروعات والدورات الزراعية ، تحديد ثمن بيع المنتوج، نظام التسويق الموجه...إلخ) قد حد بشكل كبير من إمكانية بروز فلاحة تنافسية تدمج في نفس الوقت تكلفة الإنتاج، وتناسق الأثمان، واللجوء إلى المنتوجات البديلة و الى الإمتيازات المقارنة.

كما أن هذه السياسة سمحت كذلك بتحقيق أهداف مهمة واستراتيجية، سواء على مستوى الماء الشروب، أو في الزراعة المسقية، أو في الصناعة من خلال مساهمتها في تحقيق الأمن المائي والغذائي، والتزود بالطاقة. وإذا كانت السلطات العمومية قد وعت مبكرا بأهمية تعبئة الموارد المائية لتنمية الزراعة المسقية وتزويد المدن بالماء الشروب، فان المناطق الزراعة البورية والمراعي والجبال راكمت تأخرا كبيرا في ميدان التنمية.

3. 1. 4. مرحلة 1981- 1990 : سياسة يهيمن عليها التقويم الهيكلي

تم بصفة تدريجية تصحيح حدود سياسة النظام الموجه الذي كان سائدا خلال حقبة الستينات والسبعينات، وذلك من خلال سياسات التقويم الهيكلي (برنامج التقويم الهيكلي، برنامج التقويم الهيكلي الفلاحي، البرنامج المندمج للتقويم الهيكلي...) حيث تم تحرير شبكات الإنتاج والتحويل والتسويق، مما سمح بالعودة نحو نوع من حرية المبادرة، مع البحث عن آليات جديدة للضبط والتوازن، والإنسحاب التدريجي للدولة. وقد ظهرت بالفعل، مجموعة من الظواهر الإقتصادية والإجتماعية الجديدة نتيجة تطبيق سياسة التقويم الهيكلي. وقد تم توسيع سياسة التقويم الهيكلي لتشمل القطاع الفلاحي، وذلك من خلال تطبيق سياسة "حقيقة الأسعار"، سواء عند الإنتاج او عند الإستهلاك، والتخلي التدريجي عن تدعيم المدخلات الفلاحية.

كما تميزت نفس المرحلة بتجديد باهتمام متزايد بالوسط القروي، من خلال مجموعة من مشاريع التنمية المندمجة التي تسعى إلى تصحيح الإختلالات الحاصلة في التنمية بين مناطق الزراعة البورية والمدارات المسقية (مشروع فاس القرية- تيسة، مشروع ولماس الرماني، مشروع وزان-حد كورت ...إلخ).

لقد كانت التدخلات التي جاءت بها هذه المشاريع، على العموم، إلى تحسين مداخيل وظروف عيش السكان، وإعادة تأهيل الأوساط المتدهورة، وحماية الموارد الطبيعية من خلال إعادة التشجير والمحافظة على المياه والتربة، والتهيئة الرعوية والغابوية، وتنمية السقي المتوسط والصغير. كما شهدت نفس المرحلة أيضا وثيرة مضطردة لبناء السدود وتجهيز المدارات المسقية.

غير أن هذه المرحلة أبرزت كذلك بشكل واضح ضعف قدرة البنيات الإقتصادية والإجتماعية، خاصة فيما يتعلق بالقدرة على التكيف مع الأنساق الجديدة وطنيا ودوليا. وأمام هذه الوضعية، بادرت السلطات العمومية إلى التدخل، من خلال عدد كبير من المخططات والبرامج الهادفة إلى المحافظة وتنمية الموارد الطبيعية، وبدرجة أقل، إلى تحسين ظروف عيش السكان. غير أن أغلبية هذه المبادرات لم تعرف سوى نجاحا نسبيا، لأنها كانت تعد وتطبق بشكل معزول، وعلى أساس مشاريع قطاعية، بدون تماسك، وبلا تشاور حقيقي بين الفاعلين والسكان المعنيين بها.

كما أن تأثير هذه المشاريع على مسار مسلسل تدهور المنظومات البيئية القارية والبحرية بقي جد محدود. وبالرغم من ذلك فإن هذه المبادرات تمتاز بكونها تشكل مرجعا لبلورة استراتيجيات ملائمة بشكل أفضل، تستجيب بنجاعة لمتطلبات تنمية مستدامة، وبالتالي للتنمية البشرية المنشودة.

4.1.4. مرحلة 1991- 2004: سياسة موجهة بشكل أفضل نحو التنمية المستدامة

قلصت التحولات التي شهدتها المرحلة السابقة، والتي تم تدعيمها من خلال انخراط المغرب في الأنظمة الليبرالية، من اللجوء إلى مخططات التنمية القطاعية، التي كانت معتمدة في مرحلة كان فيها الهدف من سياسة التنمية الفلاحية هو تحقيق الإكتفاء الغذائي، غير أن هذه المخططات لم تفلح في الإندماج الضروري ما بين القطاعات ، ولم ترتكز على المقاربة الترابية وعلى تنسيق التدخلات زمانيا ومكانيا.

خلال العقد الممتد من 1990 إلى 2000، وبصفة خاصة بعد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (ريو 2002) والتطورات التي نتجت عنه (عولمة الخدمات، تحرير الإقتصاد، معاهدات دولية حول البيئة ...) سيجد المغرب نفسه في قلب انتقال سياسي واقتصادي واجتماعي، يتميز بانفتاح متزايد، هذا الأخير سيكون سببا في بروز قوى جديدة وديناميةومجتمع مدني نشيط، وبناء عليه، فقد قام المغرب بإعادة توجيه ومراجعة سياسته في ميدان التنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة: البيئي والبعد الإقتصادي والبعد الإجتماعي - الثقافي.

خلال هذا العقد، انعكس هذا الإتجاه بالوعي والإرادة السياسية التي تجلت في الجوانب التالية: I)-اختيارات سياسية واقتصادية تهم ميادين تحرير الإقتصاد، والجهوية واللامركزية، والتعليم والتكوين ومحاربة الفقر. II)- استراتيجيات وبرامج عمل وطنية في الميدان الإجتماعي والإقتصادي والمحافظة على البيئة والتدبير المستدام للموارد الطبيعية.

وقد تمت مصاحبة هذه الإختيارات والإستراتيجيات بوضع مجموعة من الأدوات القانونية والتنظيمية والمؤسساتية، والتي تشكل دوافع وعوامل نجاح سياسة التنمية البشرية بالمغرب (أنظر الإطار رقم 8).

خلال هذه الفترة دخلت إرادة تحرير الإقتصاد المغربي مرحلة حاسمة، ويتجلى ذلك من خلال مأسسة المنظمة العالمية للتجارة في 1995، والتوقيع على اتفاق الشراكة مع الإتاحد الأوربي في 1996، واتفاقيات التبادل الحر مع كل من مصر والأردن وتركيا، و الولايات المتحدة الأمريكية في 2004. أثارت هذه الإصلاحات واختيار تحرير الإقتصاد قد أثارت عدة مخاوف، خاصة فيما يتعلق بالأخطار المحذقة بمصير القطاع الفلاحي، ومدى قدرته على الإستمرار في الإنتاج، وكذلك الأمر بالنسبة للمحافظة على الموارد الطبيعية.

يظهر تحليل سياسات التنمية المطبقة خلال الخمسين سنة الأخيرة، بأن المغرب قد راكم بشكل تدريجي مجموعة من المكاسب والتجارب والدروس، تظهر بشكل واضح في ميادين تعبئة وتدبير الموارد الطبيعية، وتقوية الإطار المؤسساتي والقانوني للموارد البشرية، والتعاون الدولي. هذه المكتسبات تشكل مؤهلات ستسمح بالتحرك بطريقة أفضل لمواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية للتنمية والتدبير المستدام للإطار الطبيعي والبيئة والمجالات الترابية في أفق تنمية بشرية مستدامة (أنظر الإطار رقم 9).

الإطار رقم 8 : استراتيجيات، برامج وأدوات تفعيل السياسة الحكومية في ميدان الإطار الطبيعي، البيئة والمجالات الترابية

ذات الصبغة الأفقية و المندمجة :

- مؤسسة محمد السادس للبيئة
- الميثاق الوطني لإعداد التراب
- إستراتيجية التنمية القروية المندمجة 2020
- الإستراتيجية الوطنية للمحافظة والإستعمال المستدام للتنوع الاحيائي
- مخطط العمل الوطني للبيئة
- البرنامج الوطني لبناء الطرق القروية
- برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر
- برنامج الأولويات الإجتماعية للتربية الأساسية
- القانون الإطار رقم 18-95 بمثابة ميثاق للإستثمار
- قانون 10-95 حول الماء
- قانون 11-03 المتعلق بحماية واستثمار البيئة
- قانون 12-03 المتعلق بدراسات الوقع على البيئة
- قانون 13-03 المتعلق بمكافحة تلوث الهواء
- قانون حول المجالات الحمية(في المدار)
- مرسوم رقم 2-04-553 المتعلق بالتفريغ والإنسكابات، تصريف المياه المستعملة، الإلقاء المباشر وغير المباشر في المياه السطحية والجوفية

ذات الطبيعة القطاعية :

الماء والتربة

- المخطط الوطني للماء
- الإستراتيجية الوطنية حول المناطق الرطبة
- البرنامج الوطني للري
- برنامج التزويد المشترك بالماء الشروب للساكنة القروية

الطاقة والمعادن

- الإستراتيجية الطاقية الجديدة
- استراتيجية المكتب الشريف للفوسفاط على المدى الطويل
- المخطط الإستراتيجي الوطني لتنمية الطاقات المتجددة
- المخطط الوطني للكلفة الحياتية للطاقة
- مخطط التنمية المعدنية (95- 97)
- المخطط الوطني للكرطوغرافيا الجيولوجية (انطلق سنة 1996)
- برنامج الكهربة القروية الشمولية
- قانون المحروقات 2000
- قانون حول إنشاء المكتب الوطني للمحروقات والمعادن
- مرسوم رقم 2-04-504 يحدد اختصاصات وتنظيم وزارة الطاقة والمعادن
- إعادة النظر في القانون المعدني (قيد الإعداد)

الغابات والمراعي

- البرنامج الغابوي الوطني
- الجرد الغابوي الوطني
- البرنامج الوطني لتهيئة الأحواض المائية
- المخطط التوجيهي لإعادة التشجير
- الدراسة الوطنية حول المجالات الحمية
- المخطط المديري للوقاية ومكافحة الحرائق الغابوية
- الإستراتيجية الوطنية لتنمية المراعي

المنظومات الزراعية

- استراتيجية التنمية الفلاحية
- البرنامج الوطني للري
- البرنامج الوطني لوضع خرائط المؤهلات الفلاحية للأراضي
- المخطط الوطني للزيتون
- المخطط الوطني لإعادة هيكلة وتنمية النخيل
- قانون 33-94 المتعلق باستثمار أراضي البور

الساحل والمجال البحري

- مدونة السلوك من اجل صيد بحري مسؤول، الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة
- الإستراتيجية الوطنية حول المناطق الرطبة
- شبكة مراقبة سلامة الساحل
- شبكة مراقبة الشواطئ
- برنامج "ميدبول "حول البحر الأبيض المتوسط
- قوانين حول الساحل (قيد الإعداد)
- قانون بمثابة ميثاق حول الصيد البحري
- مرسوم رقم 2-95-717 متعلق بالإستعداد ومكافحة التلوثات البحرية الناتجة عن الحوادث

أدوات التفعيل :

- الصندوق الوطني لحماية البيئة
- صندوق التنمية القروية
- صندوق التنمية الفلاحية
- نظام لتحديد أسعار البترول انطلاقا
- قانون رقم 15-99 المتعلق بإصلاح القرض الفلاحي
- الصندوق الوطني للغابة
- صندوق إنقاذ القطيع
- صندوق تنمية المراعي
- وكالات التنمية
- ميثاق الإستثمارات الفلاحية
- آلية من أجل تنمية نظيفة
- المجلس الوطني لآلية من اجل تنمية نظيفة
- الإحتياطي من أجل إعادة تكوين المخزون
- من أثمنة السوق روتردام
- المجلس الوطني لإعداد التراب
- المجلس الأعلى للماء والمناخ
- المجلس الوطني للبيئة
- اللجنة البيوزارية الدائمة للتنمية القروية

بالرغم من كل المجهودات التي بذلتها السلطات العمومية، والتعديلات التي تم إدخالها تدريجيا، تبعا لتطور الظروف الوطنية والدولية، فإن المقاربة القطاعية لازالت مهيمنة. ذلك ان اللامركزية المنشودة لازالت في بدايتها مع إنشاء المراكز الجهوية للإستثمار. لذلك فإن اندماج السياسات وتدخلات الدولة، وتقوية مسلسل اللامركزية واللا تمركز وانخراط الفاعلين الإجتماعيين في تدبير الموارد والوحدات الترابية تبقى من أهم التحديات التي يجب رفعها في المستقبل.

كما ان البحث عن تدارك النقص الحاصل في البنيات التحتية والمرافق (الماء الشروب، الكهربة القروية، المسالك وفك العزلة عن الأرياف..) والذي كان من الممكن ان يحسن مؤشر التنمية البشرية بالمغرب، لم يخضع دائما لمنطق الإندماج الترابي المنشود، بل استمر في الخضوع لمنطق خطي يقزم مفهوم الإندماج الى مجرد مراكمة مخططات قطاعية، يخضع كل واحد منها لمنطقه الخاص.

2.4. الأوراق الرابحة : نقط القوة والفرص المتاحة

سمح التحليل بواسطة منهجية (SWOT) بإبراز أهم الأوراق الرابحة (عناصر القوة والفرص المتاحة) التي تتوفر عليها مختلف العناصر المكونة لموضوع"الإطار الطبيعي، البيئة والمجالات الترابية".
(أنظر في الملحق التقرير الخاص بهذا التحليل).
ففي ما يتعلق بعنصر الماء والتربة، نجد بأن سياسة تعبئة الموارد المائية قد مكنت من إنجاز 106 من السدود، يمكنها تخزين ما يزيد على 14,5 مليار م^3 من المياه سنويا. إن هذه الموارد، التي لا يقتسمها المغرب مع أي من البلدان المجاورة، قد سمحت بإنجاز تحدي المليون هكتار مسقية الذي تم الإعلان عنه سنة 1967. وكذا ضمان تزويد أزيد من 90 من السكان الحضريين وما يقارب 70 من سكان الأرياف بالماء الشروب.

وبالإضافة إلى ذلك، تم تدريجيا إنشاء تدريجي لشبكة وطنية للأرصاد الجوية، والهيدرولوجيا، والهيدروجيولوجيا، ولتتبع جودة الموارد المائية السطحية منها والجوفية، كما أن أنظمة المراقبة المرتكزة على شبكات تتبع جودة التربة والمياه المستعملة في السقي، قد مكنت في بعض المدارات المسقية من تكوين قاعدة للمعطيات مرقمة جغرافيا بهدف السهر على استدامة أنظمة الإنتاج الكثيفة.

مكنت السياسة المغربية في ميدان تعبئة وتدبير المياه من مراكمة تجربة كبيرة وخبرة وطنية معترف بها على المستويين الجهوي والدولي.

الإطار رقم 9 : تطور الإطار المؤسساتي لقطاع البيئة:

1 اعتبار تدريجي للوظيفة البيئية

1972 خلق مصلحة للبيئة تابعة لوزارة الإسكان والسياحة.
1977 إنشاء قسم للبيئة تابع لوزارة السكنى وإعداد التراب.
1985 إلحاق البيئة بوزارة الداخلية في إطار المديرية العامة للتعمير والهندسة المعماريةن وإعداد التراب.
1992 : كتابة الدولة المكلفة بالبيئة لذى وزارة الداخلية
1995 وزارة للبيئة أنيطت بها مهام ذات طابع أفقي، وتدخلات تتم بتشاور مع الوزارات الأخرى المعنية.
1997 كتابة الدولة المكلفة بالبيئة تابعة لوزارة الفلاحة والتجهيز والبيئة.
1998 كتابة الدولة المكلفة بالبيئة تابعة لوزارة إعداد التراب والبيئة والتعمير والسكنى.
2000 قطاع البيئة تابع لوزارة إعداد التراب والبيئة والاسكان والتعمير.
2002 كتابة الدولة مكلفة بالبيئة تابع لوزارة إعداد التراب والماء والبيئة.
2004 قطاع البيئة تابع لوزارة إعداد التراب والماء والبيئة.
2005 الجمع في وزارة واحدة بين البيئة وإعداد التراب والماء.

2 البيئة : شأن مشترك بين القطاعات :

إلى جانب وزارة البيئة، فإن بعض الوزارات التقنية وبعض المكاتب تتوفر على مصالح أو خلايا متخصصة في ميدان البيئة، نذكر منها :

- وزارة التجهيز والنقل، وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، وزارة الصحة، وزارة الصناعة والتجارة وتأهيل الإقتصاد، وزارة الطاقة والمعادن، وزارة الداخلية، المندوبية السامية للمياه والغابات ومكافحة التصحر.
- بعض الهيئات المتخصصة (المجلس الأعلى للماء والمناخ، المجلس الوطني للبيئة، المجلس الوطني للغابات، الجامعات والمعاهد، الوكالات والمؤسسات ...)
- أما على المستوى الجهوي فقد تم تشكيل :
- المجالس الجهوية والإقليمية للبيئة.
- مجموعات عمل بيقطاعية على مستوى الولايات.
- خلايا جهوية بيئية مكلفة بالتحسيس و احترام البيئة من طرف الفاعلين الإقتصاديين.

إن تنسيق العمل في ميدان البيئة في مختلف المستويات (وطنيا وجهويا ومحليا)، يعتبر أحد العوامل الأساسية لنجاح التنمية المستدامة.

تمثل تعبئة الموارد المائية وتنمية الفلاحة المسقية وتلبية الحاجيات من الماء الصالح للشرب و للصناعة عدة فرص يمكن استغلالها وذلك بارتباط مع :

- تفعيل قانون 10-95 حول الماء، وإصدار القوانين المتعلقة بالحماية والتفعيل و دراسات الوقع على البيئة.
- وضع إطار للتضامن بين العالية والسافلة في ميدان تعبئة واستعمال الماء من أجل التنمية.
- تحديد المدارات المحمية ضد تلوث المياه الصالحة للشرب.
- إعداد المخطط الوطني للماء.

أما في قطاع الطاقة فقد قام المغرب منذ الاستقلال بمجهودات كبرى من أجل تطوير قدارته الطاقية، وقد سمح تطوير وتكييف السياسة والإستراتيجية الطاقية بتحقيق: I) -تأمين التزود عبر تنويع مصادر الطاقة وتحريرها، وكذلك تنمية الأداة الوطنية للتكرير. II) -إنعاش الاستثمارات ووسائل التمويل عبر إدخال نظام تفويت إنتاج الكهرباء وتوزيعها. III) -تنمية إنتاج الطاقة الكهربائية وتشجيع استعمال الطاقات المتجددة (الطاقة الريحية، الطاقة الشمسية، الطاقة الهيدروليكية). IV) -تسريع وتيرة الكهربة القروية.

وهناك مجموعة من الفرص المهمة التي يمكن لقطاع الطاقة أن يستغلها، منها بالخصوص:

- الموقع الجغرافي للمغرب كبلد عبور.
- تنمية قطاع الغاز الطبيعي.
- تشغيل الأنبوب الغازي بين المغرب وأوربا، والربط الكهربائي مع إسبانيا.
- إنجاز مشاريع كبرى ومتنوعة في ميدان الطاقة الكهربائية (تاهدارت، أفورار، دشر الواد، الداخلة، طرفاية ...).
- إصلاح نظام التسعرة، مع تناقص متراكم لثمن التيار العالي والمتوسط الموجه للصناعة.
- تنمية عمليات الشراكة مع القطاع الخاص من اجل تشجيع الإستثمار.

- توفر احتياطي مهم من الصخور النفطية في مناطق طرفاية وتمحضيت وطنجة.
- مساهمة مركز تنمية الطاقات المتجددة في التقدم التكنولوجي.
- إصدار قانون للمحروقات أكثر جاذبية للفاعلين الدوليين، مما أعطى دفعة قوية لعمليات التنقيب عن البترول في بلادنا.

الإطار رقم 10 : استراتيجية خماسية المحاور للمكتب الشريف للفوسفاط
من أجل الإستغلال والتثمين والمحافظة على البيئة:

1 الوصول الى المستوى الأمثل لاستغلال لمناجم الفوسفاط التي تعتبر المورد المعدني الأساسي للبلاد.

- انتقلت مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط من استغلال طبقة واحدة من الفوسفاط عند الإستقلال، إلى استغلال خمسة إلى ست طبقات من السلسلة الفوسفاطية-القابلة للاستغلال، مع ما يترتب عن ذلك من نتائج إيجابية، خاصة على مستوى مردودية المتر المربع المستغل من الفوسفاط التي تضاعفت أربع مرات.
- لقد تم تحقيق هذا التطور بحكم المكننة شبه التامة لعملية الإستخراج وباستعمال مناهج وتكنولوجيا ملائمة.

2 تقوية مكانة المجموعة في السوق العالمية والإستمرار في المساهمة بشكل ملحوظ في التنمية الشاملة للبلاد.

لقد استبقت مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط التحولات العميقة التي عرفتها صناعة وتسويق الفوسفاط على المستوى العالمي، وذلك من خلال تطبيق :

- سياسة للتثمين عقلانية ومتواصلة.
- استراتيجيات تجارية ملائمة لتطور أشكال المتنافسة وانتقال مناطق الإستهلاك الكبرى.

3 تقوية تنمية الصناعة الفوسفاطية الوطنية وتامين منافذ لتسويق الفوسفاط المغربي في ظل سوق عالمية تزداد انفتاحا وتنافسية.

لقد قامت مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط بالمبادرة إلى تنمية وتطوير الشراكة مع الخارج بشكل تدريجي، مما مكنها منذ 1995 من تنويع انشطتها سواء داخل المغرب أو خارجه، وهو ما سمح لها أيضا بالمساهمة في تقوية جودة العلاقات الإقتصادية الخارجية للمملكة.

4 تعزيز دور المكتب الشريف للفوسفاط كفاعل في التنمية الجهوية، خاصة في أبعادها الإجتماعية والبشرية.

- لقد عمل المكتب الشريف للفوسفاط، بالإضافة إلى توسيع المركزين التاريخيين لخريبكة واليوسفية، على خلق و/او تنمية أربعة مناطق للإستغلال المنجمي او الصناعي في كل من بنكرير ولعيون بوكراع، وآسفي والجرف الأصفر.
- وفضلا عن ذلك، قامت مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط في مختلف هذه المناطق، بإدماج بعد المواطنة إلى جانب دورها كفاعل اقتصادي وصناعي أساسي. وقد تجلى ذلك في ميدان التنمية البشرية من خلال تدخلاتها المختلفة في مجالات التربية والتكوين، والصحة، وتشجيع خلق المقاولات وانعاش التشغيل، خاصة عبر سياسة ملائمة للإنفتاح على المحيط.

5 تطوير الصناعة الوطنية للفوسفاط بتناغم مع المحافظة على الإطار الطبيعي والبيئة.

لقد عملت مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط على :

- الإستعمال الدائم لطرق وتكنولوجيات من بين الأكثر احتراما للبيئة، وذلك وفق المعايير والمقاييس الدولية المعمول بها في كل مرحلة.
- جعل جوانب "البيئة" و"التنمية المستدامة" منغرسة بشكل حقيقي في ثقافة المؤسسة، وأن تدمج كمحاور في الإستراتيجية الشمولية لتنمية المجموعة.

- مراجعة النظام الأساسي الخاص بمستخدمي المقاولات المعدنية، والنصوص المنظمة للمتفجرات والآلات المستعملة للضغط البخاري والغازي.
- إنشاء المكتب الوطني للمحروقات والمعادن.
- مدونة الشغل الجديدة.
- التزام المكتب الشريف للفوسفاط ببروتوكول (Responsable Care) منهجية إرادية للتحسين المتواصل للصناعة الكيماوية بارتباط مع البيئة).
- إبرام اتفاقيات مع وزارة البيئة ومع المندوبية السامية للمياه والغابات ومكافحة التصحر.
- تنمية عمليات الشراكة مع القطاع الخاص من أجل تشجيع الإستثمار.

تمتاز المنظومات البيئية البرية والغابوية والرعوية، بحكم توزيعها المجالي في مختلف الأوساط الطبيعية والبيو مناخية للبلاد، بغنى كبيرا وبتنوع حياتي مهم خاص ووراثي. يقدر مستوى تأصل النباتات والوحيش بحوالي 20، وهي نسبة تعتبر استثنائية في المنطقة المتوسطية، ذلك أن الأنظمة البيئية المغربية تتميز بقدرة كبيرة على مقاومة التغيرات المناخية والضغط البشري. فهي إلى جانب أدوارها البيو تراثية حيوي، تلعب دورا لا يستهان به في التنمية البشرية على المستوى المحلي.

إن أهم الفرص المتاحة لتنمية المجالات الغابوية والرعوية والمحافظة عليها تخص :

- إعادة تنشيط صندوق التنمية القروية وجعله وسيلة لإنعاش الإندماج المجالي والموضوعاتي لبرامج ومشاريع مكافحة الفقر، والحد من آثار الجفاف ومحاربة التصحر.
- توفر الإستراتيجيات والمخططات وبرامج العمل الوطنية) استراتيجية 2020 للتنمية القروية، المخطط الغابوي الوطني، المخطط الوطني لتحسين المراعي، المخطط الوطني لتحسين التنوع الحياتي، الجرد الوطني للغابات ...). التي تمت صياغتها مؤخرا في أفق التنمية المستدامة.
- تفعيل الإتفاقيات والمعاهدات الدولية في المغرب.
- إشراك القطاع الخاص.
- الإمكانيات التي توفرها السياحة الإيكولوجية وتثمين الخيرات والخدمات المتوفرة (القنص، الصيد، المنتوجات غير الخشبية ...).

لا زال القطاع الفلاحي الوطني يتوفر على هامش هام للزيادة في الإنتاجية، إذ تتوفر فرص حقيقية لتكثيف الإنتاج، سواء في الزراعة البورية أو المسقية (أنظر الجدول رقم 2). والمثال هنا واضح من خلال حالة إنتاج البواكر في الجهة الجنوبية الغربية من البلاد. ويمكن تقوية هذه الفرص بصفة خاصة في المناطق المسقية بحكم تراكم التجربة والخبرة الهامة المكتسبة لتنمية مسالك الإنتاج (الحليب، اللحوم، الحوامض، الورديات، الخضراوات ... إلخ).

إن الفرص المتاحة التي يمكنها أن تساهم في رفع الحواجز أمام نقل التكنولوجيا وتكثيف الإنتاج، والتمويل، والحد من التلوث الناتج عن الأنشطة الفلاحية تهم :

- إعادة تنشيط صندوق التنمية القروية كوسيلة لإنعاش الإندماج المجالي والموضوعاتي لبرامج ومشاريع مكافحة الفقر والحد من تأثيرات الجفاف ومحاربة التصحر.
- توفر الإستراتيجيات والمخططات وبرامج العمل الوطنية (استراتيجية 2020 للتنمية القروية، البرنامج الوطني للسقي، البرنامج الوطني للزيوت، البرنامج الوطني لإعادة تأهيل وتنمية النخيل، وتفعيل قانون 33-94 المتعلق ببرنامج تثمين أراضي البور ...إلخ). التي تم إعدادها مؤخرا في أفق التنمية المستدامة.
- تنمية البحث الزراعي ونقل التكنولوجيا.
- إصدار قوانين خاصة بحماية وتثمين البيئة وبدراسات الوقع على البيئة.
- تفعيل اتفاقيات التبادل الحر.
- تفعيل الإتفاقيات والمعاهدات الدولية في المغرب.
- إشراك القطاع الخاص.
- الإمكانيات التي توفرها السياحة الإيكولوجية وتثمين الخيرات والخدمات المتوفرة (القنص، الصيد، المنتوجات غير الخشبية ...).

لا زال القطاع الفلاحي الوطني يتوفر على هامش هام للزيادة في الإنتاجية، إذ تتوفر فرص حقيقية لتكثيف الإنتاج، سواء في الزراعة البورية أو المسقية (أنظر الجدول رقم 2). والمثال هنا واضح من خلال حالة إنتاج البواكر في الجهة الجنوبية الغربية من البلاد. ويمكن تقوية هذه الفرص بصفة خاصة في المناطق المسقية بحكم تراكم التجربة والخبرة الهامة المكتسبة لتنمية مسالك الإنتاج (الحليب، اللحوم، الحوامض، الورديات، الخضراوات ... إلخ).

إن الفرص المتاحة التي يمكنها أن تساهم في رفع الحواجز أمام نقل التكنولوجيا وتكثيف الإنتاج، والتمويل، والحد من التلوث الناتج عن الأنشطة الفلاحية تهم :

- إعادة تنشيط صندوق التنمية القروية كوسيلة لإنعاش الإندماج المجالي والموضوعاتي لبرامج ومشاريع مكافحة الفقر والحد من تأثيرات الجفاف ومحاربة التصحر.
- توفر الإستراتيجيات والمخططات وبرامج العمل الوطنية (استراتيجية 2020 للتنمية القروية، البرنامج الوطني للسقي، البرنامج الوطني للزيوت، البرنامج الوطني لإعادة تأهيل وتنمية النخيل، وتفعيل قانون 33-94 المتعلق ببرنامج تثمين أراضي البور ...إلخ). التي تم إعدادها مؤخرا في أفق التنمية المستدامة.

- تنمية البحث الزراعي ونقل التكنولوجيا.
- إصدار قوانين خاصة بحماية وتثمين البيئة وبدراسات الوقع على البيئة.
- تفعيل اتفاقيات التبادل الحر.

جدول رقم 2 : هوامش التقدم لتأهيل الفلاحة المغربية

المعايير	الحالية (معدل 1995-99)	المحتملة	المحتملة/ الحالية
الكثافة الزراعية (٪)			
مناطق الري الكبير	102	130	1,3
مناطق الري الصغير والمتوسط	100	110	1,1
المناطق البورية	80	90	1,1
مردودية المزروعات (طن في الهكتار			
القمح الطري	1,25	3,5	2,3
القمح الصلب	1,10	2,2	2,0
الشمندر المسقي	50	70	1,4
قصب السكر المسقي	71	90	1,3
عباد الشمس	0,8	2,0	2,5
مردودية الحيوانات			
الحليب (كلغ / حلب)			
الصنف المحلي	460	800	1,7
الصنف الأصيل	1850	5500	3,0
الصنف المهجن	1100	3500	3,2
اللحوم (كلغ / رأس / منة)			
الصنف المحلي	100	150	1,5
الصنف الأصيل	195	270	1,4
الصنف المهجن	155	200	1,3

إن اتساع المجالات البحرية والسواحل بالمغرب، وتوفرها على طاقة سمكية وتنوع حياتي احيائي مهمين، يعتبر أن من بين أهم مؤهلات هذه الأوساط البحرية والساحلية والمغرب يقع بالفعل، في قلب نظام جزر الكناري (المتميز بصعود التيارات الباردة) الذي يعتبر من أهم عوامل افراز الثروة السمكية الغنية. تساهم هذه المجالات بشكل كبير في الأمن الغذائي وفي الإقتصاد الوطني من خلال قدرتها على استقطاب الاقتصاد الوطني(تراكم الأنشطة، تفاعل مع المناطق الأخرى وباقي قطاعات الأنشطة الموجودة في البلاد، خلق فرص الشغل، تربية الأسماك ....)

كما أن الجودة الهامة للمياه البحرية وتنوع المشاهد الساحلية تعطي للمغرب مؤهلات سياحية كبيرة. وهناك بالفعل، عدة مناطق لازالت لم تعرف أي شكل من أشكال التلوث، مما يجعلها أوساطا فريدة على المستويات البيولوجية والإيكولوجية والسوسيو اقتصادية (نوافذ طبيعية).

وفي هذا الإطار، فإن المجالات البحرية والساحلية تتوفر على عدة فرص منها :

- إصدار قوانين متعلقة بحماية البيئة وتثمينها بدراسات الوقع التأثيرات عليها وتصريف المياه المستعملة
- مشاريع قوانين قيد الإعداد حول الساحل والمناطق المحمية
- أهمية متزايدة لانخراط القطاع الخاص
- تنمية السياحة المستدامة
- التنقيب عن موارد طاقة من نوع المستحثات في عرض السواحل
- مساهمة المختبر الوطني لمراقبة صحة الحيوانات
- المعاهدات والاتفاقيات الدولية

3.4. الاكراهات : نقط الضعف والأخطار

أظهر تحليل SWOT أن الإطار الطبيعي والبيئة والمجالات الترابية المغربية تعاني من واكراهات واختلالات بنيوية متعددة على المستويات البيئية والتقنية والعقارية والمالية والتنظيمية. وسنقدم النتائج المفصلة لتحليل SWOT المتعلقة بمختلف مكونات موضوع الإطار الطبيعي والبيئة والمجالات الترابية في تقرير تحليل SWOT في المرافق. وتخص أهم نقط الضعف والأخطار الجوانب التالية :

- خصاص في المعارف المتعلقة بالموارد الطبيعية، ومن ضمنها المياه الباطنية والأتربة غير متحددة والطاقات الاحفورية.
- معرفة جزئية وناقصة حول القابلية الزراعية للأراضي في ظل الشروط الإيكولوجية والتقنية والسوسيو-اقتصادية الراهنة
- معارف علمية غير كافية حول الموارد والمجالات، وحول سير المنظومات البيئية البحرية. فالأبحاث المنجزة في هذا الموضوع لا زالت محدودة بسبب النقص في الكفاءات.
- موارد طاقة محدودة بالمقارنة مع الحاجيات. وهكذا نسجل تبعية المغرب الكاملة بالنسبة للفحم، بعد مرحلة سابقة من الاكتفاء النسبي، وإنتاج هيدرو-كهربائي غير مستقر بسبب التقلبات المناخية، واكتشافات متعاقبة، ضعيفة جدا للمحروقات.
- تدهور هام للمنظومات البيئية الغابوية والرعوية بسبب القطع المفرط لخشب الحطب(قطع يتجاوز بثلاثة مرات العرض، وهو ما يشكل 24 ٪ من الحصيلة الطاقية الوطنية). وقد أدت النسبة الضعيفة للغطاء النباتي (8) متفاعلة مع المردودية المنخفضة للغابات والمراعي، الى تراجع التنوع الحياتي، بعد تعديل مستوطنات أصناف النباتات والوحيش، والى التعرية وضياع خصوبة التربة في النطاقات الغابوية والرعوية والزراعية، وأخيرا الى توحل حقينات السدود. كما أن التجدد الطبيعي للنباتات يزداد صعوبة في الوسط الغابوي والرعوي بعد تدهور هذه الأوساط وبعد التغييرات المناخية القصوى المسجلة (الإطار 11)

- تدهور كبير لجودة المياه العذبة والمياه البحرية نتيجة تلوثها بالمياه العديمة المنزلية والصناعية، التي يتم تفريغها بدون أية معالجة قبلية، وهو ما سبب في تراكم حياتي احيائي للمعادن الثقيلة، وتلوث البحيرات وحقينات السدود والأهوار بالتراكم المفرط للمواد العضوية. ويثير التلوث المستمر للمياه الباطنية بالمواد الكيميائية ذات الأغراض الزراعية، خصوصا منها النيترات، انشغالات وتخوفات في بعض المناطق المعرضة للخطر بسبب انتشار الزراعة المغلالة المكثفة.

الإطار 11 : إشكالية التعرية المائية بالمغرب

ظروف تضاريسية وبيو مناخية وبشرية تساهم في إفراز ظواهر التعرية العنيفة

عوامل طبيعية مواتية

- سيادة صخور هشة تغطيها تربات فقيرة وقليلة السمك
- قساوة المناخ بسبب عنف وعدم انتظام التساقطات
- ضعف نسبة التغطية الغابوية (8 ٪) وضعف كثافة الغطاء الغابوي فوق الأراضي المنحدرة.
- عوامل بشرية تساهم في تعميق المشكلة
- استغلال غير منظم للمجالات الغابوية والرعوية الجبلية عن طريق الرعي الجائر والاقتطاع المفرط لخشب الحطب، والذي يتجاوز بثلاث مرات إمكانيات الإنتاج بهذه الأوساط.
- توسع الأراضي الزراعية فوق تربات هامشية وهشة، دون اعتماد للممارسات الملائمة لحماية التربة ومكافحة التعرية.
- المستوى المتدني لتكتيف الإنتاج في المناطق الجبلية، حيث يبقى نشاط الإنسان موجها بالأساس لتحقيق الكفاف
- الخصاص في المرافق السوسيو- اقتصادية وفي الاستثمارات القادرة على تنويع الأنشطة الاقتصادية
- انعكاسات وخيمة على الماء والتربة في العالية والسافلة:

انعكامات في العالية

- خسائر تمس التربة وتنعكس بتدهورات فادحة :
  - ضياع أكثر من 2000 طن/كلم مربع / سنويا في مناطق الريف الأوسط والريف الغربي
  - ضياع ما بين 1000 و2000 طن /كلم مربع /سنويا في مناطق مقدمة جبال الريف والسفوح المشرفة على البحر المتوسط
  - ضياع ما بين 500 و1000 طن/كلم مربع/ سنويا في مناطق الأطلس المتوسط والأطلس الكبير
- ضياع العناصر المخصبة، وهو ما يشكل خسارة غير مرئية في المردودية. وتظهر نتائج دراسة استكشافية للتعرف على مستوى وانعكاسات التعرية، همت 7.22 مليون هكتار، بأن 4.13 مليون هكتار لا يمكن استغلالها سوى لنشاط الرعي والغابات، وبأن 1.4 مليون هكتار من الأراضي المزروعة يجب أن تحضى بتدابير صارمة لحماية التربة والمحافظة عليها
- تصدع الشروط الإيكولوجية للأوساط الطبيعية، بعد أن تعرضت التربة للإنهاك، مما يسبب في تعطيل دينامية التجدد الطبيعي للغطاء النباتي وإفقار التنوع الحياتيالاحيائي.

انعكامات في السافلة

على مجموع طاقة إجمالية لتخزين المياه تصل الى 5.14 مليارمتر مكعب، يفقد المغرب سنويا طاقة تخزين تقدر ب 75 مليون متر مكعب، نتيجة لتوحل حقينات السدود، وهو ما يوافق انخفاضا في قدرة التخزين تصل الى 5.0 ٪ في السنة، وتنعكس نتائج مشكل التوحل بـ :

- تقلص في حجم المخزون المائي يوافق إمكانية سقي ما بين 10,000 و 15,000 هكتارا كل سنة
- تراجع في كميات المياه المعبأة لتوفير المياه الصالحة للشرب وللاستعمال الصناعي، بسبب تدهور جودتها نتيجة لظاهرة التراكم المفرط للمواد العضوية
- تراجع الحياة الحيوانية المائية بسبب تقلص المناطق التي تسمح بالحياة بعد انسداد أعماق الأنهار، وبسبب اختناق بيض الأسماك والكائنات الحيائية الحية بعد النقص في إمكانيات التغذية والتراكم المفرط للمواد العضوية
- الرفع من حجم السدود وتخصيص شطر إضافي ÷ميت لتراكم المفتتات الصلبة
- تخفيض الشطر المخصص للتحكم في حجم مياه الفيضانات، وبالتالي ارتفاع خطر انسكاب مياه الفيضانات في السافلة
- تأثير على أمن المنشآت بسبب ارتفاع الضغط على هياكل السدود، وأخطار اختناق مخارج أخذ المياه وعمليات إفراغ القعر.
- تقليص صبيب القنوات بسبب نمو نباتات مائية، تساهم المفتتات الصلبة المحمولة في تكاثرها.
- ارتفاع مصاريف اشتغال وتدبير السدود والمحطات الهيدرو-كهربائية، ووحدات معالجة المياه وأنظمة السقي.

- منافسة قوية جدا على الموارد المائية ما بين القطاع المعدني والفلاحة و التزود بالماء الشروب في كل جهات البلاد، ومن بينها الأقاليم الجنوبية. بالإضافة الى ذلك يتسبب الضغط القوي على الموارد المائية الباطنية، الموجهة للسقي غير المراقب، في ملوحة التربة (500,000 هكتار للتشبع مهددة بالملوحة) وفي تسرب مياه البحر الى الفرشات المائية الساحلية.
- تغير ملحوظ في المناخ وما يترتب عنه من انعكاسات مباشرة، على مختلف القطاعات التي تشكل أسس التنمية المستدامة بالمغرب: الماء، الفلاحة، الغابات، السياحة والصيد انخفاض مؤشر أيوبويلينج (upwelling) سيؤدي اليإلى انخفاض الإنتاج السمكي)،
- تلوث الجو الذي وصل الى عتبات خطيرة للضرر في المدن الكبرى بالمملكة، بسبب تطور حظيرة السيارات والصناعة الكيميائية.

على مستوى القدرات التقنية :

- عدم ملائمة القابلية الفلاحية للأراضي مع نوعية المنتوجات ومع سياسة التحفيزات، خصوصا في مناطق الفلاحة المرتكزة على التساقطات (البور). وهكذا فالإنتاج الفلاحي يعرف ركودا شبه تام في مناطق البور، بينما لا يرقى الإنتاج الى مستوى المؤهلات في المناطق المسقية.
- تطبيقات ضعيفة لعلم غراسة وصيانة الأشجار في الغابات الطبيعية، وتأخر في عمليات تهيئة الغابات والمراعي

- ضياع كميات من المياه بالسيلان (توحل حقينات السدود 75 : مليون مترا مكعبا، وضعف التحكم في خطر الفيضانات) وتثمين ضعيف لمياه السقي. حيث يتراوح مستوى التثمين ما بين 50 الى 70 فقط من مؤهلات الإنتاج للمترالمكعب. ونسجل بهذا الصدد، هيمنة أنظمة السقي المتميزة بضعف اقتصادها في المياه (83 ٪ من عمليات السقي تتم بتقنية السقي بالجاذبيةالسطحي).
- قدرات ضعيفة للتطهير السائل ولمعالجة المياه العديمة وإعادة استعمالها(نسبة تنقية تصل الى 3 ٪) ومعالجة النفايات الصلبة من أصل صناعي ومنزلي
- أخطار الحوادث والكوارث المرتبطة بنقل وتوزيع المحروقات، وبالصناعة في بعض المناطق الحساسة بارتباط مع ضعف تحكم ورد فعل السلطات العمومية(محور الدار البيضاء- المحمدية، وجهات آسفي والجديدة) (الإطار 12)
- قدم أدوات الإنتاج في بعض المناجم الصغيرة
- تثمين ضعيف للموارد السمكية: فتحليل تطور نشاط الصيد ومنتوجاته المحولة، يظهر بأن الجزء الأهم من الإنتاج يوجه لمنتوجات ذات تثمين هزيل. وهكذا، فحوالي 60 ٪ من إنتاج الصيد الساحلي يحول الى منتوجات مشتقة موجهة لتغذية حيوانات أخرى تقل قيمتها الغذائية وقيمتها الاقتصادية عن قيمة الأسماك. أما الصيد في أعالي البحر فيتم تصدير إنتاجه تقريبا بالكامل وبقيمة مضافة هزيلة.

الإطار 12 : الكوارث الطبيعية والأخطار التكنولوجية الكبرى

1 الكوارث الطبيعية

طبيعة الكوارث

- أخطار الزلازل بحكم موقع المغرب في امتداد النطاقات الزلزالية النشيطة (الانكسار جنوب-الأطلسي)
- الفيضانات على طول أودية، غالبا ما تكون مأهولة بالسكان ومستغلة بفلاحة جزئيا مسقية (الفيضانات في وادي أوريكا خلال سنة 1995 ثم خلال سنة 1999) أو في السهول الفيضية كسهل الغرب
- انزلاق الأراضي في سفوح الجبال ذات التربة المفككة (حافة بن زاكور بفاس سنة 1988)
- حرائق الغابات التي تلتهم مئات الهكتارات كل سنة.

الاكراهات ومواطن الخصاص

- غياب إستراتيجية شمولية ومنسقة للوقاية ومحاربة الكوارث الطبيعية
- نقص في إدماج عوامل الأخطار الطبيعية في عمليات التهيئة العمرانية، وهو ما يترتب عنه انتشار للبنايات الهشة في مواطن ذات خطورة عالية (السفوح غير المستقرة، سرير الأنهار، أراضي طينية...الخ)
- نقص في الدراسات والكارطوغرافية التوقعية للأخطار الطبيعية
- ثغرات في التشريع الوطني (باستثناء قانون الماء الذي يتضمن بنودا وإجراءات تتعلق بالفيضانات)
- تعدد المتدخلين، وهو ما يقلص من القدرة على الوقاية والتدخل في حالة حدوث الكوارث الطبيعية.

2 الأخطار التكنولوجية

- حوادث نقل المنتوجات الكيميائية والطاقة عبر البحر والبر

- الممارسات الجاري بها العمل في القطاع الصناعي، والتي تزداد انعكاساتها السلبية بفعل تركز الأنشطة على الساحل الأطلنطي (80 ٪) وهو ما يترتب عنه وقع بليغ الخطورة، موطن في بعض المجالات الحساسة والمأهولة بساكنة ذات كثافات مرتفعة، كمحور الدار البيضاء- المحمدية، ومنطقتي آسفي والجديدة. وتزداد خطورة هذه الوضعية بفعل :
  - ضعف الإطار القانوني بحكم قدم نصوصه وعدم ملائمتها
  - ضعف التنسيق بين مختلف المتدخلين لأسباب عديدة، من ضمنها عدم دقة النصوص المؤسساتية التي تنظم القطاع
- بالرغم من أن القطاع النووي لا زال في مرحلة جنينية، إذ يقتصر على ميادين الطب والبحث العلمي والفلاحة، فان المغرب ليس بمنأى عن وقع الإنبعاثات والنفايات النووية القادمة بالخصوص من خارج البلاد:
  - بحكم موقعه الجغرافي بالقرب من أوربا، وبالنظر لكثافة النقل البحري الدولي للمواد المشعة، فان المغرب معرض لأخطار حقيقية للتلوث.
  - إن أخطار الإنبعاثات المشعة تدعو الى القلق أكثر عندما نعلم بأن المغرب غير مستعد لحماية نفسه بإجراءات وقائية من حادث نووي، أو للتحكم في انعكاساته.
  - ثغرات في الإطار القانوني المنظم للقطاع.
  - انعدام وجود شبكة للرصد والمراقبة وغياب لإستراتيجية مندمجة ومنسقة في ميدان الوقاية ومراقبة الإشعاع على الصعيد الوطني.

في ظل هذه الظروف، يجب أن نتوقع صعوبات جمة، ستعاكس محاولة تفعيل مخطط استعجالي للتدخل في حالة حدوث كوارث طبيعية وتكنولوجية.

على المستوى العقاري

- أنظمة عقارية وأنماط استغلال أنظمة عقارية لا توفر الشعور بالاستقرار والأمن في الوسط القروي: الغابات، المراعي والمناطق الزراعية. فأغلبية الاستغلاليات صغيرة جدا بدرجة لا تسمح لها بتعبئة الوسائل التقنية والمالية الضرورية لتكثيف الإنتاج الفلاحي. وهكذا، فان 70 ٪ من الاستغلاليات تقل مساحتها عن 5 هكتارات (معدل حجم الإستغلاليات يصل الى 2 هكتارا)، وتشغل ربع المساحة المزروعة. وفي المقابل، تتوفر 4 ٪ من الاستغلاليات على مساحة تتجاوز 20 هكتار، وتشغل 32 من المساحة الصالحة للزراعة.
- الاستحواذ العشوائي (غبر المراقب) على الملك العمومي الساحلي على حساب الأنشطة الاقتصادية. ويؤدي مسلسل الاستقطاب الساحلي الذي وصل اليإلى مستوى جد متقدم، الى عدم توازن صارخ من زاوية ومنظور أعداد التراب، والى إفراز صراعات بين الاستعمالات

على المستوى المالي

- تأخر في تجهيز الأراضي القابلة للسقي في سافلة السدود. وهكذا نسجل استمرار التفاوت بين الأراضي المجهزة للسقي والأراضي غير المجهزة، يصل الى حوالي 150.000 هكتارا ذلك منذ نهاية عقد السبعينات (شكل 14)

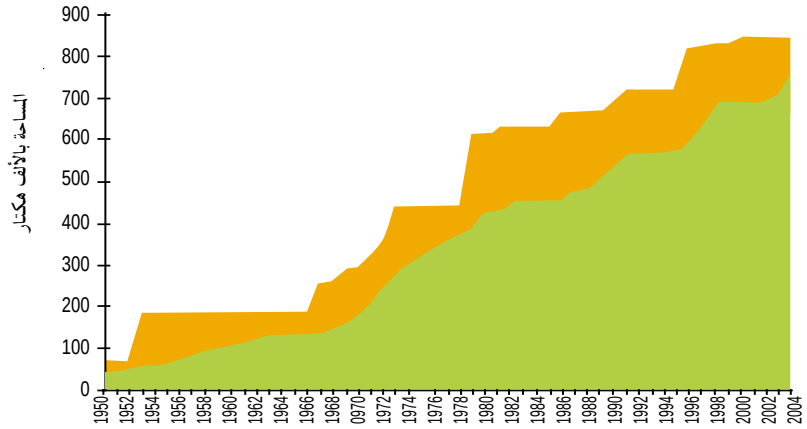

الشكل 14 : تطور المساحات الواقعة في سافلة السدود والمجهزة للسقي بالمغرب

- استهلاك التعمير للأراضي الفلاحية سيصل الى 70.000 هكتارا في أفق 2025، أي 8.0 ٪ من المساحة الصالحة للزراعة.
- ومن المحتمل أن يشكل هذا التقلص في مساحة الأراضي الفلاحية رهانا غذائيا استراتيجيا. فانخفاض مساحة الأراضي الفلاحية يعتبر بالفعل خسارة اقتصادية ومالية للمغرب. حسب السيناريو النزوعي، تقدر الخسارة ب 17.1 مليار درهم بالنسبة لقيمة الإنتاج المتضرر، و24.2 مليار درهم بالنسبة لقيمة التجهيزات المتضررة (وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري 2004)، أي خسارة إجمالية تناهز 4 مليار درهم.
- اعادة تأهيل غير كافية للمنظومات البيئية البرية)مثال: اعادة تشجير 20.000 هكتار في السنة. مقابل تدهور الغابات : 31.000 هكتار في السنة) ومرافق وتجهيزات بدائية في المجالات الغابوية.
- إمكانيات غير كافية للتنقيب عن البترول (في المعدل 4 أثقباب لكل 1000 كلم^2، في مقابل 80 ثقبا على الصعيد العالمي)

على المستوى القانوني والتنظيمي

- غياب الإجراءات التنظيمية حول أخطار الحوادث والكوارث المرتبطة بنقل وتوزيع منتوجات الطاقة.
- إطار قانوني للساحل والموارد البحرية، قديم، ناقص، وغير ملائم.
- تعمير متسارع فوق الكثبان الرملية الساحلية، وفي أعالي الشواطئ، واستغلال يتسم بالتجاوزات للرمال الساحلية (تراجع متواصل لخط الساحل، تدمير للمستوطنات الطبيعية، زعزعة استقرار الكثبان...)
- يشكل القيام بالزراعات وتطور التعمير غير المراقبين للأراضي الغابوية والرعوية، بالإضافة الى تعمير أراضي تتوفر على تربة ذات مؤهلات فلاحية عالية (4000 هكتار في السنة)، تهديدات خطيرة تمس موراد التربة بالبلاد، وذلك بالرغم من وجود قوانين تتعلق بالتعمير والغابات والمراعي.
- بطء في تحيين وتقوية وتطبيق النصوص القانونية المتعلقة بحماية البيئة وبالرعي الجائر والاستغلال المفرط للغابات واجتثاثها.

- تشريعات دولية ملزمة تتعلق بالعناصر ذات الأثر في الفوسفاط ومشتقاته، ومن ضمنها مادة الكدميوم (عنصر فلزي أبيض يشبه القصدير)
- نقص في القوانين والمؤسسات من أجل اعادة استعمال المياه العديمة بعد معالجتها، والنفايات الصلبة المنزلية، والمنجمية والصناعية.

على المستوى المؤسساتي

- تفاوت بين العالية والسافلة في الأحواض المائية بالرغم من تفعيل قانون 10-95 حول الماء. فتنمية وتهيئة الأحواض في عالية السدود (مناطق إنتاج الماء) لا تستفيد من الانعكاسات المترتبة عن الثروة التي يفرزها تثمين الماء في القطاعات الاقتصادية بالسافلة. هذا الوضع أفرز شرخا في التنمية البشرية ما بين عالية وسافلة الأحواض المائية، كما أنه يعمق تدهور الموارد وهشاشة ظروف عيش السكان في العالية.
- غياب مخطط توجيهي لتهيئة الساحل وتنمية ضعيفة بالساحل المتوسطي، بالإضافة الى غياب شبه تام للتنسيق بين الفاعلين والمتدخلين في المجالات الساحلية والبحرية. وتعتبر المجهودات المبذولة للمحافظة على المنظومات البيئية الساحلية والبحرية غير كافية، بالنظر الى مستوى الضغط البشرى الذي يمارس عليها. فضلا عن ذلك، يلاحظ وجود خصاص كبير للكفاءات في ميدان التنوع الحياتي الاحيائي البحري والساحلي.
- تعدد الهيئات المتدخلة في التدبير، وتنسيق غير كاف بين الوزارات المعنية بتدبير الموارد الطبيعية ومحاربة التصحر والتنمية القروية. مساهمة وتنظيم ضعيفين للمستعملين والمستفيذين، بالإضافة الى عدم تحسيسهم بشكل كاف بضرورة التدبير المستدام للموارد الطبيعية والمجالات المزروعة.
- بنية السكان المستعملين (مسنون وأميون) والمستغلون الغابويون والفلاحيون (تأهيل ضعيف)
- شبكة غير كافية لتوزيع وتسويق الغاز
- تدبير مرحلة ما بعد إغلاق المنجم : أوضاع هشة للسكان في المناطق المنجمية، وظهور مشاكل اجتماعية بعد توقف العمل بالمناجم، وإعادة تأهيل مواطنها، وآليات تدبير النزاعات (حالات جرادة وميدلت)
- تثمين ضعيف لمكتسبات البحث العلمي من خلال نقل التكنولوجيا في ميدان التدبير المستدام للموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة في خدمة لتكون التنمية البشرية.

على المستويات الاقتصادية والسوسيو-ثقافية

- وضعية هشة للسكان في الوسط القروي. فالسكان القرويون يعانون من الفقر على المستويات النقدية والتربية وعلى صعيد الخدمات الأساسية.
- فلاحة هشة وذات قدرة تنافسية ضعيفة في نسق يتميز بتحرير الأسواق وعولمة الخدمات : تنظيم ضعيف للمسالك ولشبكات تثمين وتسويق المنتوجات الفلاحية.
- وظيفة بيئية طاغية للموارد الطبيعية، و التي تكتسي طبيعة لا نقدية، إضافة الى صعوبة احتساب قيمتها.
- منافسة قوية في السوق العالمي، خصوصا بالنسبة للفوسفاط ومشتقاته المحمولة.
- استهلاك ضعيف للطاقات المسوقة (4.0 طن معادل للبترول لكل فرد سنة 2004) ولمنتوجات البحر (فقط 4.7 كلغ من السمك للفرد في السنة)

- تكلفة اقتصادية هائلة لتدهور البيئة بالمغرب. إذ تقدر بحوالي 3.16 مليار درهم، أي 6.4 ٪ من الناتج الداخلي الخام لسنة 2000) (جدول 3). ورغم ضخامة هذا الرقم، فهو أقل من التكلفة الحقيقية لهذا التدهور، فهو لا يشمل القيمة الإيكولوجية والبيو- تراثية للتربة والغابات، والوقع على التنوع الحياتيالاحيائي، وتقهقر قيمة العقار والاستغلال المفرط للمياه الباطنية.

جدول 3 : الكلفة السنوية لتدهور البيئة بالمغرب
(معدل تقديرات سنة 2000)

المكونات البيئية	ملايين الدراهم	٪ من الناتج الداخلي الخام
الماء	4,354	23.1
الهواء	3,367	03.1
الساحل	1,835	52.0
النفايات	1,725	49.0
التربة والغابات	1,560	44.0
المجموع الفرعي	13,109	71.3
البيئة الشمولية	3,166	89.0
المجموع العام	16.275	6.4

في غياب عمليات ملموسة تسمح بالمحافظة على المؤهلات الإنتاجية وبإعادة تأهيل المنظومات البيئية الطبيعية ومواردها، فان كلفة التدهور ستكون أكثر أهمية في المستقبل. هذا بالإضافة الى أن مسلسلات التدهور يمكن أن توصل الى حالات تدهور لا رجعة فيها واختلال نهائي للتوازنات، يمكن أن ترهن مستقبل الأجيال القادمة.

4.4. خلاصات

ملاحظة عامة يمكن تلخيصها كما يلي :

من زاوية الامتيازات أو نقط القوة :

- مكنت السياسة المغربية في ميدان تعبئة وتدبير الموارد المائية والمعدنية من مراكمة تجربة كبيرة وصهر خبرة وطنية معترف بها على الصعيدين الجهوي والدولي.
- العمل على تحقيق استقرار التزود في أفق ضمان التوفر على منتوجات الطاقة.

- يتوفر المغرب على احتياطيات معدنية هامة، خصوصا من الفوسفاط، كما أن له مؤهلات إنتاجية تجعله يحتل المرتبة الأولى في السوق العالمي للفوسفاط.
- بحكم انتشارها المجالي في مختلف الأوساط الطبيعية والبيومناخية للبلاد، توفر المنظومات البيئية البرية والغابوية والرعوية ثروة كبيرة وتنوعا حياتي احيائيا على مستوى المنظومة البيئية، المتميزة والوراثية.
- يتوفر القطاع الفلاحي الوطني على هامش عمل مهم من أجل الرفع من المردودية.
- تتوفر المجالات الساحلية والبحرية على مساحات شاسعة، ومؤهلات سمكية عالية وتنوع حياتي احيائي هام.

من زاوية مواطن الخصاص أو نقط الضعف

- معرفة غير مكتملة ومتفاوتة للمجالات والموارد الطبيعية
- نذرة متزايدة للماء بالإضافة الى تدهور متواصل للموارد المعبأة
- موارد طاقة محدودة تنعكس بتبعية قوية في ميدان الطاقة
- اندماج ضعيف في تدبير المجالات والموارد الطبيعية ؛ سيادة الرؤية القطاعية
- اختلال التوازنات الإيكولوجية من حيث قدرة التعايش والتوفيق ما بين الاستعمالات والموارد وبالنسبة للعلاقة ما بين التقلبات/ والتغيرات المناخية
- تعميق هشاشة ظروف عيش السكان المحليين بالإضافة الى تبعيتهم القوية للموارد الطبيعية.

من الأكيد أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب تتوقف في جزء كبير منها على قدرة البلد على تدبير أفضل لمجموع موارده ومجالاته الطبيعية. لذلك فان التنمية المستدامة، تقتضي التوفيق ما بين سالتنمية السوسيو-اقتصادية والمحافظة على البيئة" من أجل تنمية بشرية متوازنة ومستدامة في نسق يتطغى فيه القحولة الجفاف ونقص موارد الطاقة، مع زيادة متواصلة لحاجيات السكان، بالإضافة الى انعكاسات العولمة.

يرتكز الاقتصاد المغربي بشكل واسع على رأس مال يتشكل من موارد طبيعية برية وبحرية تتقلص يوما بعد آخر. فظروف الجفاف، وتقلص كميات المياه المتوفرة، بالإضافة الى تدهور جودتها تجعلنا في مواجهة تحدي يتمثل في ضرورة الاستجابة للطلب المتزايد على الماء من طرف مختلف القطاعات. ويتطلب هذا التحدي اقتصادا أكبر للماء، وتثمين أفضل للمياه العديمة، ومجهودات إضافية لتعبئة الموارد المائية.

تستدعي استدامة وتجدد المجالات والموارد من أجل خدمة التنمية البشرية اندراج برامج التنمية في إطار واعد. إطار يقوم بإصلاح سياسات اللامركزية واللاتمركز، والإطارات القانونية والسياسات الجبائية، وأنظمة معادلة توزيع الموارد بين المناطق الغنية والمناطق الفقيرة و المهمشة. إطار يعتمد على المقاربات المندمجة والتشاركية على مختلف المستويات الوطنية والجهوية والمحلية. إن التقاعس عن العمل، إذا ما استمر، ستكون له تكلفة أكبر لأنه سيعمق تأخر التنمية البشرية للبلاد.

5 . التوجهات الإستراتيجية في أفق 2025 : الآفاق والبدائل

1.5 . استحقاقات هامة في الأفق

ستكون العشرون سنة المقبلة مرحلة حاسمة بالنسبة لمستقبل المغرب. فهذه المرحلة ستكون حبلى بالفرص المترتبة عن امتيازات حقيقية ذات صلة بالمسلسل الديموقراطي الذي تعيشه البلاد حاليا، وبفتوة ساكنته، وبنمو وديناميةمجتمعه المدني. لكن هذه المرحلة تتوافق أيضا مع بعض الاستحقاقات التي ستمارس بدون شك ضغوطات قوية سواء على المجتمع أو على سيرورة وديمومة المجالات والموارد الطبيعية على وجه الخصوص:

1. **الاستحقاق الديموغرافي** بسبب الوصول المكثف للشباب لسوق الشغل.
فحسب المخطط الوطني لإعداد التراب (سنة 2000) سيصل عدد الوافدين على سوق الشغل (البالغين ما بين 15 و 20 سنة) الى 650,000 شخصا، في حين يقدر عدد المغادرين له بسبب التقاعد (بين 60 و65) بـ 150,000 شخصا.

2. **الاستحقاق الاقتصادي** ويتوافق مع تطبيق اتفاقيات الشراكة والتبادل الحر مع دول مختلفة، من ضمنها الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية ومصر والأردن وتونس وتركيا، وهو ما سيطرح مشكلة تأهيل الاقتصاد الوطني التي ستأخذ أبعادا كبيرة.

3. **الاستحقاق البيئي** ويخص بالأساس قطاعا حيويا هو قطاع الماء، بالإضافة الى موارد التربة والتنوع الحياتيالاحيائي. وستزداد أخطار التدهور تفاقما نتيجة للاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، الذي سيترتب عن السباق من أجل الرفع من المردودية والتنافسية، المفروضة بفعل تحرير المبادلات.

من الواضح أن وصول هذه الاستحقاقات سيخلق وضعية تمتاز بتوترات سوسيو- ترابية قوية. لذلك فعلى إعداد سياسات التنمية البشرية المستدامة أن يرتكز على صياغة رؤية واضحة، واقعية ومتماسكة، وعلى أهداف محددة بدقة، تدمج الأبعاد البيئية والاقتصادية والسوسيو _ثقافية. وعليها أيضا أن ترتكز على الابتكارات في الميادين العلمية والتكنولوجية والمؤسساتية والاقتصادية.

2.5 . التحديات والرهانات

يستمد المغرب أهم العناصر الضرورية لتنميته من موارده الطبيعية، ومن أهمها، -إذا استثنينا الموارد المعدنية(الفوسفاط والمعادن الأخرى) نجد الفلاحة والغابات والمراعي والثروات السمكية و تنوع المشاهد. وإذا كان

الفوسفاط، على غرار باقي الموارد المعدنية الأخرى، موردا قابلا للنفاذ والانقراض، فان الموارد الحياتيةالاحيائية، على العكس من ذلك ، هي موارد متجددة، وبذلك فهي تشكل الموارد الطبيعية الوحيدة الدائمة،عندما تحضى بتدبير عقلاني ورشيد.

وفي وقتنا الراهن، هناك تطورات متسارعة تعاكس بشكل متزايد تجدد المجالات والموارد الطبيعية، وتفرز انعكاسات بيئية خطيرة. وهكذا فان الكثافات السكانية المرتفعة للمناطق الساحلية، وتكثيف الممارسات الزراعية، والاستغلال المفرط للغابات والرعي الجائر،وزراعة الأراضي الهامشية كلها ممارسات وظواهر يعمل السكان على اعتمادها بشكل متصاعد، وترتكز عليها الأنشطة الاقتصادية في علاقاتها مع الموارد الطبيعية.

وفي حالة استمرار النزوعات (التوجهات) الراهنة، فان الضغوط على المجالات وعلى الموارد والوحدات الترابية ستزداد ارتفاعا، وهو ما سيؤدي الى تقلص وفرة الموارد الطبيعية. وهكذا ستتعمق ظاهرة التصحر والمشاكل المرتبطة بالدورة المائية، ومشاكل المحافظة على التربة، كما أن المناطق الساحلية ستتحمل عبء تطور السياحة.

ويشكل التدهور النوعي للمنظومات البيئية ولمواردها، ولمؤهلاتها ووظائفها البيئية والسوسيو-اقتصادية أمرا أكثر خطورة وإثارة للقلق من التقلص الظاهري للمساحات.

ويمكن للتقلبات القصوى للتساقطات والتوجه نحو ارتفاع حرارة المناخ أن يعمق من هذه الأخطار.
وقد مكن التفكير في العناصر الإستشرافية من تحديد الرهانات الأساسية للتدبير المستدام للمجالات الطبيعية وللبيئة والوحدات الترابية.

ويتمثل التحدي الأكبر الذي يتعين رفعه في أفق التنمية البشرية المنشودة، في البحث عن توازنات بيئية جديدة، توفق بين متطلبات إعداد التراب والتنمية السوسيو- اقتصادية والمحافظة على البيئة.

والتحديات التي تم ضبطها هي ذات صلة بـ :

1. **التدبير الناجع والمستدام للموارد المائية وموارد التربة،**
2. **إنتاج فلاحي مستدام ومنسجم مع القابلية الفلاحية للأراضي،**
3. **المحافظة على التنوع الحياتي الاحيائي وعلى التوازنات البيئية،**
4. **الاستغلال العقلاني للساحل والموارد البحرية**
5. **ضمان استمرارية القطاع المنجمي لمواجهة تحديات العولمة والرهانات البيئية.**
6. **تأمين وتنويع موارد الطاقة لمواجهة تحديات العولمة والرهانات البيئية**

3.5. التوجهات الإستراتيجية

يجب أن تتضمن التوجهات الإستراتيجية التي ستمكن من رفع التحديات الواردة أعلاه، ما يلي :

- تعزيز سياسة تعبئة وتدبير الموارد الطبيعية، والتكيف مع النسق المناخي للجهة التي يقع بها المغرب، ومع التطور المرتقب بارتباط مع التغير المناخي الشمولي الذي تعرفه الكرة الأرضية.
- تكييف استعمال المجال مع قابلية الأراضي (الفلاحة، التعمير ، الصناعة، السياحة...). وفي هذا الصدد، يجب التعامل مع الأرض كعامل إنتاج عوض اعتبارها أداة للمضاربة، وذلك باستخدام عوامل تحفيزية متنوعة(تدابير جبائية، مساعدات مالية...)
- البحث عن سبل للحد من انعكاسات التغيرات المناخية وتدهور البيئة عن طريق تخطيط ايكولوجي يرتكز على اختيار للأراضي وللتقنيات وللمضاربات الاقتصادية الملائمة) تعويض الحبوب بالأشجار المثمرة، في حالة الأراضي الواقعة في سفوح وعرة، القيام بالزراعات عوض تخصيص الأرض للمراعي، نموذج المغرب الشرقي، تأهيل منظومات بيئية طبيعية والمحافظة عليها باستعمال المغروسات الاصطناعية).
- اعتماد مبادئ الاندماج في السياسات والعمليات وانتشارها الترابي، والمساهمة الفعلية للفاعلين الاجتماعيين في مسلسلات القرار وتدبير الموارد والمجالات.
- تحسين المعارف حول سير المنظومات البيئية البرية والبحرية، والمحافظة وتثمين تنوعها الحياتيالاحيائي، مع تعزيز القدرات البشرية المسخرة لهذا الغرض.

وتتطلب شروط نجاح هذه التوجهات ما يلي :

- القطيعة مع الانتظارية التي تميز تعامل السلطات العمومية،
- الاندماج الترابي والزمني لعمليات التنمية القروية، ومحاربة التصحر،
- انخراط السكان في مسلسلات اتخاذ القرار والتخطيط، والتفعيل والتقويم،
- تحديث ومرونة آليات واجراءات التدبير الإداري وتدبير الميزانية،
- تطوير الآليات الاقتصادية الكفيلة بتحسين تثمين الخيرات والخدمات التجارية واللاتجارية التي يتم انتاجها في فضاءات المنظومات البيئية الطبيعية ،
- اقتصاد الماء والطاقة، وتثمين المنتوجات المعدنية والطاقية والمواد المشتقة عنها،
- تأهيل القدرات التشريعية والتنظيمية والتدبيرية للوزارات والإدارات المكلفة بالموارد الطبيعية القارية والبحرية،
- تنمية البحث العلمي والتقني من أجل تحسين المعرفة بالموارد الطبيعية وسير المنظومات البيئية(الحالة، البنية، الدينامية، الاستعمال...الخ) بالإضافة الى إنشاء أنظمة إعلام متناغمة.

4.5. محاور توجيه العمل

المحور 1 : التدبير الناجع والمستدام للموارد المائية و التربة

في نسق يتميز بالتقلبات / التغيرات المناخية وبالخصاص المتوقع في الموارد الطبيعية الذي سيترتب عنها، ولتلبية الحاجيات المتزايدة للسكان، سيكون من الضروري إيلاء الأولوية للتدبير الناجع والمستدام للموارد المائية وموارد التربة في أفق تحقيق التنمية البشرية. ويجب أن تنصب محاور توجيه العمل على :

1. مواصلة سياسة تعبئة الموارد المائية
2. تعزيز البرنامج الوطني لتهيئة الأحواض النهريةالمائية، وتضامن العالية والسافلة ما بين الجهات والفاعلين. ويتعلق الأمر بالخصوص بتنسيق التدخلات في مجال بناء السدود، والتهيئة والتنمية القروية للأحواض الواقعة في عالية السدود، والتجهيز الهيدرو- فلاحي للأراضي في سافلتها.
3. تكييف الاختيارات السوسيو-اقتصادية الأساسية مع ندرة الماء وقحولة المناخ التي ستميز العقود المقبلة.
4. إنعاش تحويل المياه بين الأحواض بغرض الحد من الاستغلال المفرط للمياه الباطنية في الأحواض التي تعاني من الخصاص (نموذج تحويل مياه حوض سبو الى منطقة سايس). هذا النوع من العمليات سيساهم في تعزيز التضامن بين الجهات، وتقليص الضغط على الفرشات الباطنية، التي من المفروض أن تشكل احتياطات إستراتيجية.
5. اعتماد مقاربة جديدة للتخطيط موجهة نحو تدبير الطلب (قطاعات ذات استهلاك قليل للماء)، تكنولوجية اقتصاد الماء في الفلاحة، تسعيرة الماء...الخ) وسيسمح هذا الاختياربالوصول الى المستوى الأمثل للاستعمالات الراهنة والمستقبلية للماء في نسق العولمة.
6. منح الأولوية لعمليات تنقية التلوث ومعالجة المياه العديمة في أفق الحد من تدهور المؤهلات المائية القليلة التي سنتوفر عليها في المستقبل.
7. اللجوء الى تعبئة أكثر أهمية للمياه المرة والمياه المالحة، خصوصا باستعمال الطاقات المتجددة
8. تحسين المعرفة المتعلقة بالدورة المائية، بارتباط مع التقلبات والتغيرات المناخية، وبجرد أنواع التربة ووضع خرائط لتوزيعها. ويستدعي هذا الجانب تطوير البحث العلمي والتقني الموجه لخدمة التدبير المستدام لهذه الموارد.

المحور 2 : الإنتاج الفلاحي المستدام والمنسجم مع قابلية الأراضي

تتوقف التنمية البشرية، خصوصا في المناطق القروية، بقسط وافر على التنمية الفلاحية. ومن أجل قيام زراعة تعتمد على الابتكار، والمردودية الجيدة والتنافسية واحترام البيئة، لابد من خلق دينامية جديدة تكون منسجمة مع المتطلبات الراهنة والمحتملة في المستقبل. وفي هذا الاتجاه، نقترح التوجهات التالية :

1. استعمالات فلاحية ملائمة لقابلية الأراضي. ويتعلق الأمر بارتقاء برنامج إعداد خرائط للقابلية الفلاحية للأراضي لمستوى برنامج وطني لتقييم مؤهلات الأراضي في أفق التخطيط للتهيئة وتوجيه السياسة الفلاحية)جودة التربة، واكراهات المناخ، متطلبات الزراعات والشروط السوسيو- اقتصادية). فبجانب المعايير الحياتية الاحيائية

والطبيعية (التربة، المناخ، متطلبات الزراعة) تنضاف الظروف السوسيو- اقتصادية لتوجيه الاختيارات العملية التي تستلزم ردود فعل سريعة.

2. بنيات عقارية ملائمة ومحفزة لتكثيف الإنتاج، وتأمين الملكية والاستغلال. ويتعلق الأمر بإنعاش سياسة إرادية، شجاعة وبراكماتية (عملية) من أجل I (تحسين البنيات العقارية (تدبير أفضل للملكية غير القابلة للتقسيم، انفتاح السوق العقاري، استعمال أفضل لأراضي الملك العمومي للدولة وتشجيع ضم الأراضي في الوسط القروي و II) ضمان تأمين الملكية العقارية (تبسيط الإجراءات، وتخفيض تكلفة تسجيل الأراضي، تأمين ملكية أراضي "الملك" غير المسجلة، ولوج ذوي الحقوق الى ملكية الأراضي الجماعية المخصصة للزراعات، وأراضي الجيش ، وتحسين أنماط استغلال أراضي الحبوس...الخ)
3. فلاحة متنوعة، مستدامة وقادرة على تنشيط الاقتصاد القروي. هذه الفلاحة يجب أن ترتكز بالأساس على : i) تحويل نوعية المنتوجات والتكيف مع متطلبات تحرير الأسواق والعولمة.(تعويض الحبوب بمضاربات أخرى، وبمنتوجات متأصلة وذات رموز تجارية متميزة، ومنتوجات طبيعية (بيو) ومنتوجات ذات قيمة مضافة عالية و، ii) تعزيز عمليات التنمية القروية المندمجة والتشاركية في مناطق الفلاحة المرتكزة على التساقطات (البور)، وفي الجبال والواحات.
4. بحث زراعي متمحور حول تقوية قدرات الابتكار وتطوير التكنولوجيات القادرة على رفع مردودية الفلاحة، وتحسين المعارف الإيكولوجية والتقنية والاقتصادية والسوسيو- ثقافية للمجالات الفلاحية ولمواردها.

المحور 3 : المحافظة على التنوع الاحيائي وعلى التوازنات البيئية في الوسط القاري

تشكل المنظومات البيئية البرية وتنوعها الحياتي الاحيائي تراثا ايكولوجيا وثروة اقتصادية ومكسبا اجتماعيا. ولكنها تعرضت لاختلالات وتدهورات عميقة الى درجة أصبحت معها غير قادرة على الاستمرارية في أداء وظائفها الإيكولوجية و الاستجابة لحاجيات المستعملين والمجتمع.

ويتطلب التدبير المستدام للغابات والمراعي وتنوعها الاحيائي ما يلي :

1. تعزيز التدبير المستدام للمنظومات البيئية ولتنوعها الحياتي من خلال :
2. (i تقوية الملك الغابوي والانتهاء من تحديد مجاله وتسجيله وii) انجاز تراتبية للوظائف وتخصص المجالات الغابوية والرعوية حسب مستوى نفعيتها الجماعية وجدواها التقنية والسوسيو- اقتصادية،
3. تسريع وثيرة اعادة التشجير في أفق i (اعادة تأهيل المنظومات البيئية المتدهورة، ii) (تعزيز مكافحة التعرية و iii) المساهمة في اعادة التوازن الغابوي- الرعوي. وسيسمح هذا النوع من العمليات من تحسين نسبة الغطاء النباتي ليصل الى مستوى مقبول لتحقيق للتوازن البيئي.
4. تحسين المعرفة بالمنظومات البيئية وخاصة بطريقة سيرها وبتنوعها الاحيائيالحياتي.
5. التثمين الاقتصادي للمنتوجات والخيرات والخدمات) موارد وراثية، خشب، سياحة بيئية، أعشاب عطرية وطبية، قنص...الخ)

المحور 4 : امتغلال عقلاني للساحل والموارد البحرية

يعتبر الساحل بوسطيه البحري والساحلي، قطبا مهيكلا للاقتصاد الوطني، لذلك فهو يتطلب رؤية شمولية ومندمجة من أجل تنميته، وتثمين موارده والمحافظة عليها. وفي هذا الاتجاه، نقترح التوجهات التالية :

1. التحكم في الإستقطاب الساحلي والتعمير، من خلال إستراتيجية للتنمية المندمجة للساحل وخلفيته القارية من خلال (i سياسة لإعداد التراب تهدف الى تقليص الهوة ما بين المنطقة الساحلية والمناطق الداخلية، ii) اندماج بين القطاعات للحد من التعمير وانعكاساته، واعتماد الاختيارات المثلى في ميدان النقل العمومي والبنيات التحتية والأنشطة الصناعية النظيفة والسياحة البيئية iii) تثمين موارد الساحل والوسط البحري.
2. يجب أن ترتكز المحافظة على البيئة البحرية والساحلية ومواردها بالخصوص على: (i الإبقاء والمحافظة على النوافذ الطبيعية بالساحل، بما تحفل به من تنوع حياتي أحيائي أصلي وثروة مشهدية، وذلك لتفادي تحول الساحل بأكمله الى فضاء اصطناعي، والحيلولة دون خوصصة الملك العمومي الساحلي، ii) إنشاء مرصد للساحل وللوسط البحري، iii) تفعيل مخططات عمل من أجل معالجة التلوث بالمناطق الحساسة، iv) تقوية الإمكانيات اللازمة للبحث، وتنمية الكفاءات في ميدان علوم البحار الحياتيةالاحيائية.
3. وضع أدوات قانونية خاصة لاستعمال مجال وموارد الساحل والبحر، ومن ضمنها: i) قانون خاص بالساحل يحدد حقوق الملكية، وشروط استغلال الشريط الساحلي وأنماط التدبير والتدخل، (ii تقوية القدرات في ميدان مخططات الطوارئ والتدخل في الموانئ، وتقوية القدرات في مجال مختبرات التحليل (الحوادث والكوارث)، iii التنسيق والانسجام بين التشريعات الوطنية والالتزامات الدولية للمغرب (المعاهدات والاتفاقيات الدولية).

المحور 5 : ضمان استمرارية القطاع المنجمي لمواجهة تحديات العولمة والرهانات البيئية

في ظل النسق الراهن والمتميز بحدة المنافسة على جميع المستويات، وبالرهانات البيئية المرافقة لها، وبأهميتها في التنمية الجهوية، يجب أن يرتكز إنعاش القطاع المنجمي بالخصوص على :

1. تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي والمؤسساتي بالخصوص من خلال إصدار قانون منجمي جديد، ومراجعة القانون المنظم لوضعية العاملين بالمقاولات المنجمية، والنصوص المنظمة لاستعمال المتفجرات لأغراض مدنية وأجهزة الضغط
2. ضمان استمرارية تمويل التنقيب المنجمي والبترولي، وهو نشاط يستلزم رؤوس أموال مرتفعة، وذلك من خلال اعتماد آليات خاصة، وموارد مستقرة ومنتظمة.
3. اعتماد تدابير تحفيزية، بالخصوص على المستوى الجبائي من أجل استقطاب رؤوس أموال أجنبية أكثر أهمية في نشاط التنقيب وتنمية الموارد المعدنية الوطنية.
4. المحافظة على الموقع التنافسي الأفضل للمعادن ومشتقاتها في السوق الدولي من خلال: i) تنمية الشراكات الدائمة (تأمين التزود بالمواد الأولية، استثمارات مشتركة، البحث عن أسواق محتملة، ii) تعزيز العمليات المشتركة المنجزة من طرف الإدارة والمقاولات العمومية والخاصة وفدرالية الصناعة المعدنية، iii) وتحقيق المستوى الأمثل لتكلفة الإنتاج ، وiv) تقوية البحث العلمي واليقظة التكنولوجية.

5. تعزيز المحافظة على البيئة بارتباط مع الاستغلال المنجمي بواسطة تدابير متعددة من ضمنها : (i العمل على إنعاش الطرق التي تمكن من تقليص تلوث التربة والماء والهواء، وكذا سبل معالجة وتثمين المنتوجات الفرعية للصناعة المعدنية: (الوحل، الكبريت، الجبس الفوسفوري، المعادن الثقيلة، الفليور.... ii) اعتبار التطورات المرتقبة للقوانين المتعلقة بعناصر الأثر في الفوسفاط ومشتقاته و iii) الاستعداد المسبق لتدبير الوضعية المترتبة عن توقف العمل بالمناجم.
6. تقوية الإطار التشريعي والتنظيمي والمؤسساتي، وبالخصوص إصدار قانون منجمي جديد ومراجعة المنظم لوضعية للعاملين المنجميين، والمتفجرات المستعملة لأغراض مدنية وأجهزة الضغط.

المحور 6 : تأمين وتنويع مصادر الطاقة لمواجهة تحديات العولمة والرهانات البيئية

في ظل وضعية تمتاز بموارد محدودة جدا للطاقات للمحروقات، وبحاجيات متزايدة الأهمية، على المغرب أن يوجه سياسته في ميدان الطاقة نحو :

1. تأمين التزود كيفما كانت الظروف وبأقل تكلفة ممكنة، بالخصوص من خلال: (i تنويع المنتوجات ومصادر التزود بموازاة مع تقوية التنقيب عن البترول، ii تنمية مسلك الغاز ومصادر الطاقة المتجددة، iii) الرفع من مستوى المخزون الاحتياطي و iv) ضمان أمن المنشآت وجودة المنتوجات.
2. تقوية التنظيم المؤسساتي من خلال : (i اعادة توجيه وتركيز مهام ودور الدولة لتأمين التزود، وتماسك أنظمة الطاقة، وإصلاح التسعيرات الجمركية والجبايات، والسهر على جودة البيئة، ii) إنعاش المبادلات والمشاورات بين الفاعلين(المهنيون في قطاع الطاقة والقطاع الصناعي، والوزارات المعنية، الفيدراليات والجمعيات، الجماعات المحلية، المستهلكون و iii) تنمية التعاون الثنائي، الجهوي والدولي في ميدان الاستعمال العقلاني للطاقة، ونقل التكنولوجيا وحماية البيئة.
3. تقوية وسائل الرصد والتحليل من أجل ضمان اليقظة التكنولوجية وحماية البيئة، ويتعلق الأمر بالخصوص، بتطوير (i المعرفة بالقطاع، الاستشراف والتوقعات في ميدان تدبير الطلب وتطور العرض وii) مؤشرات وقع أنظمة الطاقة على البيئة (تحديد انبعاث غازات الانحباس الحراري، تحسيس الفاعلين، تجديد حظيرة السيارات، استعمال التكنولوجيا النظيفة، حصر الكربون).

الوثـائـق المعتمـدة

تقارير المساهمين

أكومي ع. والدباغ ع. 2004
الموارد المائية والأحواض (النهرية) بالمغرب 50 سنة من النمو(1956-2005)، 28 ص

بدراوي م. 2004
المعارف واستغلال موارد التربة 27. ص

بن خضرا أ. وعباوي أ. 2005
الموارد المعدنية .46 ص

براحو ع. ولعوينة ع. 2004
الساحل المغربي، الأوساط الساحلية والبحرية .الجزء الثاني، 116 ص

براحو ع. ، بيروك أ. وميتوي م. 2004
التنوع الحياتي الاحيائي والتوازنات الإيكولوجية.73 ص

الدباغ .ع. 2004
تنمية الطاقة بالمغرب منذ 1955 . آفاق 2025 . 32 ص

كسيكس م . 2004
50 سنة من تنمية الصناعة الفوسفاطية بالمغرب، التطورات المحتملة في أفق 2025. مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط.

لعوينة ع. وبراحو ع. 2004
الساحل المغربي، الأوساط الساحلية والبحرية.الجزء الأول. 29 ص

امحيريث ع. وبنشقرون ف. 2004

المنظومات البيئية الغابوية والبيغابوية. الوضعية الراهنة، الرهانات وآفاق سنة 2025. التقرير الرئيسي، 51 ص، 14 ملحق و4 جدادات موضوعاتية.

نرجيس ح. 2004

المنظومات البيئية والرعوية: واقع الحال وتوجهات التطور.58 ص

وثـــائق أخـــرى :

أقصبي. ج. 2004

التنمية والسياسات الفلاحية- الغدائية في المنطقة المتوسطية-التقرير الوطني للمغرب CIHEAM

مجهول 2002

المخطط الوطني للماء : تقرير المشاورات، وزارة الماء _ المديرية العامة للماء 77 ص.

مجهول 2001

تقديم قطاع الطاقة . عرض بطريقة power- point لوزارة الطاقة/ مديرية الطاقة.

مجهول 2004

تقرير حول التنمية البشرية بالمغرب وآفاق سنة 2025. دفتر التحملات العامة، حصيلة التنمية البشرية خلال 50 سنة الماضية (RDH50) المملكة المغربية: الذكرى الخمسينية للاستقلال. 28 ص

مجهول 2003

المخطط الوطني لجودة الماء. وزارة إعداد التراب و الماء والبيئة / كتابة الدولة المكلفة بالماء. 22 ص

بلغيثي .م. 2004

سياسة التحفيز على اقتصاد الماء وتثمينه في الفلاحة السقوية بالمغرب. ورشة التخصيب والسقي واستعمال البوطاس في شمال افريقيا والشرق الأوسط- المعهد الزراعي والبيطري الحسن الثاني معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، الرباط 24-28 نونبر 2004.

البنك الدولي / كتابة الدولة المكلفة بالبيئة، 2003

تقييم تكلفة تدهور البيئة بالمغرب، تقرير رقم 25992 .MOR 52 ص

باصالر. ن. 2004

H.D.R 50 آفاق التنمية البشرية بالمغرب (2005-2025). ملف الآفاق. شتنبر 2004، 24 ص

بكري 2005

صخور الشيست النفطية بالمغرب. وثيقة غير منشورة

بنشقرون .ع. 2005

وضعية الطاقة بالمغرب: تحديات وفرص مواتية. تقديم لملتقى دولي. تحديات الطاقة في القرن 21 بالنسبة للمغرب وأوربا. الرباط. يناير 2005 .

دريوشي أ. 2005

مدخل لإشكالية التنمية المستدامة، مداخلة في ورشة RD.H 50 الرباط، 29 يناير 2005

دريوشي. أ. 2005

التداخل أو الترابط بين أبعاد التنمية المستدامة. مداخلة في ورشة RD.H 50 ، الرباط، 29 يناير 2005

لو ناي. ج. 2005

ما المقصود بالتنمية المستدامة؟ مداخلة في ورشة RD.H 50 ، الرباط، 29 يناير 2005

لحافي.ع. بدراوي. م.محيريت. و. 2005

تقرير تحليل SWOT للمجموعة المكلفة بموضوع "الإطار الطبيعي، البيئة والمجالات الترابية" RD.H 50.

UE 2003

قطاع الماء بالمغرب. تقرير المجموعة المكلفة بموضوع الماء، يوليوز 2003. التقرير التركيبي، 11ص

UE 2003

قطاع البيئة والموارد الطبيعية بالمغرب. وثيقة الإستراتيجية.88 ص.

المـــرافـــق

RDH50

المقتضيـــات المرجعيـة المتعلقـة بموضـــوع "الإطـار الطبيعـي، البيئة والمجالات الترابية"

المساهمة المطلوبة

المساهمة ستغطي حقلا يشمل القطاعات الخمسة التالية :

- المنظومات البيئية (الغابوية والبيغابوية والزراعية-الرعوية)
- الموارد المائية والأحواض النهرية
- التنوع الحياتي الاحيائي والتوازنات البيئية
- الساحل والمنظومة البيئية البحرية
- الموارد الطبيعية للتربة ولباطن الأرض

1. المنهجية العامة

يجب معالجة كل قطاع وفقا للتوجيهات العامة التالية :

1. رصد واقع الحال من خلال فحص الوضعية الراهنة، ومقارنتها مع الوضعية التي كانت سائدة غداة الاستقلال.
2. القيام بتحليل حركي للموارد، ورصد منحنى تطور استعمال المجالات خلال الخمسين سنة الماضية، مع ضبط المحطات الأساسية للتحول.
3. تحليل انعكاسات هذه التحولات وعلاقات السببية التي تربطها من جهة مع التغيرات الأساسية في سياسات التنمية مراحل الأوراش الكبرى، الدولة، كمستثمر، مراحل التخطيط القطاعي والتحفيزات، مراحل اعادة الترتيب والانفلات الديموغرافي، التعمير، التغيرات المناخية والضغوط على الموارد. هذا التحقيب التاريخي يجب أن يتلاءم مع خصوصيات كل قطاع.
4. قياس مناطق التوترات، والصراعات بين القطاعات حول استعمال المجال والموارد، وتوطين مختلف أشكال الهشاشة، مع التركيز على إبراز صيرورة الأشكال المتعاقبة في استعمال المجالات. وتيارات الهجرة(المؤقتة، الانتقالية أو النهائية)، وإبراز مناطق التي تعرف القطيعة النهائية للتوازن.
5. رصد التطور النزعوي، وتحديد مناطق الهشاشة المرتقبة، والتلميح للآفاق المحتملة لمغرب سنة 2025.

2. المنهجية الخاصة بالقطاعات

1. بالنسبة للمنظومات البيئية الغابوية والبيغابويةوالجانبية للغابة : على التحليل أن يعتبر في نفس الآن التوازنات الهشة المتسلسلة في مجموع المنظومة البيئية، ذات المفعول المتنامي والمتجدد ذاتيا، وتعدد الوظائف الإنتاج والمحافظة.

2. بالنسبة للأنظمة الرعوية اوالزراعية - والرعوية والفلاحية الغابوية: على المقاربة أن تعتبر قابلية المجالات لتحدد يد ما ستؤول إليه والاستعمالات الزراعية والرعوية التي ستخصص لها، مع إدماج العامل المناخي (القحولة، الجفاف والتصحر). وفي الفضاءات التي تتوفر على نفس القابلية المجالية، فعلى المقاربة اعتبار التدبير المستدام للمجال.
3. بخصوص الأحواض النهرية المائية و الموارد المائية : بالإضافة الى القيام بتحليلات حول وضعية مؤهلات الموارد القابلية للتعبئة، وحمايتها، فعلى المقاربة أن تدمج مناطق القطيعة ما بين العرض والطلب، والاستعمالات التي توجد في حالة تنافس، وتثمين الموارد. كما سيحضى البعد الاستشرافي بمكانة هامة ومركزية : رفع العرض الوطني(و/أو الجهوي) للماء الى المستوى الأمثل، حماية الأحواض واستعراض تطور السيناريوهات في أفق 2025.
4. الموارد الطبيعية للأرض ولباطن الأرض : ستخضع حالة الموارد (من حيث المؤهلات والتنوع) للدراسة، بمقاربة تعتبر حماية البيئة والتنمية المستدامة: وسيتم تقديم نماذج من مناطق للاستغلال المنجمي في المناطق المحاذية للصحراء وكذا في مناطق استغلال الفوسفاط، لتوضيح هذه الوضعية، من شأنها أن تسمح بالتعامل مع اختيارات متنوعة لاتخاذ القرار.
5. المجالات الحضرية و إطار العيش، وتدبير النفايات السائلة: سيعمل التحليل على رسم صيرورة نشأة المراكز الحضرية، انطلاقا من نماذج تعتبر، في نفس الآن، حجم المراكز وتوطينها.
   - مركز حضري كبير ومركز حضري متوسط، ومركز حضري صغير
   - مركز في المنطقة الساحلية، مركز في المنطقة الجبلية، مركز في مدار فلاحي، مركز في منطقة الواحات.
6. التنوع الاحيائي والتوازنات الايكولوجية: يجب العمل على إبراز الاختلالات التي أصابت الأوساط الحياتية المتجانسة في الوسط الطبيعي، ووقعها على توازنات المنظومات البيئية، وعلى تقييم مدى التزام المغرب بالمعاهدات الدولية في ميدان البيئة والتنمية المستدامة ومحاربة التصحر.

بالنسبة لمجموع هذه الحقول، سيعمل التحليل، انطلاقا من دراسات مجالات معينة، على تحديد التفاعلات ما بين :

- المستويات الوطنية والجهوية والمحلية
- طبيعة علاقات التعاون ما بين القطاع العمومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني
- أنماط التنمية التشاركية
- أنماط المقاربة المندمجة

3. المنتوجات المنتظرة

التقارير القطاعية،

- تقرير لكل مساهم.
- تقرير حول تحليل SWOT لمواضيع المعالجة.
- تقرير تركيبي.

ردمك
9954-405-17-8

إيداع قانوني
2005/2608